مجلة الصحافة

العدد (4) | السنة الثانية | شتاء 2017

كليات الصحافة العربية.. خصومة المناهج والميدان

معهد
الجزيرة للإعلام

محتويات العدد

4 الجامعات الفلسطينية وصناعة الصحفي
عميد شحادة

8 كلية صحافة جامعة كولومبيا بنيويورك.. غرفة أخبار كبيرة
عاصم الغامدي

16 كليات الإعلام في مصر.. منابع جافة أمام واقع فياض
مروة علي

24 الإعلام الأكاديمي في لبنان..علامَ نعوّل؟
هنا نخال

32 «التصميم التفاعلي».. مساقات قريبة وبعيدة عن الصحافة
أريج مواسي

38 التكوين الإعلامي وقلق البحث العلمي بالمغرب
كريم بابا

46 دراسة الصحافة في البرازيل.. عقبات ما بعد التخرّج
فيكتوريوس بيان شمس

54 معهد الجزيرة للإعلام.. ما لا توفّره الجامعات
غدير بسام أبو سنينة

60 الصحافة والتعليم الإلكتروني.. ماذا يقدم كلاهما للآخر؟
ياسر درغام

64 التجديد في كليات الإعلام الأردنية
محمد خالد

70 تدريس الإعلام في أفريقيا والخروج من المركزية الأوروبية
غاريث فان نيكرك

74 مؤسّسات الأخبار العريقة في أوروبا.. أفكار جديدة وإجابات قليلة في عصر التشويش الإلكترونيّ
تشان وانغ

80 وفاة كاسترو.. أكثر من مسودة
محمد زيدان

84 فنّ التعليق الصوتيّ للفيلم الوثائقي
فدوى حلمي

سيدة كوبية تتابع خطابا للرئيس الكوبي الراحل فيدل كاسترو يوم 17 مارس/آذار 2005 في العاصمة الكوبية هافانا. تصوير كلاوديا دوت، رويترز.

كتّاب المجلة

عميد شحادة

مراسل تلفزيوني في قسم القصص الصحفية والإنسانية في وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية «وفا».

عاصم الغامدي

صحفي سعودي، يعمل في شبكة الجزيرة الإعلامية. عمل مديرا لمكتب قناة الجزيرة بالسعودية ومنتجا لمكتبها بنيويورك.

مروة علي

خريجة كلية الآداب قسم الإعلام، شعبة الصحافة عام 2007. مسؤول إعلامي بديوان محافظة سوهاج.

هنا نخال

صحفية لبنانية. تعمل حالياً في صحيفة وموقع «العربي الجديد». عملت سابقاً في مجال الصحافة المرئية والمسموعة.

أريج مواسي

مختصة في علوم التعلم والتكنولوجيا التربوية. طالبة ماجستير في جامعة ولاية أريزونا.

كريم بابا

صحفي مغربي. يحمل إجازة في الإعلام، وإجازة في القانون. باحث بسلك الدكتوراه في الدراما والوسائط.

فيكتوريوس بيان شمس

صحفي سوري. درس العلوم السياسية والإدارية في الجامعة اللبنانية، كاتب في عدّة صحف ومجلات ومواقع سورية وعربية.

غدير بسام أبو سنينة

صحفية ومترجمة، كاتبة مهتمة بشؤون أميركا اللاتينية.

ياسر درغام

مسؤول مشروع التدريب الإلكتروني التابع لمعهد الجزيرة للإعلام.

محمد خالد

صحفي ومراسل. غطى الكثير من الأحداث خلال عمله في عدة قنوات فضائية، يعمل حاليا في تلفزيون قطر.

غاريث فان نيكرك

صحفي مقيم في جوهانسبيرغ. زميل في مؤسسة آمبرساند في نيويورك ومعهد سيمثسونيان في واشنطن دي سي.

تشان وانغ

كاتبة في فريق نيمان لاب. عملت في قسم التحرير في مطبعة جامعة هارفرد ومراسلة مع موقع بوسطن ومركز نيو إنغلند للصحافة الاستقصائيّة.

محمد زيدان

صحفي ومترجم من الأردن، ترجم عدّة كتب إلى العربية، منها «فكرة إسرائيل: تاريخ السلطة والمعرفة» لإيلان بابيه.

فدوى حلمي

صحيفة وكاتبة ومعدّة أفلام وثائقية، شاركت في إعداد مجموعة أفلام من سلسلة فلسطين تحت المجهر في قناة الجزيرة.

كليات الصحافة العربية

رغم عراقة التعليم الأكاديمي الصحفي في العالم العربي، وخصوصا في بلدان شهدت ازدهارا مهنيا في فترات معينة من تاريخها كمصر ولبنان والأردن، إلا أنه لا يمكن إنكار الأزمة التي تمر بها كليات الإعلام العربية وخصوصا فيما يتعلق بعدم تجديد المناهج والاكتفاء بالمراجع القديمة، إضافة للقصور الملحوظ في المساحة الممنوحة لعنصر التدريب والنقص في المختبرات التي يفترض أن تصمّم لغايات التجريب.

لقد درجت العادة أن يكون قسم الصحافة ضمن الكليات الإنسانية في الجامعات، على اعتبار أن طالب الصحافة بحاجة لأدوات تعينه على كتابة الخبر والتدقيق والتحرير والمعارف الإنسانية الموجودة في مواد تلك الكلّيّات، حتى وصلنا لقاعدة أن يعرف الصحفي «شيئا عن كل شيء». بيد أنَّ مهنة الصحافة اليوم تستعير أدواتها من خارج العلوم الإنسانية، وأضيف «شيء» جديد على الأشياء الواجب على الصحفي الإلمام بها، كعلوم الحاسوب والتكنولوجيا بل وحتى الهندسة. فضلا عن أهمية تأهيل المدرّسين بين فترة وأخرى وإطلاعهم على آخر التطورات التي تسهل على الصحفي عمله، كون علوم الصحافة ليست ثابتة كعلوم اللغة والتاريخ والجغرافيا.

وإذا كانت المؤسسات الإعلامية العالمية قد أسست مراكز تدريبية خاصة بها لتدريب موظّفيها على سياساتها في التغطيات الإخبارية فإن وجود مثل هذه المراكز في العالم العربي يبدو حاجة ملحّة لطالب الصحافة لإكمال ما لم يتعلّمه في قاعات الكلية.

وكما أن الدراسة والتطبيق مهمان لعمل صحفي أفضل، فهناك عامل يرتبط باستعداد الصحفي نفسه للتعلم وتثقيف نفسه وعامل آخر مرتبط بحرية ممارسة الصحافة نفسها.

في عددها الرابع، تلقي مجلة الصحافة الضوء على آراء طلبة الإعلام ومدرّسيه وخرّيجيه وتلامس آراءهم وتحفظاتهم وآمالهم لتطوير آليات تعليم الصحافة في بلدانهم، سيما أن صدورها يتزامن مع الذكرى الـ13 لتأسيس معهد الجزيرة للإعلام الذي يطمح لربط التعليم الأكاديمي بالممارسة الميدانية وتطوير مهنة الصحافة والعبور بها إلى المستقبل الرقمي.

فريق المجلة

مجلة الصحافة

العدد (4) I السنة الثانية I شتاء 2017
مجلة فصلية تصدر عن
معهد الجزيرة للإعلام
شبكة الجزيرة الإعلامية

المشرف العام
منير الدائمي

رئيس التحرير
منتصر مرعي

سكرتير التحرير
غدير أبو سنينة

مراجعة لغوية
محمد زيدان

تصميم
إدارة الإبداع في شبكة الجزيرة الإعلامية

مجلة الصحافة
Aljazeera Journalism Review

موقع الإنترنت:
http://training.aljazeera.net/ajr

تويتر:
AJR_Arabic@

فيسبوك:
www.facebook.com/
aljazeerajournalismreview

بريد المجلة الإلكتروني:
ajreditor@aljazeera.net

الجامعات الفلسطينية وصناعة الصحفي

عميد شحادة

من النادر أن يترك صحفي ناجح عمله في الصحافة ويتفرغ لتعليم طلاب الصحافة أصول المهنة، فالأستاذ الجامعي ليس نجما مقارنة بالمراسل الصحفي أو المصور أو المذيع الناجح.

ليس هناك رقم محدد في نقابة الصحفيين الفلسطينيين، يُمكنك من خلاله حِساب نسبة الصحفيين الذين دخلوا بيت الصحافة وأتقنوها خير إتقان، دون أن يمروا من باب دراستها في الجامعة كتخصص أكاديمي، لكن هناك ملاحظات يعرفها جيدا كل من عَمل في الصحافة العالمية من الفلسطينيين، وبإمكان أي واحد من هؤلاء أن يؤكد لك بأن معظم زملائه الناجحين في الصحافة العربية والدولية لم يتتلمذوا عليها في الجامعات، بل جاؤوا من تخصصات أخرى.

والدخول من هذا الباب كبداية للمقال لا يهدف إلى قصف الجامعات الفلسطينية التي تُعلم الصحافة بصواريخ النقد؛ قد يكون النقد هنا مشوقا ومغريا للكتابة، لكنه ليس مفيدا.

وليس جديدا القول إن كليات الإعلام في الجامعات العربية والفلسطينية نموذجا، لا تُعلم الصحافة؛ فنقرة واحدة على باب محرك البحث العالمي "غوغل" ستفتح لك مئات المقالات الناقدة والناقمة على طريقة تعليم الجامعات العربية تخصص الصحافة. وبما أن طوفان النقد لم يدفع الجامعات لتطوير برامجها الدراسية، ترتد مسؤولية البحث عن العلم الجيد على دارسي وخريجي الصحافة والإعلام، إن شاؤوا تطوير مهاراتهم في السباحة في بحر الصحافة.

يقول جميل ضبابات، مدير مكتب وكالة وفا في مدينة نابلس الفلسطينية " تعلمت من كتاب «تقرير إلى غريكو" في تحسين مضامين الكتابة الصحفية أكثر مما تعلمت من مناهج الجامعة كلها".

وفي مفتتح كتابه العظيم يقول نيكوس كازانتزاكي "أجمع أدواتي: النظر والشم واللمس والذوق والسمع والعقل. خيَّم الظلام وقد انتهى عمل النهار. أعود كالخلد إلى بيتي الأرض. ليس لأنني عجزت وتعبت من العمل، بل لأن الشمس قد غربت. وهذه عقيدة الصحافة".

حفلات تخريج طلاب من جامعة النجاح في نابلس بفلسطين، 2015. تصوير شادي جرارعة.

طلاب يقدمون امتحانات نظرية نهاية الفصل الدراسي في إحدى قاعات التدريس بجامعة النجاح الفلسطينية. ديسمبر/كانون الأول 2016. تصوير آلاء يدك.

صحيح أن الفيلسوف نيكوس كازانتزاكيس الذي أوفدته صحيفة «اليغيثروس لوغوس» اليونانية إلى فلسطين بين عامى 1926 - 1927 من أجل تغطية احتفالات عيد الفصح وأعياد الميلاد فى القدس، لم يوجه هذه المقدمة الفذة للصحفيين، لكن ضبابات يعتقد أنه على الصحفيين تلقفها وشكره على هذه القاعدة الذهبية في العمل الصحفي. يرشدنا ضبابات هنا إلى واحدة من وسائل التعلم الحقيقي خارج الجامعة، وهي القراءة في كتب لا علاقة لها بالصحافة ظاهريا، لكن يمكن التعثر في بطنها والوقوع على قواعد ذهبية للعمل الصحفي.

الصحفيون الغربيون في البلدان المتقدمة يفعلون ذلك بطريقة منتظمة عندما يتلقون تعليما في الإنسانيات قبل دخول الصحافة، من فلسفة وآداب وتاريخ.. إلخ.

للتعليم الجامعي في فلسطين مشكلات عدة في صناعة الصحفيين، أبرزها الاعتماد المفرط على المادة النظرية والتلقين الذي يتمدد من أول فصل في الجامعة إلى آخر دقيقة من سنتها الرابعة، وهذا كله على حساب التطبيق العملي والتدريب الذي يعتبر عمود العلم في الجامعات المتقدمة.

وهناك سبب آخر مهم يتعلق بقلة الأكاديميين المهنيين الذي مارسوا الصحافة قبل تدريسها، فعليا، من النادر أن يترك صحفي ناجح عمله في الصحافة ويتفرغ لتعليم طلاب الصحافة أصول المهنة، فالأستاذ الجامعي ليس نجما مقارنة بالمراسل الصحفي أو المصور أو المذيع الناجح.

تعتمد جامعة النجاح مثلا، وهي أكبر جامعة في فلسطين، المعايير الأكاديمية لدى مؤسسة الاعتماد الأكاديمي لبرامج الصحافة والإعلام الأميركية (AEJMC) لعام 2006، كمرجعية لبرنامجي الصحافة المكتوبة والإلكترونية والإذاعة والتلفزيون، بعد إجراء بعض التعديلات عليها.

وحسب الخطة الدراسية لبرامج الصحافة والإعلام في النجاح، يترتب على الطالب أن يدرس أربع سنوات لاجتياز 126 ساعة دراسية معتمدة، منها 12 ساعة فقط للتدريب العملي، أي أن ما نسبته أقل من 10٪ من البرنامج الدراسي الطويل سيكون للعلم التطبيقي، فيما أكثر من 90٪ للمادة النظرية.

يقول خبير الإعلام هشام عبدالله الذي عمل لنحو ثلاثين

صحفيون في القناة الفضائية الفلسطينية بغزة، 22 مارس/آذار 2005. تصوير عابد خطيب، غيتي.

عاما في الصحافة، عشر منها في وكالة الأنباء الفرنسية، وعشر سنوات أخرى في راديو فرنسا الدولي، ومثلها في راديو سويسرا: "الجامعات تُخرج جامعيين حملة شهادات، لكن الشهادة لا تصنع صحفيا مهنيا، كما لا تصنع طبيبا بارعا".

ويضيف «هناك جامعات أفضل من غيرها، ومن خلال خبرتي المتواضعة بالعمل مع الصحفيين وتدريبهم أستطيع أن أقول إنه ثمة طلاب صحافة من جامعة معينة أفضل من طلاب جامعات أخرى".

الحل كما يقول عبد الله، لا يتوفر عند الجامعة فقط؛ فالصحافة نتاج تربية وثقافة ويرتبط حسن أدائها بعوامل خارج نطاق المدرسة والجامعة.

ترتبط الصحافة بالشخصية والإيمان والالتزام بأن الجمهور يستحق الأفضل، والإيمان بالحريات وبكرامة البشر وحقهم في حياة أفضل.

ويجب أن يكون لدى الصحفي رؤية واضحة عن الصالح العام، والفرق بين العام والخاص. ثمة أخلاقيات ومبادئ عظيمة تحكم مهنة الصحافة، والصحفي الذي لا يمتثل لهذه المبادئ لن يكون صحفيا. هذه أمور لن يبلغها الصحفي الذي يضع يديه في ماء بارد وينتظر أن تلقمه الجامعة علوم الصحافة بالملعقة.

وهنا يرشدنا عبد الله إلى جملة من أدوات صناعة صحفي محترف لا علاقة لها بالجامعة، ويضع هشام الجزء الأكبر من المسؤولية على كتف الصحفي نفسه خارج أسوار الجامعة وحدودها الضيقة.

يدرك الصحفيون الفلسطينيون بعد فترة من تجريب الصحافة كمهنة أن شهادة الجامعة ليست إلا جواز سفر لا مفر من حمله لدخول حدود عالم الصحافة، لكن كيف دخل آخرون لم يحملوا هذا الجواز إلى هذا العالم! الجواب: هؤلاء حفروا أنفاقا إليه، بمعنى تعبوا على أنفسهم أكثر من الذين اكتفوا بكتاب الكلية.

في الآونة الأخيرة نشر عباس ناصر مراسل الجزيرة السابق في لبنان على صفحته في فيسبوك ملاحظاته في المهنة، في واحدة من هذه الملاحظات يرشدنا ناصر إلى عدم الاعتماد على الجامعة فقط كأساس للإبداع، ويقول "التعليم أو التدريب قد يصنع محترفاً، ينجز واجبه بشكل جيد، لكنه لا يصنع مبدعاً أو موهوباً. الإبداع جزء من الشخصية. لا يُصنع".

كلية صحافة جامعة كولومبيا بنيويورك.. غرفة أخبار كبيرة

عاصم الغامدي

كلية الصحافة في جامعة كولومبيا بنيويورك. تصوير سبينسير بلات، غيتي.

«الكلية هي غرفة أخبار كبيرة والمدينة هي نطاقك الصحفي، البروفيسور هو مدير الأخبار والطلاب هم صحفيون يقدمون له المقترحات».. هذا ما يقال لطالب كلية الصحافة في جامعة كولومبيا بنيويورك في يومه الدراسي الأول.

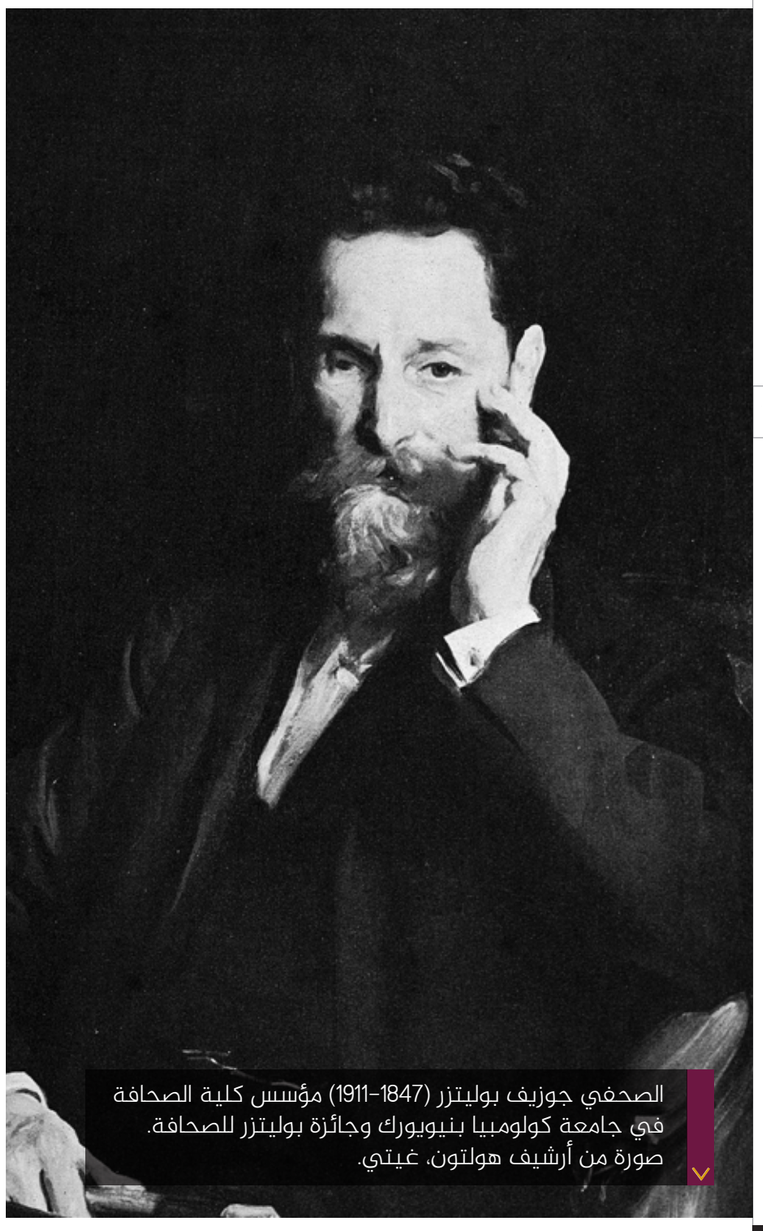

الصحفي جوزيف بوليتزر (1847–1911) مؤسس كلية الصحافة في جامعة كولومبيا بنيويورك وجائزة بوليتزر للصحافة. صورة من أرشيف هولتون، غيتي.

الميدان هو من يصنع الصحفي، والدرجات العلمية وإن علت لا تضيف لمسيرة المراسل ما يضيفه الميدان. بعد سنوات من التخرج بشهادة بكالوريوس هندسية تبعها انخراط في العمل الصحفي، بدأت تتلاشى لدي فكرة العودة لمقاعد الدراسة، خصوصا وأن من شأنها -كما ظننت- تغييب الدارس عن الميدان.. ومن ابتعد فلربما ينسى أو يُنسى. حتى ظهرت لي فكرة «الدراسة الميدانية» وهذه الجملة القصيرة تختصر فلسفة الدراسة في كلية الصحافة بجامعة كولومبيا بنيويورك.

التقديم

الحصول على القبول لم يكن بالأمر السهل لكنه أيضا ليس بالمعقد، فقد استدعى إعداد متطلبات القبول بضعة أشهر. وكان على رأس التحديات بالنسبة لي، الحصول على درجة عالية في اختبارات اللغة الإنجليزية لغير الناطقين بها، فاللغة ركيزة الصحافة. كما كان من المتطلبات أيضا اجتياز اختبار تحريري يقيس مدى إلمامك بالشؤون الدولية والتاريخ المعاصر، إضافة لكتابة سيرة شخصية وأخرى أكاديمية تعرف بها عن نفسك وخبراتك بشكل موسع من أجل إقناع لجنة القبول بالكفاية لدخول الكلية التي أسسها الناشر الصحفي جوزيف بوليتزر عام 1913م، والذي تُمنح باسمه سنويا جوائز البوليتزر أو أوسكار الصحافة كما يحلو للبعض تسميتها.

لماذا كولومبيا؟

تقع جامعة كولومبيا في مدينة نيويورك وهي عضو في رابطة الآيفي (Ivy League)، وهي رابطة لجامعات عريقة في شمال شرق أميركا، تضم جامعات هارفارد وييل وكولومبيا وبنسلفينيا وبرينستون ودارتموث وكورنيل وبراون. وقد تخرج من الجامعة الكثير من السياسيين والاقتصاديين، كما حصل العشرات من منتسبيها على جائزة نوبل، لتتصدر جامعات المعمورة في عدد خريجيها الحاصلين على هذه الجائزة، كما تخرج منها الرؤساء الأميركيون السابقون باراك أوباما وثيودور روزفلت وفرانكلين روزفلت وتسعة وعشرون من زعماء دول العالم وستة وعشرون ممن حصلوا على جائزة الأوسكار.

الصحافة في نيويورك

بالإضافة إلى كون المدينة المقر الرئيسي للنيويورك تايمز -أحد أكثر الصحف العالمية رصانةً- فإن دراسة الصحافة في نيويورك تتيح لك أن تكون صحفيا متخصصا في الشؤون الدبلوماسية.. فالمدينة مثلاً هي مقر الأمم المتحدة وفيها تعقد اجتماعات الجمعية العامة كل عام. وبالنزول إلى جنوب المدينة تجد وول ستريت، لتراقب منه مؤشرات أسواق المال والأعمال راصدا صعودها وهبوطها لتتخصص في تغطية الشأن الاقتصادي، وإن أردت الرياضة فلا تُذكر المدينة إلا ويذكر فريق اليانكيز للبيسبول وملعبه الشهير شمال المدينة، وإن رغبت آخر صيحات الموضة والأزياء فول وجهك شطر الجادة الخامسة وحي سوهو، ودع عينيك تكتبان ما تشاهد لتخرج بلوحة سوريالية بديعة، ولعشاق الثقافة والمسرح من الصحفيين شارعهم أيضاً، وهو برودوي الشهير بالحراك الثقافي والفرق الفنية والمسرحية.

الدراسة الميدانية

«الكلية هي غرفة أخبار كبيرة والمدينة هي نطاقك الصحفي، البروفيسور هو مدير الأخبار والطلاب هم صحفيون يقدمون له المقترحات».. هذا ما قيل لنا في أول يوم دراسي، والذي استلمنا بعده بطاقات تسهل من تغطياتنا كصحفيين في المدينة وليس كطلاب. تبدأ الدراسة في برنامج ماجستير الصحافة بشهرٍ مكثف تتعلم فيه جل الأدوات الصحفية المستخدمة، بدءاً بصحافة الراديو وفيها تدرس أساسيات مقابلة الناس وطرح الأسئلة عليهم والتفاعل معهم، ثم تنتقل لأسس تسجيل الصوت ومونتاجه، لتبحر بعد ذلك في مبادئ التصوير الفوتوغرافي والتحكم في الضوء والإضاءة واختيار الزوايا المناسبة لكل حدث، وبعد أسبوعين مع الكاميرات بأنواعها تنتقل في الأسبوع الرابع لأساسيات التغطيات الصحفية وطرق جمع المعلومات وتدوينها.

الفريد أن الأساتذة هنا هم أبناء الميدان.. فمن يدرِّسك التصوير يعمل مصورا لدى مجلة ناشيونال جيوغرافيك.. ومن يعلِّمك صحافة الراديو كان مديراً للإذاعة الوطنية العامة بالولايات المتحدة.. وأستاذ مادة التغطيات الصحفية عمل محررا لدى النيويورك تايمز ومساعدته تعمل في القسم الاقتصادي لدى سي أن أن.

فصل الخريف

بعد الشهر التمهيدي المكثف أو ما يعرف بالـ"Boot Camp"، يبدأ البرنامج الفعلي بشهرين متتاليين من التغطيات الصحفية المتخصصة، حيث يتم تقسيم طلاب الدفعة لمجموعات.. كل مجموعة تعنى بتغطية نطاق جغرافي أو اختصاص محدد في نيويورك. شعبتي -على سبيل المثال- كان اختصاصها الأقليات العرقية في نيويورك، حيث يقوم كل طالب باختيار أقلية من الأقليات الموجودة -وما أكثرها هناك-فالمدينة تمثل أنموذجاً للتمازج البشري والتنوع العرقي، وهو ما يتيح لك تغطية دول متعددة في مساحة صغيرة.. فهناك مناطق يقطنها اللاتينيون وأخرى للعرب وأحياء يعيش فيها الآسيويون

وأخرى يسكنها يونانيون.. وهكذا. كان على كل طالب اختيار أقلية في المدينة يسبر أغوارها ويحادث أهلها ويأكل معهم.. يشاركهم مناسباتهم السعيدة والحزينة ليخرج بقصص إنسانية وسياسية واقتصادية. شعبة أخرى يختص أفرادها بتغطية حدائق المدينة يراقبونها ويقابلون المشردين فيها ويتابعون مع الشرطة معدلات الجريمة. وشعبة ثالثة كلِّف طلابها بتغطية عالم المواصلات في المدينة، شبكة المترو وغموضها والحافلات وما يجري فيها من أحداث وأحاديث، هموم اتحادات سيارات الأجرة الصفراء والتحديات التي تواجههم في ظل تصاعد ثقافة أوبر.

وأثناء رحلة الشهرين وفي ذات الفصل الدراسي الأول المزدحم، يدرس الطالب عدة مواد مساندة من شأنها زيادة وعي وثقافة الصحفي، وهي إضاءات في تاريخ الصحافة وأخلاقياتها ومادة في القانون الأميركي، ورابعة تعنى بالجانب الاقتصادي في المهنة، مليئة بدراسة حالات لمؤسسات صحفية توقفت بسبب خلل ما في إدارتها. وفي الجزء الأخير من الفصل الأول (الخريف) يدرس الطالب مادة الصحافة التلفزيونية وأسس التعامل مع كاميرات الفيديو وبرامج المونتاج أو يختار المزيد من التبحر في صحافة الراديو، إضافة لمادة ثانية في الصحافة المكتوبة التي يندرج تحتها الكثير من الخيارات.. وكان اختياري مادة «التغطيات الصحفية العاجلة»، وفيها يصلك بريد إلكتروني في الصباح تكلف فيه بتغطية حدث ما في المدينة لتقوم بتسليم تقريرك الإخباري في وقت محدد لا تتأخر عنه، لتتعلم أسس الكتابة تحت الضغط وفي أي مكان وزمان، وهذه المادة مناسبة لمن يريد العمل لدى وكالات الأنباء العالمية كرويترز وأسوشيتد برس وغيرها.

مشروع التخرج

صحيح أن مدة برنامج الماجستير هي سنة، لكنها سنة مكثفة جدا.. فلا يوجد وقت كبير للاسترخاء خلالها.. فإجازة ما بين الفصلين هي موعد البدء في كتابة مشروع التخرج الذي عكف الطلاب على اختيار عنوانه مع المشرف الخاص خلال فصل الخريف، حيث يختار كل طالب موضوعا يقع ضمن دائرة اهتمامه، شرط أن يكون على ارتباط بالمدينة المقر للجامعة (نيويورك) ليتمكن من الكتابة والعودة لمصادره مرات ومرات، حتى يستوفي شروط الكتابة ويخرج بمادة صحفية معتبرة قابلة للنشر في كبرى وسائل الإعلام، إذ أن مشروع التخرج في كلية الصحافة ليس بحثا أكاديميا حول أهمية الإعلام أو تأثيراته بل هو قطعة صحفية مطولة، أو فيلم وثائقي أو برنامج على الراديو أو معرض للصور، كل حسب اهتمامه واختصاصه وتوجهه المستقبلي.. وكان مشروع التخرج الخاص بي حول «أدوار المبعوثين الخاصين للأمين العام للأمم المتحدة في بلدان الربيع العربي» مع التركيز على دور جمال ابن عمر في اليمن كأنموذج، وهو ما استدعى مني السفر إلى لندن والرياض والدوحة وواشنطن تباعا، لمقابلة بعض المصادر الدبلوماسية والمحللين السياسيين مع العديد من الزيارات لمقر الأمم المتحدة في نيويورك، لتنتهي إجازة الكريسماس بتسليم النسخة الأولى من مشروع التخرج.

فصل الربيع

بعد التسليم يبدأ فصل الربيع وهو فصل التخصص، إذ يختار كل طالب مادتين متخصصتين من قائمة طويلة منوعة تلبي رغبات التخصصات الصحفية المستقبلية للطلاب.. فهناك مادة متخصصة لكتابة الملفات الشخصية «البروفايل»، وأخرى في الاقتصاد وثالثة حول التغطيات في الصين ورابعة لمن اختار تغطية النزاعات حول العالم، ومادة أخرى لمن أراد الاختصاص في تغطية التعليم أو الأديان، ومادة تختص في صحافة المعلومات والأرقام والكتابة تحت الضغط والأفلام الوثائقية وغرفة الأخبار الدولية لمن أراد العمل في شبكات إخبارية دولية. وكذلك خيارات متنوعة في الصحافة الاستقصائية، وكتابة التقارير للمجلات ومادة لتغطية الانتخابات، وغيرها. وبالإضافة لكل ذلك، توجد مادة إلزامية للجميع في الصحافة الرقمية

طلاب من جامعة كولومبيا بنيويورك يطالعون قوائم الفائزين بجائزة بوليتزر عام 2002، والتي حازت فيها جريدة «ذا نيويورك تايمز» على سبع جوائز. تصوير ماريو تاما، غيتي.

يُطلب من طلاب الصحافة في جامعة كولومبيا بنيويورك تغطية عالم المواصلات في المدينة، كهموم اتحادات سيارات الأجرة الصفراء والتحديات التي تواجههم في ظل تصاعد ثقافة أوبر. تصوير لوكاس جاكسون، رويترز.

مع جرعة مكثفة من تقنيات التحقق للتعامل مع الكم الهائل من المعلومات والأخبار على منصات التواصل الاجتماعي.

دراسة وأكثر

فضلا عن جميع ما ذكرت أعلاه، لا يخلو أسبوع من عدة ندوات وفعاليات صحفية لصحفيين زائرين أو خريجين سابقين أو خبراء وأكاديميين أو مسؤولين في شبكات التواصل الاجتماعي، إضافة لتنظيم الكلية العديد من الزيارات لمؤسسات صحفية عريقة وحديثة في المدينة كجزء من البرنامج الدراسي، كـ«النيويورك تايمز» و«سي أن أن» و«فايس نيوز» و«كوارتز» وغيرها.. وزيارات لمؤسسات تعنى بحقوق الصحفيين، كلجنة حماية الصحفيين وهيومن رايتس ووتش، ليخرج الطالب برصيد زاخر من العلاقات والخبرات. كما تتيح الدراسة التعرف إلى مشاريع صحفية استثنائية مثل وكالة «صحارى ريبورترز» وهي عبارة عن غرفتين صغيرتين يغطي فيها عدد محدود من الصحفيين قضايا الفساد وحقوق الإنسان والشأن السياسي في نيجيريا، ليمثل موقعهم الإلكتروني أحد أهم المصادر الصحفية هناك.. وهكذا تشكل رحلة الدراسة تجربة فريدة للطالب، ليتخرج بعد هذه الرحلة بمخزون أكاديمي وخبرة ميدانية ملما بمتطلبات المهنة وأخلاقياتها، متسلحا بمهارات تقنية وعلاقات مع زملاء يتوزعون كل عام في عشرات الدول والمؤسسات الصحفية حول العالم، ليصبح على أتم استعداد لخوض غمار مهنة المتاعب.

كليات الإعلام في مصر.. منابع جافة أمام واقع فياض

مروة علي

«ماتدرسه شيء وما تحتاجه وتعمل به في سوق العمل شيء مختلف تماماً».. تلك الجملة التي أخبرنيها أحد أساتذتي أثناء عامي الدراسي الأول، وظل صداها يتردد في أذني طيلة الأربع سنوات الدراسية، وتعاود زيارتي كلما صدمني موقف في واقع الممارسة يبتعد كثيرا عما درست، جملة تجلت حقيقتها في عيني يوم فوجئت بمحتوى مادة النقد الفني التي كنت أتخيل أنني سأدرس فيها أساليب نقد إعلامي، لأفوق على حقيقة أنني أدرس نقدا شعريا وأساليب بلاغية، وفيما عدا ذلك استمر الأساتذة في ترديد تلك العبارات التي تنذر بطريق وعر يستنفذ جهدك ووقتك ومالك، إن كنت تطمح في أن تصبح صحفيا بالمعنى الحقيقي للكلمة.

هذا الطريق يأتي غالبية السائرين فيه من غير دارسي الإعلام والذين شكّل بعضهم رموزا للعمل الصحفي. ففي دراسة قمت بإعدادها في مرحلة الدراسات العليا طبقتها على الصحفيين بثلاث من كبريات المؤسسات الصحفية في مصر «الأهرام والوفد والمصري اليوم» - 2012، اتضح أن 60,3٪ من جملة الصحفيين عينة الدراسة لم يدرسوا الإعلام أو الصحافة في مرحلة الدراسة الجامعية، وعليه كان لا بد من البحث في أثر الدراسة الأكاديمية على الممارسة الإعلامية مع أولئك الذين عايشوا واقع العمل بالمجال.

فعلى اختلاف وتشعب مواقعهم وتخصصاتهم الفرعية في سوق العمل الصحفي، تشعبت أيضا أنواع التعليم الأكاديمي التي تلقوها في المرحلة الجامعية، وتعددت الإمكانيات المادية والبشرية التي أتيحت لهم خلال الدراسة، حسب المؤسسة المالكة للكلية أو المعهد الذي تخرجوا منه. فهناك التعليم الحكومي والأزهري والتعليم الخاص والأجنبي، وكذلك كان منهم المحرر والمخرج والمراسل الصحفي.. إلخ.

وعلى مستوى التجربة اختلفت استفادتهم من دراسة الإعلام، كما اختلف تطبيقها في الواقع العملي.

مكتب جريدة الشروق المصرية . القاهرة- 2016. تصوير مروة علي

قشور العمل الصحفي

تبقى كلية الإعلام في جامعة القاهرة الصرح الأكاديمي الأكبر والأقدم في مصر، حيث تأسست عام 1974 بعد تحويل معهد الإعلام بالجامعة إلى أول كلية مستقلة للإعلام في العالم العربي ضمت أقسام: الصحافة والنشر، الإذاعة والتلفزيون، العلاقات العامة والإعلان.. ويقوم نظام الكلية على دراسة الأقسام الثلاث، قبل أن يختار الطالب تخصصه الذي يتحدد بناء على رغباته المقدمة ونتيجة المقابلة الشخصية للقبول بالقسم، والتي تتحدد في قسم الصحافة بثلاثة معايير: المعلومات العامة لدى الطالب ومستوى متابعة الطالب للأحداث الجارية وإلمام الطالب بالخريطة الإعلامية والصحفية في مصر، وكذلك كانت هناك معايير قبول مماثلة لباقي الأقسام.

وعلى طول مشوارها خرّجت كلية الإعلام الآلاف من المشتغلين بالإعلام داخل مصر وخارجها، كان من بينهم الصحفي محمد نبيل الألفي، المحرر بجريدة البوابة نيوز.. والذي تحدث إلى مجلة الصحافة عن تجربته بين العمل والدراسة.

يرى الألفي أن كلية الإعلام وفرت له الكثير من الإمكانيات المادية والبشرية الغائبة في أي كلية أو معهد حكومي آخر في مصر، فكان تركيز الدراسة الكبير في العامين الأخيرين في تدريب الطالب على بيئة العمل الصحفي في التخصصات الدقيقة مثل: الإخراج الصحفي والتحرير الإخباري والديسك المركزي.. «كانت اللغتان العربية والإنجليزية جزأين أصيلين في تدريبي داخل الكلية، وكانت

الإخراج الصحفي يعدَ مهارة فنية تُكتسب من خلال الاحتكاك اليومي بإنتاج الصفحات المتنوعة - جريدة المصري اليوم، القاهرة. غيتي.

نقطة التميز لدي كخريج إعلام هي معرفة مصطلحات العمل الصحفي وبنيته الأساسية بما اكتسبته من تدريب عملي داخل الجامعة، في وقت تعج فيه الساحة الإعلامية بفوضى عارمة دون أسس سليمة، ورغم أن بعض النماذج التدريبية التي حصلنا عليها تتم عبر نماذج تواكب تجهيزات الصحف الحديثة، إلا أن الكثير من نماذج تدريبنا كان قد عفا عليها الزمن نظرا لأنها لم تتطور بالقدر الكافي لمواكبة العصر، كما كانت هذه التدريبات تفتقر إلى إدخال التقنيات الحديثة للمواقع الإخبارية الإلكترونية، كنظم التشغيل الخاصة بتلك المواقع على سبيل المثال.. وعليه قدمت لي الدراسة قشور العمل الصحفي رغم استفادتي الكبيرة من التدريبات الجامعية، إلا أن وقتها محدود والأعداد كثيفة.. ولهذا كنت أحتاج للانغماس في لب العمل لدى المؤسسات التي انتميت إليها لأستطيع أن أخطو أولى خطواتي العملية في المجال، فالفجوة كبيرة بين الدراسة والممارسة».

اضطر الألفي للحصول على الكثير من الدورات التدريبية المتخصصة رغم ارتفاع أسعارها في مراكز تدريب معتمدة وتابعة لمؤسسات ضخمة يقوم عليها خبراء مثل: مركز النيل لرواد الإعلام ورويترز.

تَمَيُّز كارنيه النقابة:

وبعيداً عن مركزية كلية الإعلام، يظهر دور أقسام ومعاهد الصحافة بالمحافظات في تخريج المشتغلين بمجال الصحافة والإعلام بصفة عامة، وأقدم هذه الأقسام هو قسم الإعلام بكلية الآداب بجامعة سوهاج، الذي أسس عام 1976 قسماً للصحافة، ثم تحول إلى قسم إعلام شاملاً شعب، الصحافة والعلاقات العامة والإعلام السياحي عام 1999، فهل مثلت الدراسة فيه فارقاً في سوق الممارسة لخرّيجيه؟ جاءت الإجابة عن هذا التساؤل من أحد خريجي القسم العاملين بمجال الإخراج الصحفي بالنفي الكلي، حيث يرى كرم بكر، المخرج الصحفي بجريدة الشروق المصرية أن «الإخراج الصحفي لا يدرّس في القسم بالشكل القوي الذي يؤهل أي شخص لأن يصبح ممارسا لهذه المهنة في الواقع العملي، فهو مادة واحدة تدرس مرة في السنة الثالثة للدراسة وأخرى في السنة الرابعة بشكل نظري كامل، انكشف حجم القصور فيه مع أولى خطواتي العملية في المجال، فلم يزد حجم الإضافة التي أعطتني إياها الدراسة عن 10-15٪ مما تعلمته في الثلاثة شهور الأولى فقط، تمثلت في المبادئ الأولية التي جعلتني أفهم وأطبق ما يقوله مديري ومعلمي في الجريدة التي أعمل بها بسرعة».

ويؤكد بكر أن المشكلة تمتد أيضاً للتحرير لكنها أكثر تعقيدا بالنسبة للإخراج والتصوير الفني كمجالين للإبداع.. «طوال فترة دراستي لمادة التصوير الصحفي، لم أر كاميرا ولم يسمح لي بممارسة التصوير.. وعليه لم أتعرف على أنواع الصورة بشكل عملي لأميز بينها، وحتى على مستوى الكتاب النظري الضخم الذي درسته في هذا المجال، لم يحتو الكتاب على نماذج مصورة من أنواع الصورة الصحفية التي يذكرها لي كأسماء نظرية، وعليه لا يكون هناك فارق بيني وبين المصور الذي لم يدرس الإعلام، على العكس قد يكون الممارسون للتصوير بحكم الهواية أكثر تميزا من دارسي الإعلام».

ويرى بكر أن المشكلة تكمن في المنظومة، فبالإضافة إلى الحاجة إلى توفير الإمكانيات المادية ومعدات التدريب للطالب مثل الكاميرات والماكيتات وبرامج الحاسوب المتخصصة -وهي أشياء غير مكلفة- فالمطلوب توفير العنصر البشري المؤهل لتدريب الطالب.

ويرى بكر أن دراسة الإعلام لم تضف له في حقل العمل إلا سرعة حصوله على العضوية الثابتة في نقابة الصحفيين -أو ما يعرف لدى الصحفيين في مصر بكارنيه المشتغلين- حيث يحصل عليه دارس الإعلام بعد عام واحد فقط من القيد المبدئي، بينما يحصل عليه غير الدارسين للإعلام بعد عامين من القيد الأولي، وذلك طبقا لقانون النقابة.

بعض المهارات لا يمكن للصحفي تعلمها -بحسب بكر- لا من الجامعة ولا من مراكز التدريب كالإخراج الصحفي الذي يعدَ مهارة فنية تُكتسب من خلال الاحتكاك اليومي

الفجوة كبيرة بين ما يتعلمه الصحفي في الكلية وما يمارسه في الميدان. القاهرة، 15 ديسمبر/كانون أول 2012 – تصوير دانيال بريهولاك، غيتي.

بإنتاج الصفحات المتنوعة من رياضة واقتصاد وفن وسياسية.. «والمشكلات اليومية التي نواجهها وبناء الصفحة وإعادة بنائها طبقا لظروف العمل والإنتاج والطبعات».

مادية كبيرة، وتستوعب أعدادا أقل من الطلبة بسبب اعتمادها على مصروفات دراسية مرتفعة.. وكان لكليات وأكاديميات الإعلام الخاصة السبق في الظهور وسط تلك المنظومة، ومن

تتمتع الكلية بقاعدة تكنولوجية متطورة، كما يدرِّس فيها مجموعة من كبار الصحفيين بمؤسسة الأهرام.

هذا الأمر يفرض البحث وراء تأثير

اشتباكات بين الشرطة والمحتجين المصريين قرب ميدان التحرير، 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2011. وهي من التغطيات التي لا يحصل فيها طالب الإعلام المصري بشكل عام على معرفة بقواعد السلامة المهنية..
تصوير أسماء وجيه، رويترز.

السلامة المهنية المحذوفة من المقرر

مع بداية الألفية الثالثة ظهرت الكليات الخاصة في مصر كمشروعات استثمارية في مجال التعليم، توفر للطلبة إمكانيات

بينها كلية الإعلام في جامعة الأهرام الكندية التابعة لمؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع، والتي تأسست عام 2005 ضمن خمس كليات تأسست بها الجامعة، وفرت الكلية بتبعيتها لأحد أكبر المؤسسات الصحفية في مصر مستوى تعليميا مختلفا، حيث

ذلك على الممارسة الصحفية لخريجيها في المجال العملي.. نادر باسم، أحد خرّيجي قسم الصحافة - الشعبة الإنجليزية بالكلية، كان قد عمل لعامين بجريدة المصري اليوم كصحفي ميداني تحت التمرين، يرى أن الدراسة لها جوانب إيجابية

لمسها بنفسه في واقع الممارسة، وجوانب أخرى سلبية لا تتماشى مع الواقع العملي.. «أعلى استفادة دراسية تحققت لي من الدراسة عندما درَّسني صحفي يعمل في «الأهرام

ويحترمني، كيف تطبق القيم بدون تشدد الكتب ولا تسيُّب الممارسة العشوائية، عندما أقع في مشكلة، ما هي أشكال المواءمات والحلول الوسط التي أتبعها حتى لا أخسر مهنيتي، ولا أفقد موضوعا مهما أو جانبا من جوانبه أو أخسر مصدري إن كانت المشكلة تتعلق به.. تعلمت أن دور الصحفي نشر الحقائق فقط وترك الحكم للجمهور فلسنا محامين أو قضاة، وقد ساعدني ذلك كثيرا في واقع الممارسة». أما عن الجوانب السلبية فيقول.. «أهملت الدراسة جوانب كبيرة اكتشفتها في سوق العمل، فقد تمتعت في إعلام الأهرام الكندية بقاعدة تكنولوجية لا توجد في أي مكان في مصر، أستوديو على أعلى مستوى تقني كلّف ملايين الجنيهات، وكذلك المعامل، إلا أنه ما من فائدة لهذه التكنولوجيا إن كان من يدرِّب فيها ليس خبيراً باستخدام هذه المعدات والأدوات، فكان المسؤول عن تدريس مادة مثل التصوير الصحفي مخرجا صحفيا من جريدة كبيرة -جاء وفقا لمعيار المجاملة- لم يمسك كاميرا في حياته، فأصبح يحكم على مستوى التصوير ومستوى تعلمنا له شخص لا يفقه شيئا فيه، وهنا مثَل اختيار المورد البشري نقطة قصور كبيرة.. كذلك تعلمتُ التصوير الخارجي في أماكن هادئة أو في مكاتب مغلقة، ولم تهتم الجامعة بتدريسنا في أماكن الحركة والنزاع ووسط زخم الشارع، كما تعلمت كيف أجري لقاء مع وزير أو مسؤول داخل المكتب، ولم أتعلم في الكلية أن الشارع

ويكلي»، وهو ذو خبرة كبيرة في العمل لدى وسائل الإعلام العالمية، فقام بتغذيتي بالقواعد والقيم الأصيلة في الإعلام من المنظور التطبيقي: ما ينشر وما لا ينشر، كيف أتعامل مع مصدري وأحترم خصوصيته وأجعله يثق بي

أهم من الوزير والمسؤول، أو كما يقول مصطفى أمين «الصحافة الحرة تقول للحاكم ما يريده الشعب، وليس أن تقول للشعب ما يريده الحاكم»، وذلك بسبب انتماء جامعتي لمدرسة صحفية رسمية أو محافظة».

بيد أن الفجوة الكبيرة التي اكتشفها باسم هي إغفال كليات الإعلام بصفة عامة تدريس ما يعرف بقواعد السلامة المهنية، مع أنها أهم ما يجب أن يتعلمه الصحفي، ولم يكن يعرف المكان الصحيح للوقوف عند تغطية أماكن الاشتباكات ومناطق النزاع والشغب، ولا كيف يتحرك في المكان، وكيف يستخدم خريطة المكان الذي يتواجد فيه، ولا كيفية تأمين وجوده مع قوات الأمن مثلاً وتجنب الدخول معها في مشاكل. كل هذا تغفله الجامعة بشكل يجعل الصحفي في بداية عمله عرضة لكل أشكال الإيذاء في الشارع، والمثال على ذلك: مقتل إحدى الصحفيات خريجة كلية الإعلام أثناء تغطيتها لإحدى المظاهرات التي رافقتها أحداث شغب.

باسم اضطر أمام ذلك للجوء للدورات التدريبية الخارجية فحصل على أكثر من 15 منحة في مراكز تدريبية إعلامية وحقوقية، تنوعت بين التصوير الفوتوغرافي وصحافة الفيديو وتصوير البورتريه وأخلاقيات المهنة والتعامل مع الأقليات العرقية والتعامل مع ضحايا التعذيب والحوادث، وكان أهم هذه الدورات التدريبية هي دورة السلامة المهنية، وهو ما

كان له عظيم الأثر في تشكيل شخصيته الصحفية.

يعتقد باسم أن دراسة الصحافة تمثل قاعدة لمعرفة أصول وأبجديات المهنة، مضيفا «أفادتني الدراسة في كسب احترام المصادر، فالمصادر تبدي احتراما وتقديرا لخريج الصحافة، وبالتالي يسهل تكوين العلاقات مع هذه المصادر وتكرار اللجوء إليها، وعلى جانب أخر كان تميزي الدراسي كطالب من أوائل كلية الإعلام الفضل في أن معظم الدورات التي حصلت عليها في مراكز كبيرة كانت مجانية كمكافآت تفوق، في حين كان زملائي في المقابل يدفعون تكاليف مرتفعة جدّاً ليحصلوا عليها، حيث تصل تكلفة الدورة الواحدة إلى ما يزيد عن 2500 جنيه».

تهميش التخصص وثقافة الاقتباس

كلية الإعلام - جامعة الأزهر: هي إحدى الكليات حديثة التأسيس بالجامعة، فقد كانت في البداية قسما للإعلام والصحافة بكلية اللغة العربية، ثم تحولت لكلية مستقلة عام 2011، فهل اختلف حال خريجي إعلام الأزهر عن باقي الجامعات المصرية؟ تحدث في هذا الأمر محمد سيد فراج، وهو باحث وإعلامي حر في الصحافة الاقتصادية وأحد خريجي قسم إعلام الأزهر..

يقول «لما كانت الكلية في بداية الأمر قسما تابعا لكلية اللغة العربية، كان من الصعب أن تتوفر لها الإمكانيات المادية اللازمة للتدريب العملي مثل الأستوديوهات والمعامل. وكانت الجامعة تحاول تعويض ذلك عبر رحلات دورية للصحف والقنوات التلفزيونية، لتعرفنا على مراحل الإنتاج الإعلامي وكيفية العمل، وكان بعض الطلبة يستمرون في التدّرب بهذه الصحف والمؤسسات ويكملون العمل بها.. ومع بداية عملي اخترت العمل بالصحافة الاقتصادية التي تمثل أصعب أنواع الصحافة، فلم يكن لعملي أي علاقة بالدراسة في أي من جوانبها.. كنت بحاجة لتعلم المصطلحات الاقتصادية وفهمها والتعرف إلى هذا المجال الجديد، وهذا ما اكتسبته بالخبرة، لأن عرف في كليات وأقسام يقول إن الصحفي يعرف شيئا شيء، التدريس الإعلام يجب أن عن كل والخطة

جامعة الأزهر بالقاهرة وقد تأسست فيها كلية الإعلام عام 2011. 19 مارس/آذار 2013. رويترز

الدراسية للأربع سنوات لا تسمح بالتعمق في فروع التخصص العام بشكل كبير، وعليه لم تكن دراستي للصحافة المتخصصة لتعلمني أساليب المعالجة والتناول للموضوعات الاقتصادية بشكل احترافي».

وبهذا، فقد كانت كفة الميزان متوازنة بين فراج وزملائه الذين لم يدرسوا الإعلام، بل التجارة أو الاقتصاد والعلوم السياسية، حيث كانوا على دراية بالاقتصاد وجهل بقواعد الممارسة الإعلامية من كتابة وصياغة وتغطية وقيم، على العكس منهم كان فراج يفتقد الفهم الكامل للمادة الخام للمعلومات التي يقدمها في المجال الاقتصادي مع إدراكه أبجديات العمل الإعلامي.. التعاون بينهم كخريجي أقسام مختلفة في مناخ صحفي عملي واحد جعلهم يكملون نقص بعضهم للوصول إلى مستوى الاحتراف.

كان الأمر يتطلب من فراج تكثيف القراءة في المجال الاقتصادي، التي أكسبته فهما نظريا لمجال عمله بنسبة «قد تصل إلى 60٪»، وعليه كانت الممارسة هي داعمه الأول.
ويحيل فراج تلك الفجوة بين الممارسة والدراسة الأكاديمية بمرحلة الدراسات العليا إلى عدة أسباب.. «يأتي في مقدمتها الأدبيات الصحفية القديمة جدا التي يتم الاعتماد عليها في التدريس، فجميع هذه الكتابات عن كيفية كتابة الخبر وإجراء المقابلة الصحفية وعمل التحقيق، كتبت في حقبة تاريخية قديمة جدا، كانت فيها صناعة الصحافة وظروفها مختلفة عن الوضع الحالي ولم يتم الاهتمام بتحديثها بالشكل الذي يناسب متطلبات العصر، لأن جميع الباحثين والكتاب في هذا المجال يعيشون ثقافة الاقتباس، بل وتأتي الاقتباسات كأحد الاشتراطات الرئيسية للبحث العلمي وإلا وصف الطرح المقدم بالضعف والهشاشة. كما أن الدراسات الإنسانية ليس بها ثوابت مما يجعلها تقبل التطوير والتحديث والإضافة والابتكار، ورغم ذلك تعاني الطروحات النظرية في الصحافة من الجمود الكبير.

أما السبب الثاني فهو عدم مواكبة الطروحات الأكاديمية للتقدم التقني الكبير الموجود في واقع الممارسة والذي يتم تحديثه كل يوم، فتجد تلك الكتابات التي تتناول البعد التقني للمجال مثل مادة «نشأة وسائل الإعلام»، يدرس فيها الطلاب موضوعات بدائية جدا مثل: الطباعة الورقية بالحفر البارز والغائر، والتلفزيون الكابلي والأرضي.. إلخ، وهي أشياء لم تعد موجودة بحكم التطور التقني الكبير في مجال الإنتاج الإعلامي».

كيف تقترن الدراسة بالممارسة؟

كانت الجامعة الأميركية بالقاهرة (AUC) الأكثر اقترابا للإجابة على هذا التساؤل، فجعلت أحد أهم شروط قبول المتقدمين في مرحلة التعليم الجامعي لدراسة الصحافة والاتصال الجماهيري وكذلك التلفزيون والصحافة الإلكترونية، أن يكون المتقدم قد درس ما لا يقل عن ثلاث مواد مؤهلة لتلك الدراسة في مرحلة ما قبل الجامعة. كذلك الأمر في مرحلة الدراسات العليا، حيث يشترط أن يكون لدى المتقدم خبرة سابقة في العمل في هذا المجال، وأن يرفق نماذج من أعماله المنشورة أو المذاعة، كما ينبغي أن يدرج ضمن استمارة التقدم مكان عمله الحالي والذي يشترط ارتباطه بمجال الدراسة.

أما كلية الإعلام جامعة القاهرة، فقد أطلقت في يناير/كانون الثاني من العام الجاري إذاعتها الشبابية عبر الإنترنت باسم «إعلام أونلاين»، ليقوم فيها طلاب قسم الإذاعة والتلفزيون بخوض تجربة العمل الإذاعي عبر مجموعة من البرامج الإذاعية، تحت شعار «صوتك حدوده السما»، وكذلك أطلقت قناة على موقع «يوتيوب» ضمن المبادرة ذاتها.

الإعلام الأكاديمي في لبنان.. علامَ نعوّل؟

هنا نخال

طلاب في حرم الجامعة الأميركية في بيروت. شاترستوك.

يُعتبر لبنان من أوائل الدول العربية، التي عرفت صناعة الإعلام وتعليمه، وصدرت منها دوريات صحفية، وخرّجت أقلاماً لا تزال أسماؤها محفورة في التاريخ. وقد شهد العقدان الأخيران، مثله مثل عدد من الدول العربية، توسّعاً في قطاع الإعلام، متأثراً بالتطور التكنولوجي، وربما نتيجة لإدراك منافع وسائله في تحقيق غايات متعددة، قد تكون تجارية أحياناً، وسياسية أحياناً أخرى، وسط نظام طائفي.

ومع أنّ معظم الطلاب يتوجّهون لدراسة اختصاصات توفّر لهم مكانة اجتماعية تقليدية كالطب والهندسة والحقوق، فإنّ عدد الدارسين للإعلام شهد ارتفاعاً في السنوات الأخيرة عنه في السابق. وتشكّل نسبة الطلاب في تخصّصات الإعلام، حوالى 2,5 ٪ من مجمل الطلاب في الجامعات في لبنان، بحسب دراسة صدرت في العام 2009 حول الصحافة والدراسات الإعلامية، أجراها جاد ملكي، رئيس قسم الإعلام في الجامعة اللبنانية الأميركية.

وبحسب الدراسة، توفّر 9 جامعات من أصل 41 جامعة معتمدة من قبل وزارة التربية والتعليم العالي، تخصصات في الإعلام، هي إضافة للجامعة اللبنانية (عامة)، الجامعة الأميركية في بيروت والجامعة اللبنانية الأميركية وجامعة سيدة اللويزة وجامعة البلمند وجامعة الجنان والجامعة الأميركية للعلوم والتكنولوجيا والجامعة الأميركية للتكنولوجيا وجامعة بيروت العربية، (أضيف إليها الجامعة اللبنانية الدولية).

هل تطوّر الجامعات نفسها؟

ومع ما يشهده قطاع الإعلام من تطورات متسارعة، فرضتها الابتكارات التكنولوجية، يبرز سؤال، بل أسئلة عن مدى ملاحقة الجامعات لهذه التطورات، ومواكبتها في مناهجها وبرامجها التدريبية إن وجدت، وتزويدها لخريجيها تنميةً لمهاراتهم.

وفي هذا الإطار ترى ربا الحلو، الباحثة وأستاذة الإعلام والتواصل بجامعة سيدة اللويزة أنّ «تطوير الجامعات لنفسها بطيء جداً أمام حتمية تكنولوجية فرضها تأثير التكنولوجيا على الإعلام»، مشيرة إلى أنّ «معظم الجامعات تعتمد على مناهج قديمة، أغلب مضمونها معرّب ويستند إلى ترجمات غير دقيقة، كون مفاهيم الإعلام هي مفاهيم وضعها متخصصون غربيون ولم يساهم فيها العرب».

وبينما تستند معظم الجامعات على مقرّرات نظرية في مناهجها الخاصّة بالإعلام، يتبنّى عدد محدود منها برامج تدريبية في مراكز تابعة لها، أو تفرض على طلابها ساعات تدريبية في وسائل إعلامية. تؤكد حلو على أهمية التمييز بين الإعلام الذي يشمل مجالات واسعة كالعلاقات العامة والإعلان وصناعة الأفلام والإخراج وبين الصحافة، مشدّدة على أنّ الصحافة «علم وتطبيق»، آسفة لإهمال معظم الجامعات للجانب العملي.

فجوة بين مرحلتين:

ولعل من تخرّج من هذا التخصّص، مرّت على مسامعه عبارة إنّ ما يُدرس في الجامعة شيء، وما يطبّق في سوق العمل شيء آخر. وترى ماجدة أبو فاضل، الصحفية والأستاذة السابقة في الجامعة الأميركية والجامعة اللبنانية الأميركية ومديرة «إعلام بلا حدود» أنّ تلك «الفجوة» تبدأ من المناهج الجامعية، الشبيهة بـ«معلّقات عصر الجاهلية». وتستغرب أبو فاضل أنّ «معظم مواد الجامعات يدرسها أساتذة لم يمارسوا المهنة، ولم يعملوا ميدانياً، ولم يديروا غرفة أخبار»، مشيرة إلى عدم التواصل والتنسيق بين الجامعات وأرباب العمل لمعرفة احتياجات السوق.

وبدوره يؤكد ملكي، صاحب الدراسة أعلاه، على ضرورة اعتماد تدريس الصحافة على الجانبين النظري والعملي، إضافة إلى البحث العلمي والتفكير النقدي، لافتاً إلى أنّ معظم مقرّرات الجامعات لم تتطوّر لتواكب وسائط الإعلام المتعددة، كتعليم صحافة البيانات والتدريب على أساسيات إنشاء الصفحات الإلكترونية وتقديم مضمون خبري قصصي ومحتوى تشاركي يراعي شكل النص وأهمية الصورة والفيديو. كما يشير ملكي إلى أنّ المقرّرات بمعظمها لا تزوّد الطلاب بمهارات تمكّنهم من التخصص بتغطية مجالات معيّنة كصحافة العلوم وصحافة الاقتصاد وصحافة الثقافة وغيرها.

إبراهيم شهاب، مدير مركز الإعلام في جامعة بيروت العربية، يرى أنّ باستطاعة معظم الجامعات تقديم المزيد لا سيما لناحية التدريب العملي، لكنّه يأسف لعدم إدراك أهمية هذا الجانب من قبل القائمين على الجامعات أحياناً، ومن قبل الطلاب أحياناً أخرى. ويلفت شهاب إلى عنصر الطلاب في معادلة اكتساب المهارات الإعلامية خلال سنوات الدراسة الجامعية، مشيراً إلى أنّ مستوى المقبولين في هذا التخصّص، غالباً ما يكون «دون المستوى المطلوب».

ويرى شهاب أنّ المركز التدريبي بالجامعة يطوّر غرفة التحكّم المخصصة لتدريب الطلاب، ومعداته من كاميرات وأنظمة تشغيل، لكنّه يسأل «هل الطلاب مؤهلون؟» لافتاً إلى تدنٍ بمستوى إتقانهم للغات سواء العربية أو الأجنبية، ومستواهم الثقافي بشكل عام. ومن جهتها توافق الحلو، أنّ هناك ضعفاً في قدرات المدرّسين بتخصّصات الإعلام، الذين بمعظمهم «لم يمارسوا المهنة ويعملون فقط من وراء مكاتبهم»، مشيرة إلى أنّ العاملين في مجال الصحافة، يجب أن يخضعوا للتدريب بشكل دائم، مهما كان عمرهم، فهم كما تلفت، متدربون «دائمو التعلّم» Lifelong learners.

ربا الحلو، الباحثة وأستاذة الإعلام والتواصل بجامعة سيدة اللويزة.

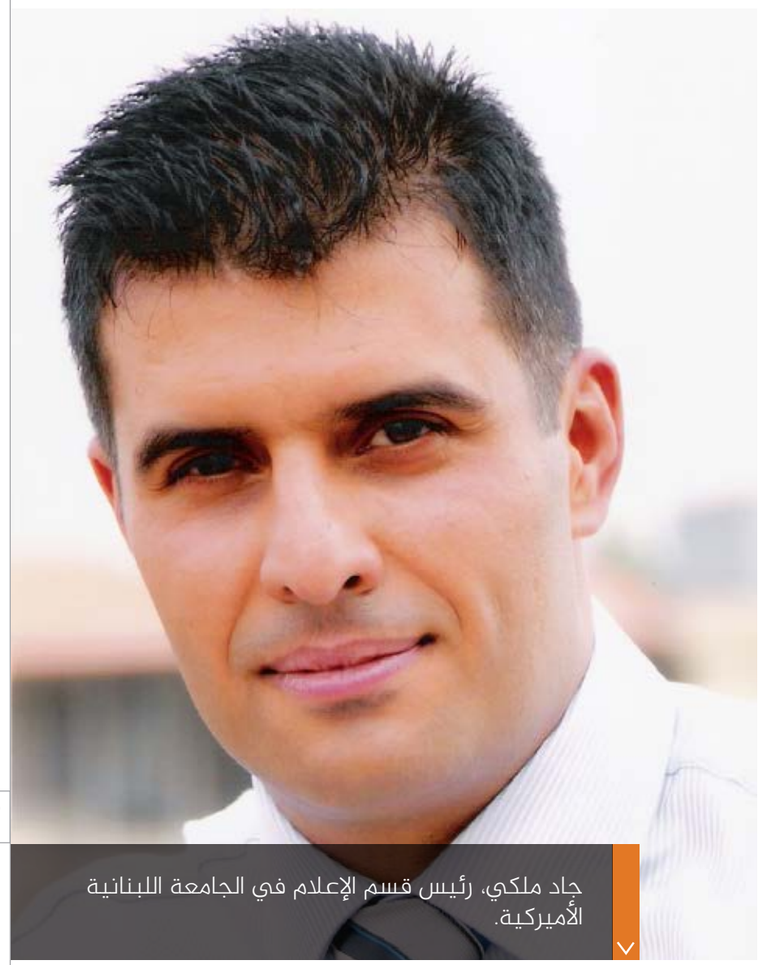

جاد ملكي، رئيس قسم الإعلام في الجامعة اللبنانية الأميركية.

الجامعة الأميركية. تصوير هنا نخال.

وتلاحظ الحلو، أنّ معظم الطلاب في قسم الإعلام يجنحون نحو حب الظهور،مع أنهم يفتقرون لمهارات أساسية، ويعانون ضعفاً في مهارات الكتابة والقراءة والبحث، وترى أنّ عليهم ألا يكتفوا فقط بما يتلقونّه من أساتذتهم، «فالأستاذ هو مجرّد وسيط بين المعلومة والمتلقي».

وتشدّد الحلو على أهمية تثقيف الطالب لنفسه، والخروج من دائرة الانتماء السياسي أو الطائفي، والتفكير نقدياً عبر محاولة القراءة بين السطور، والتمييز بين الخبر والرأي، والحقيقة والبروباغندا، مشيرة إلى أنّ معرفتهم القيم الأساسية وأخلاقيات المهنة، تنعكس على أدائهم مستقبلاً.

بدورها تقول أبو فاضل إنّ «خريج الصحافة والإعلام لم يكتسب فعلياً المهارات اللازمة لممارسة المهنة، لأنّ الشطارة ليست فقط في التمسّك بالقشور، مثل الهرولة وراء أحدث تكنولوجيا أو أجهزة تواصل، بل في معدن وأساس المهنة أياً تكن المنصّات». وترى أبو فاضل بدورها أن لدى الطلاب «تراجعاً كبيراً في إتقان اللغات، ونقصاً شنيعاً في تفكيرهم النقدي، وشبه انعدام بمعلوماتهم العامة، ناهيك عن الأخلاقيات التي اختفت كلياً، أما بديهيات الأمور كالدقة في نقل المعلومة والتوازن والتأكد من المصادر في ظل كل ما ينشر عبر مواقع التواصل الاجتماعي، فعليها السلام».

إبراهيم شهاب، مدير مركز الإعلام في جامعة بيروت العربية.

من المسؤول؟

وفي ظل ضعف إمكانات الإعلام الرسمي وانتشار وسائل إعلام مملوكة من سياسيين أو أحزاب في لبنان، أصبح من السائد استعانتها بخريجي إعلام وأحياناً خريجي تخصّصات أخرى لا يمتلكون مهارات كافية، لكنّهم يحقّقون هدف القائمين عليها، سياسياً وطائفياً، في حين قد يبقى خريجون مؤهلون على الهامش، نظراً لعدم انسجامهم مع هذه الأهداف، وتمسّكهم بمعايير مهنية، لم تعد لها الأولوية عند قائمين على هذه الوسائل.

لكن ألا تتحمّل وسائل الإعلام خطيئة الزج بإعلاميين غير مؤهلين في الواجهة؟ ترى أبو فاضل أنّ «الجميع مسؤول، فالإعلام بطبيعته يريد استقطاب الجمهور، لكن في زمن التقشّف وتراجع الإيرادات، والتحوّل إلى الإعلام الإلكتروني والجوال والتفاعلي هناك حاجة كبيرة لتغيير ذهنية أصحاب الشأن». وتؤكد أبو فاضل أنّ هدف أيّ وسيلة إعلامية هو «إفادة وتنوير القارئ والمستمع والمشاهد والمتصفّح، وليس صاحب الجريدة والمحطة والموقع»، وتأسف لأنّ هناك أيضاً «عوامل أخرى تحدّ من تحسين الأوضاع في هذا القطاع كالمصالح السياسية والطائفية والاقتصادية».

من جهتها تضع الحلو مسؤولية ما تصفه بـ«التشخيص المرعب» للوضع الإعلامي في لبنان، وتراجع مستوى المهارات المطلوبة، في سياق «غياب السياسات العامة للدولة التي تراعي حقوق المواطن، لا سيما منها حق الوصول إلى المعلومات وامتلاك الإنترنت، ومنها عدم إقرار سياسات إعلامية وقوانين عصرية، فضلاً عن غياب دور مجموعات الرقابة المتخصصة «watchdogs»، والنقابات التي يجب أن تحمي الصحفيين وتصوّب أداءهم، في ظل نظام محاسبة شامل».

أما ملكي فيحمّل الجامعات المسؤولية بالدرجة الأولى، لا سيما لجهة «الاعتماد في العملية التعليمية على أساتذة توقّف بهم الزمن عند المرحلة التي أنهوا خلالها دراساتهم العليا، ولم يعودوا مدركين للتحديات التي تواجه صناعة الإعلام»، مشيراً إلى خطورة الاعتماد على من يسمّيهم بـ«الدخلاء» على مهنة الإعلام، وأساتذة غير مهيئين لم يمارسوا المهنة.

مراكز تدريبية «بديلة»

أمام هذه الفجوة بين المرحلة الأكاديمية والإنتاجية بالعمل، يرى خريجون أنفسهم في سوق تنافسي، مفتقدين مهارات أساسية لا تخوّل لمعظمهم المباشرة بممارسة المهنة بمجرّد تخرّجهم من الجامعة. ولعلّ المراكز التدريبية، التي أسّس عدداً قليلاً منها إعلاميون متخصّصون، استغلّت هذه النقطة، وعملت في المقابل على تشكيل جسر عبور لملء الفراغ بين العالم الأكاديمي وعالم صناعة الإعلام. وتؤكد مي شدياق، الإعلامية والأستاذة في جامعة سيدة اللويزة، بعد تأسيسها مؤسسة تدريبية باسمها، أنّ «الهدف هو إعداد برامج تدريبية تساعد الخريجين على تطوير قدراتهم وتأهيلهم للانخراط في ميدان العمل، من خلال استخدام تقنيات حديثة واستديوهات مجهزة.

ويستقبل المركز خريجين غير متخصصين بالإعلام، لكنّ شدياق تدافع عن ذلك، لافتة إلى تزويد هؤلاء بمهارات إعلامية تساعدهم على تغطية قصص تعني مجالهم، مثل صحافة الأعمال، والصحافة القضائية، وغيرها، بدل عودتهم لدراسة تخصص جديد من البداية.

وترفض شدياق اعتبار ما تقدّمه المراكز التدريبية بديلاً عن التعلّم الأكاديمي والنظري، مشيرة إلى أنّ الأساس هو «التكامل» بين الجامعات وهكذا مراكز. وتشدّد على أنّ «خريجي الإعلام بحاجة لتنمية قدراتهم مهما تعلّموا بالجامعة، وإضافة خبرات جديدة على سيرتهم الذاتية». وتلفت إلى أنّ التدريب يجب أن يتمّ على أيدي متخصّصين بهذا المجال مارسوا المهنة ولم يكتفوا بالتعليم النظري، «إذ ليس من السهل إعطاء وقت كاف من المدرسين لصقل مهارات كلّ الطلاب في الجامعة مقارنة بالدورات التدريبية».

لكنّ ملكي يعود ويلوم الجامعات، معتبراً أنّ «مجرّد وجود مراكز تدريبية هو دليل على أنّ الجامعات لا تخدم الطالب وتفشل بمهمتها الأساسية». ويأسف لأنّ «طلاباً يُجبرون أحياناً على دفع مبالغ باهظة خلال دراستهم الجامعية في جامعات خاصة، ثم يجدون أنفسهم مضطرين للالتحاق بدورات تدريبية تزوّدهم بمهارات يعوزونها».

البقاء للأفضل

وإضافة إلى الركائز النظرية والعملية، يشدّد ملكي على ضرورة تربية دارسي الإعلام «تربية إعلامية»، تحثّهم على التفكير النقدي، واستخدام المهارات الرقمية، والتركيز على تغطية مواضيع تظهر التمييز الجندري والطائفي وغيرها.

بدورها تشدّد أبو فاضل على «ضرورة الاهتمام بالبحث والتعمّق في المواضيع المغطاة»، مشيرة إلى أنّ «الأخطاء التي ترد في النشرات والتقارير والتحاليل لا تحصى وهذا غير مقبول، ولا أجِد من يعترف بها، ونادراً ما يتم تصحيحها » .

ويؤكد شهاب من جهته على أنّ «القيم الفنية والفكرية تبقى أساسية ويجب تزويدها للطلاب، ولذلك فإنّ وسائل الإعلام الحديثة ليست بديلة عن وسائل الإعلام التقليدية»، مشدّداً على «ضرورة تدريب الطلاب على الاهتمام بالمحتوى الإعلامي، في ظل إعلام لا يعكس صورة المجتمع، ويعمد

إلى مخاطبة الغرائز أو التركيز على غايات سياسية، وينجح تقنياً في تطبيق نماذج برامج أجنبية، لا تعبّر بالضرورة عن معظم اللبنانيين».

أما الحلو فتؤكد على قيم «التدقيق بالمعلومات والمصادر، وتقديم المسؤولية على السرعة، أو snail journalism، والتفريق بين الخبر والخلفية والرأي، والتدريب على مفهوم الإعلام المجتمعي بعد اندثار الإعلام الجماهيري، والاهتمام بالمحتوى الرقمي لناحية الجذب وطريقة العرض وتأمين معلومات غنية في الوقت عينه»، لافتة إلى أنّ البقاء للأفضل ولمن يستطيع مواكبة ثورة التكنولوجيا.

أمام هذا الواقع بين مهارات مفتقدة في الجامعات، وقيم تتجاوزها وسائل إعلام، يبقى التعويل على أساتذة متخصصين ربما وجدوا بعد سنوات خبرة من ممارستهم المهنة، تجربة جديدة تفتح لهم الباب أمام تحدّي نقل مكتسبات نظرية ومهارات عملية قد لا تتوفر في الكتب، إلى جيل جديد، مزودين بحصيلة خبرات في الحياة وبالميدان وبين الناس، وأحياناً حتى في مؤسساتهم الإعلامية.

وعلى الجانب الآخر يبقى التحدّي الأكبر، اكتساب طالب الإعلام لمهارات متعددة، وبناء نفسه ومعرفته على أساس سليم ومواكبة كل جديد، في مجال يشهد تقدّماً أحياناً في بعض جوانبه إلى الأفضل، وأحياناً تراجعاً نحو الأسوأ، لكنّه حتماً ليس ثابتاً... ودائم التغيّر.

ماجدة أبو فاضل، الأستاذة السابقة في الجامعة الأميركية والجامعة اللبنانية الأميركية ومديرة «إعلام بلا حدود».

«التصميم التفاعلي».. مساقات قريبة وبعيدة عن الصحافة

أريج مواسي

الدراسة الأكاديمية ليست شرطا لتطوير مهارات البحث، غير أنها بيئة ممتازة لمتابعة ما تتركز عليه الأبحاث العلمية، إذا ما افترضنا أن الطالب يدرس في مؤسسة تحترمه وتزوده بالموارد اللازمة لتطوير مهاراته ليواكب آخر التطورات التكنولوجية.

«جامعة ولاية أريزونا»، حيث توجد كليةُ مختصة بالاتصال والصحافة، إضافة لأخرى تدمج ما بين الفنون والإعلام والهندسة.

في الوقت الذي بدأت فيه شركات رقمية حول العالم توفر منتجات تتلاءم مع احتياجات الشباب في القرن الواحد والعشرين، بقيت مؤسسات إعلامية كثيرة متقوقعة في قناعة أن «الإعلام الجديد» لن يحلّ مكان «الإعلام التقليدي». وقد دفعت مؤسسات إعلامية عالمية وعربية ثمن عدم استثمارها لتطوير أدوات تكنولوجية تتلاءم مع احتياجات المستخدمين والمتابعين لها.

لست أناقش الفروقات بين الاثنين (الإعلام الجديد والإعلام التقليدي)، إنما ألفت الانتباه إلى أننا في حقبة مختلفة تماما عما أنتجه الإعلام التقليدي من أدوات.. ما يعني أننا بحاجة لتطوير مهارات جديدة لدى العاملين في قطاع الإعلام ولإعادة النظر بما يتم تداوله وتدريسه في كليات الإعلام عالميا عامة وعربيا خاصة.

بالرغم من أن الدراسة الأكاديمية لا تعني أن الخريج مؤهل للعمل بشكل مهني في كثير من الأحيان. ورغم أن التعلم وتطوير المهارات ليسا حكرا على طلاب مؤسسات، إلا أن الدراسة الأكاديمية لها جوانب عديدة مفيدة إذا ما وفرت البيئة اللازمة للبحث والتطوير للطلاب.

فالدراسة الأكاديمية ليست شرطا لتطوير مهارات البحث، غير أنها بيئة ممتازة لمتابعة ما تتركز عليه الأبحاث، إذا ما افترضنا أن الطالب يدرس في مؤسسة تحترمه وتزوده بالموارد اللازمة لتطوير مهاراته ليواكب آخر التطورات التكنولوجية (بالطبع الشق الإيجابي المتفائل هذا، هو نتيجة دراستي لعامين في الولايات المتحدة).

علينا أن نتذكر أن العمل في القرن الواحد والعشرين يتطلب من الموظفين في قطاعات العمل المختلفة مهارات تدمج ما بين دراسات متعدِّدة. هذا التقاطع والدمج ما بين المواضيع المتنوّعة يعطي الموظف أفضلية على غيره، إذ أن شمولية المعرفة لدى موظف كهذا ستؤثر على إبداعه وتفكيره النقدي.

في العامين الأخيرين من دراستي في الولايات المتحدة، تابعت الكثير من برامج كليات الإعلام. هناك برامج جديدة ومختلفة تحت مسميات تتلاءم مع احتياجات هذا العصر. وعلى سبيل المثال، يوجد في «جامعة ولاية أريزونا» التي أدرس بها، كليةُ مختصة بالاتصال والصحافة، إضافة لأخرى تدمج ما بين الفنون والإعلام والهندسة. واحد من الأهداف الأساسية لمثل هذه البرامج هو أن يكون الطلاب قادرين على إنتاج مواد إعلامية تفاعلية، سواء من خلال الشاشة أو الكتابة أو الصوت أو تفاعل المستخدم أو البيانات الرقمية أو تفاعل الإنسان مع الحاسوب أو تبادل المحتوى. في هذا الصدد، تقدم كليّات كهذه مساقات عديدة تتعلق بالإعلام الرقمي من جهة، وتفاعل الإنسان مع التكنولوجيا من جهة أخرى، ليكون في المحصلة لدى الخريج سلة أدوات تمكّنه من العمل في عدّة مجالات في عالم الإعلام وقطاع التكنولوجيا الرقمية.

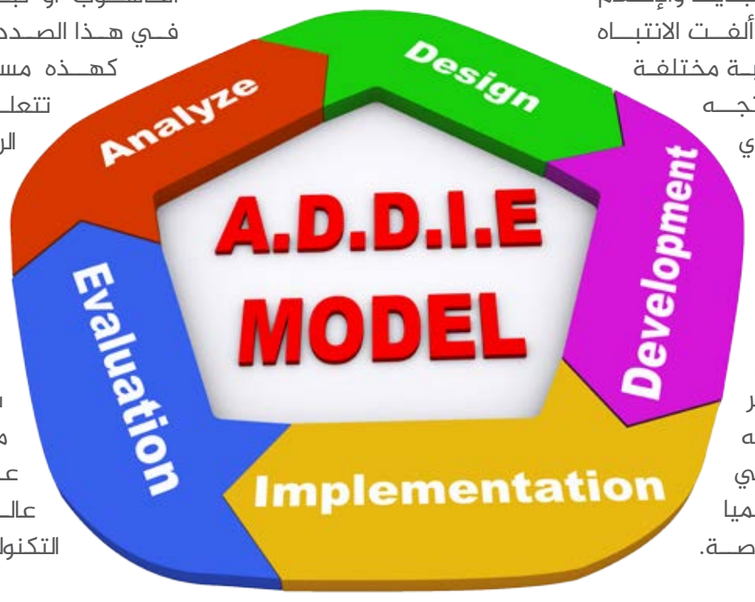

وفي الجامعة ذاتها، تبدو دراسة التواصل والإعلام ممتعة. ولا أعني بذلك المساقات التي تتعلق بالصحافة من إنتاج الأخبار والتحرير، فعالم الإعلام اليوم ليس محصورا في خانة الصحافة. توفر الجامعة (وهذا الأمر موجود بجامعات عديدة) مساقات متنوعة تتيح للطالب في العالم الأكاديمي المجال لأن يطّلع على ما يحدث في الصناعة، هذا من جهة مفيد

لسوق العمل، والأهم من ذلك ما تحدثه تلك المساقات من أثر كبير على إعداد الخريجين ليكونوا رياديي أعمال بأنفسهم، قادرين على إنشاء مشاريع تكنولوجية طليعية في عالم لم يعد فيه الإعلام حكرا على المؤسسات الضخمة.

تحضير الطلاب، وتزويدهم بمهارات تمكنهم من العمل بشكل مستقل له انعكاسات اقتصادية واجتماعية هامة، وهذا في الحقيقة يؤدي بنا إلى نقاش موضوع آخر، حول جاهزية مؤسسات التعليم العالي في العالم العربي لتخريج أكاديميين قادرين على الإنتاج بأنفسهم دون الخضوع لنظام التوظيف والعمل في القطاع العام. ولهذا انعكاسات على نسب البطالة في العالم العربي التي تصل لحوالي 30٪ بين الشباب. نسأل هنا السؤال، هل أنظمة التعليم أكاديميا في العالم العربي قادرة على تخريج رياديي أعمال ومبتكرين في قطاع التكنولوجيا والثقافة؟ هذا التقرير يعرض لمحة مختصرة عن بعض المهارات التي تركِّز عليها كليات إعلام مختلفة، والتي تتمحور حول التصميم التفاعلي والتكنولوجيا.. مهارات تطلبها شركات تكنولوجية مختلفة في الصناعة اليوم. تتوزع المساقات في كلية الميديا والاتصال على مواضيع مختلفة، منها نظري مبني على الفلسفة والعلوم الاجتماعية والإنسانية، ومنها عمليٌّ يؤهل الطلاب للعمل في قطاع التكنولوجيا عامة، والتصميم التفاعلي خاصة.

هنا بعض الأمثلة على مهارات يطورها الطلاب خلال بعض المساقات.

مشروع «Why Buses Bunch»، يجسد بوضوح كيفية تبسيط مشكلة بعرض بصري عن طريق اللعب. (من صفحة المشروع الإلكترونية).

تجربة المستخدم User – Experience

تحتل تجربة المستخدم حيزا هاما في عالم إدارة المنتجات. ومن خلال تطوير المهارات في هذا السياق، يمكن للطلاب التعرف على طرق تقييم تجربة المستخدم وأسس التصميم التفاعلي لها. تتركز المساقات المتعلقة بتجربة المستخدم على تطوير مهارات تصميم وحلول لتحسين قابلية استخدام منتج معين. في مثل هذه المساقات يمكن التعرف إلى أسس التصميم التفاعلي مع مراعاة الاحتياجات الثقافية والذهنية للمستخدم مثل بحث أو دراسة وتحليل صفات المستخدمين لمنتج ما وإعداد هيكلية وتخطيط لتحسين التجربة.

الكتابة التقنية وتصميم المواد التعليمية – Instructional Design

في عصر تدفق المعلومات، هناك أهمية كبيرة لتطوير مهارات الكتابة التقنية، بالذات فيما يتعلق بإنتاج محتوى تدريسي أو تعليمي لاستخدامات منتج معين. الكتابة التقنية تساعد في خلق محتوى يتناسب مع استهلاك المتابع أو القارئ.. مهارات كهذه تحسِّن القدرة على إنتاج محتوى سلس للقراءة. واحد من النماذج المستخدمة لإعداد مثل هذه المواد هو نموذج «ADDIE»، والذي يعتمد على خمسة أسس: التحليل، التصميم، التطوير، التطبيق، والتقييم.

الخيال العلمي – Science Fiction

مساقات كثيرة يمكن أن تخدم الطالب لتطوير خياله وإبداعه، سواء أكان ذلك من خلال الكتابة الإبداعية والفيديو أو التصميم.
في أحد المساقات التي تطوعتُ فيها لمساعدة الطلاب، تركِّز المساق حول استخدام روايات خيال علمي لتصميم اختراعات تكنولوجية تعليمية. كان تفاعل الطلاب مع هذا المساق مسليا، وتصاميمهم مدهشة. انطلقت التصاميم من الدراسة والبحث وإعداد عشرات من النماذج والبحث في تجربة المستخدم وتطبيق مبسط لنموذج التصميم، ومن ثم عرض المشاريع على طاقم مختص. وقد شملت بعض النماذج تصاميم مبنية على كل من الواقع المعزز وكذلك الواقع الافتراضي.

البيانات – التصميم والبرمجة

القدرة على إعطاء معنى للبيانات هي واحدة من المهارات الهامة في عالم الإعلام اليوم. الانتشار الواسع للإنفوغرافيكس وكذلك الفيديوهات القصيرة فيها تجسيد مبسط لذلك.

تصميم وبرمجة البيانات لا يعني فقط عرضها بشكل سلس للمستخدم على هيئة تصميم غرافيكي، إنما أيضا تطوير آليات تمكن المستخدم من التفاعل معها. مثلا: عن طريق مشاركة بيانات، إضافة لمحتوى البيانات وحتى نماذج لتصاميم تفاعلية مثل مشروع «Why Buses Bunch» والذي يجسد بوضوح كيفية تبسيط مشكلة بعرض بصري عن طريق اللعب – لماذا يحدث أن تتأخر الباصات ومن ثم تظهر كلها معا فجأة؟ سؤال نواجهه في حياتنا اليومية أثناء انتظارنا للباص، نجد له إجابة بطريقة تفاعلية سلسة.

في مثل هذه المساقات المذكورة أعلاه، تشمل مرحلة إعداد نماذج المنتج «Prototyping» تطوير مهارات مختلفة في الصناعة، كالطباعة ثلاثية الأبعاد والطباعة عن طريق الليزر والبرمجة باستخدام آليات وإلكترونيات جاهزة كـ«arduino»، أو الطباعة على القماش وغيرها.

تفاعل الإنسان مع الحاسوب Human Computer Interaction

يمكن دمج ما ذكرته أعلاه من مساقات ومهارات، تحت خانة «تفاعل الإنسان مع الحاسوب»، هذا المجال الحديث نسبيا، يدمج ما بين ثلاثة عوامل: التصميم والبرمجة والعلوم الاجتماعية. الهدف الأساسي هو دراسة نظريات وطرق قابلة لاستخدام برمجيات وتصاميم ومنتجات لتفاعل أفضل معها من قبل المستخدم.

الحوسبة الاجتماعية Social – computing

يدمج مجال البحث هذا ما بين علوم السلوك وعلوم الحاسوب، ويهدف بالأساس إلى تطوير وتصميم أنظمة محوسبة تخدم الإنسان عن طريق استخدام ناجع للبيانات. تتنوع البيانات المستخدمة لتطوير مثل هذه الأنظمة.. منها البيانات النصية والكلامية ومنها البصرية. الهدف من تجميع مثل هذه البيانات هو أن يكون النظام المحوسب قادرا على التعلم الآلي، فلذلك هناك أهمية لدمج علم اللسانيات مع علم الحاسوب لتصميم ناجع لهذه الأنظمة.
بالرغم من أن اللغة العربية غنية، إلا أن واحدة من المشاكل التي يواجهها إنتاج ابتكارات

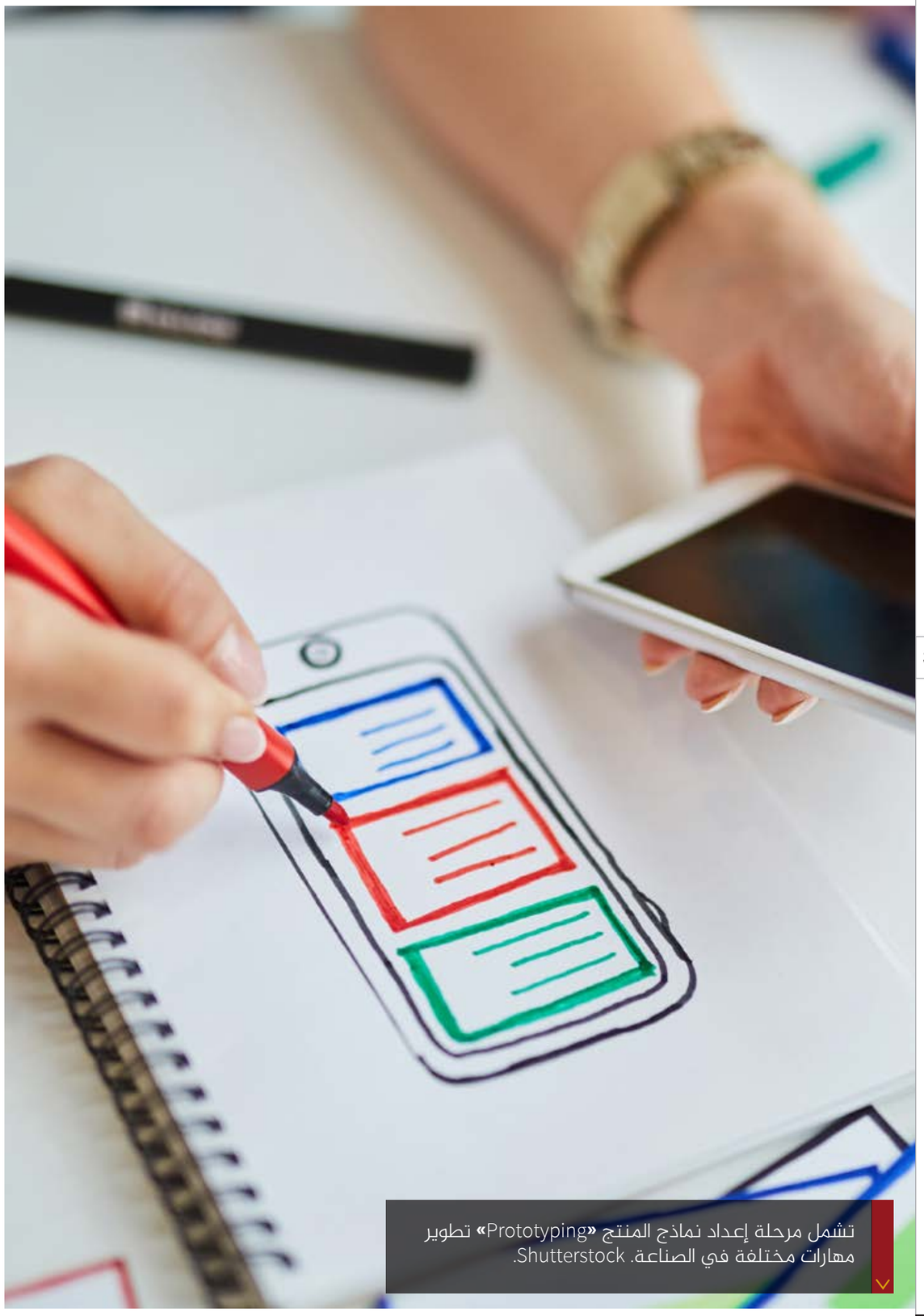

تشمل مرحلة إعداد نماذج المنتج «Prototyping» تطوير مهارات مختلفة في الصناعة. Shutterstock.

تكنولوجية متخصصة في اللغة العربية، هي تنوع اللهجات، إضافة إلى ذلك الكم الهائل من الأخطاء الإملائية والنحوية في المحتوى الرقمي. هذا الأمر يحدّ من إنتاج برمجيات اجتماعية (social computing) تراعي الاحتياجات الثقافية والذهنية والاجتماعية للمستخدم العربي عامة، وبالذات للمستخدمين ذوي الاحتياجات الخاصة التي تعتبر العربية لغتهم الأم. فتحسين المحتوى العربي يعني أيضا، تطوير آليات وبرمجيات أفضل في عالم تحكمه البيانات.

التفاعل المحسوس Tangible – Interaction

واحدة من مجموعات البحث المتعلقة في مجال «تفاعل الإنسان مع الحاسوب» هي ما يسمى «Tangible Interaction» أو التفاعل المحسوس. وهو مبني على تصميم وبرمجة تفاعل عن طريق مجسمات فيزيائية، تجسد بشكل ملموس بيانات أو معلومات يقوم المستخدم بالتفاعل معها. نجد أمثلة للتفاعل المحسوس في المتاحف، كذلك من خلال تصاميم تفاعلية لألعاب تعليمية. يعتمد تصميم التفاعل هنا على أربعة أسس، الأولى التفاعل مع المادة بشكل حسي، دمج البيانات وتجسيدها، التفاعل الجسدي مع المنتج ، التفاعل مع المنتج في سياق عام خارج المختبر بحيث يراعي ذلك جوانب أخلاقية وقابلية الاستخدام من قبل المستخدم مع مراعاة احتياجاته «مثلا: طفل مقابل بالغ».

إن عدم تشجيع الطلاب على البحث وعدم تطوير التخطيط الاستراتيجي في تصميم المشاريع الأكاديمية، يخلق فجوة حقيقية تؤثر على جودة العمل والإنتاج في كلا القطاعين: العام والخاص. لا يستطيع المهندس أن ينتج منتجات قابلة للاستخدام دون أن يكون لديه إدراك تام باحتياجات مجتمعه أو جمهوره المستهدف. لذلك، تتوجه مثل هذه الكليات اليوم إلى التعاون ما بين مرافق مختلفة في الجامعة، كل طرف يزود ويثري بما لديه من مهارات. تجتمع العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية والعلوم التطبيقية كلها معا، تزود الطلاب بتوجهات توسع مدارك المعرفة لديهم من جهة وتحفزهم على تطوير مشاريع لها أثر.

هامش

بعض الأمثلة التي تجسد التصميم والبحث من جامعات أخرى في الروابط التالية:

مجموعة البحث من مختبر MIT MEDIA LAB - Tangible Media Group
https://youtu.be/lvtfD_rJ2hE
https://i.ytimg.com/vi/lvtfD_rJ2hE/maxresdefault.jpg
http://tangible.media.mit.edu/
مجموعة البحث في التفاعل المحسوس في قسم علوم التعلم من جامعة نورثويسترين - http://tidal.northwestern.edu/projects/
أحد المشاريع مثلا يهدف إلى تعليم الأطفال البرمجة من خلال تفاعلهم مع قطع بازل، مثل هذا التصميم المبسط، يطور لدى الطفل مهارات إدراك ومهارات حسية.
http://tidal.northwestern.edu/static/images/projects/strawbies-figure1.jpg
تطبيقات شركة «أوسمو»: https://www.youtube.com/watch?v=CbwIJMz9PAQ.

التكوين الإعلامي وقلق البحث العلمي بالمغرب

كريم بابا

من المهم أن تتواصل المؤسسات التعليمية مع مؤسسات التشغيل (الإعلامية)، إذ يسهّل هذا التواصل على المُؤَطِّر (المدرّب) وضع الأهداف قبل وضع المناهج والتصورات النظرية لمسالك ووحدات التدريب.

تتجه العلوم والفنون يوما بعد يوم إلى الانقسام والتفكك لتأخذ تخصصات وفروعا دقيقة. بعكس الإعلام الذي بدأت تخصصاته تتقارب وتفرض على الذي يحمل صفة إعلامي أو صحفي أن يكون ملمّا بكل الأبجديات المعاصرة للمهنة، فلم يبق الصحفي في التلفزيون حبيس مصلحته أو قسمه، وإنما وجب عليه أن يواكب التطور الذي مس مختلف جوانب الإعداد والبث والتفاعل.

ولا تنتهي مَهَمَّةُ المذيع مثلا بمجرد قراءة النشرة أمام الكاميرا أو خلف الميكروفون في الإذاعة، وإنما عليه متابعتها عبر الوسائط الرقمية الجديدة، من خلال مشاركة المادة الإعلامية مع الجمهور. وقد رأينا كيف أضحى الإعلامي في القنوات العالمية يتواصل مع جمهور الويب عبر مقاطع متعددة الوسائط، ويساهم في الترويج والنشر والإعلان لصورة مؤسسته.

إذاً، هل وعت المؤسسات التعليمية والتدريبية التي تؤطّر وتعدُّ إعلاميي المستقبل هذا التحول الجذري في أدوات العمل أم لا؟ وهل طالب الإعلام يدرك تحديات المهنة قبل اختيارها؟ وهل الإنتاج الفكري المحلي يساير التطور في مجال إنتاج وقراءة الصورة الإعلامية؟

بانوراما مكتبة الإعلام بالمغرب

في إطار إعدادي لهذا التقرير، زُرتُ مكتبتين معروفتين بالعاصمة الرباط باستقطابهما للنسبة الأكبر من زوار الكِتَاب بالمغرب، وذلك من أجل الاطلاع على نسبة حضور المُؤَلَّف المغربي الذي يصنف في حقل الإعلام، فوجدت أن مؤلفيه ينتمون لتخصصات معرفية مختلفة، وتتوزع مقارباتهم له من خلال العناوين إلى الدراسات الإعلامية «15 كتابا»، والسوسيولوجية «13 كتابا»، والتاريخية «7 كتب»، واللسانية «6 كتب» والقانونية «كتابين»، مع استثناء الإنتاجات والدراسات والدلائل التي تصدرها المنظمات والهيئات العربية والدولية التي يوجد مقرها بالمغرب كالإيسيسكو مثلا.

فما السبب في ضعف كم الإنتاج الفكري في مجال الدراسات الإعلامية بالمغرب؟ وهل لذلك علاقة بالوضع التعليمي عموما؟ أم أن هذا الأمر ينسجم مع طبيعة هذا التخصص الذي يحضر فيه التقني والتطبيقي أكثر من النظري؟ وما دور المؤسسات التعليمية التي يناط بها تدريس وتخريج الإعلاميين والصحفيين بالمغرب؟ ألا يعتبر الاهتمام المتأخر للأساتذة الباحثين والجامعيين المغاربة بفتح وحدات ومسالك التكوين في الدراسات الإعلامية، إدراكا متأخرا بقيمة الفكر الإعلامي وسلطته الاستراتيجية؟ ألا تشكل تبعية المعهد العالي للإعلام والاتصال بالرباط لوزارة الاتصال وضعا غير ملائم لمؤسسة تعليمية بغض النظر عن طبيعة تخصصها؟ وهل الثورة الرقمية دفعت الباحث إلى الاستغناء عن المكتبة بمفهومها التقليدي؟

كل هذه الأسئلة وأخرى، طرحناها على عدد من الفاعلين الأكاديميين والتربويين والإعلاميين واستقينا منهم آراء ومواقف ندعوكم لرصدها في هذه المادة، آملين أن نساهم في تعقب آثار الخلل الممكن، وأن نضيء طريق المبادرات التي تتلمس النجاح.

المتغير والثابت في المعهد العالي للإعلام والاتصال

يعد المعهد العالي للإعلام والاتصال (ISIC) بالرباط المؤسسة الجامعية العمومية الأولى والوحيدة في المغرب التي يتم فيها تدريب الطلبة في مهن الإعلام والاتصال. ويعود تأسيسه إلى سنة 1969 تحت اسم «مركز تكوين الصحفيين» بمبادرة من المنظمة الألمانية «فريديريك نومان»، التي عملت بشراكة مع الحكومة المغربية آنذاك، على إدارة المؤسسة العمومية الأولى للتعليم العالي المتخصص في تخريج محترفين في العمل الإعلامي عموما والصحفي بشكل خاص.

وسيعرف المعهد سنة 1989 أول عملية إصلاح بيداغوجي، إذ سيصبح بإمكان الحاصلين على الإجازة التسجيل بالمؤسسة، عوض النظام السابق الذي كان لا يستقبل إلا الطلبة الحاصلين على شهادة «البكالوريا». لكن في سنة 1996، ستعود الهيئة الحكومية المشرفة على هذه المؤسسة مرة أخرى للعمل بنظام السلك العادي مع إحداث تخصص ثالث وهو «الاتصال المؤسساتي»، تلبية لرغبات المقاولات والمؤسسات العمومية والخاصة، وكذا لحاجة مؤسسات الدولة ومرافقها للأطر المتخصصة في ميدان الإعلام والاتصال بمختلف أنواعه، فانتقل المعهد إلى مرحلة جديدة مُؤَطَّرَة تشريعيا بظهير مصادق عليه في مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 28 نوفمبر/ تشرين الثاني 1996، فتغير اسمه إلى «المعهد العالي للإعلام والاتصال» (ISIC).

وتؤرخ السنة الجامعية (2013-2014) لتخرج أول فوج من الطلبة الصحفيين الحاصلين على الإجازة في ظل النظام التعليمي الحالي (إجازة-ماجستير- دكتوراه)، والذي انخرط فيها المعهد تبعا لقرار الحكومة المغربية بانتقال مؤسسات التعليم العالي بدءا من عام 2000 للعمل وفق الهيكلة الجديدة التي جاء بها مخطط الميثاق الوطني للتربية والتكوين.

حافظ المعهد طيلة هذه السنوات -رغم الإصلاحات المتعاقبة- على كنهه وفلسفة عمله والمتمثل، حسب ما أفادنا به «عبد المجيد فاضيل» المدير الحالي للمعهد، في «تهيئة أطر (دورات تدريبية) من أجل «السوق» الإعلامي في تخصصات مختلفة منها الصحافة المكتوبة والسمعية والبصرية والإلكترونية والتواصل)، إلى جانب مهام أخرى كالدورات التكوينية التي تدخل في إطار التكوين المستمر لتجديد المعلومات والقدرات في عدة مجالات بالتعاون مع منظمات وجهات خارج المعهد، وذلك نظرا للتحولات التي يعرفها الإعلام». إذ بلغ عدد الخريجين خلال الأربعة مواسم الماضية (ما بين 2011 و2015) لـ 225 صحفي، أي بمعدل 56,25 سنويا.

ومن المهام المنوطة بالمعهد أيضا -إلى جانب التدريب- البحث العلمي في حقل الإعلام، لكن هذا الأمر «لم يرق للمستوى الذي نرغب فيه»، يقول المسؤول الأول عن المؤسسة، مبررا ذلك بـ«عدم هيكلة المعهد بما يناسب تحديات البحث العلمي على المستوى الأكاديمي»، وبالتالي فـ«الأبحاث والدراسات والمقالات التي تقدم بين الفينة والأخرى

المعهد العالي للإعلام والاتصال (ISIC). 31 أكتوبر/تشرين أول 2011. الرباط – المغرب. تصوير توماس كويهلير. غيتي.

دور التكوين الإعلامي بالجامعة

يرتبط تكوين الإعلاميين في العديد من دول العالم العربي بالمؤسسات الجامعية العمومية، أي بفضاء كليات الإعلام أو الآداب والفنون، مثلما هو الحال -على سبيل المثال لا الحصر- بالسودان ومصر وسوريا والعراق، على اعتبار أن هذه الأقطار تعرف وجود كليات أو أقسام داخل الجامعات خاصة بالإعلام. أما بالمغرب فالأمر مختلف، إذ تَأَخَّرَ تدريسُ الإعلامِ بفضاء الكليات حتى بداية الألفية الثالثة لأسباب متعددة، من أهمها قلة الدورات التدريبية والأساتذة الجامعيين المتخصصين في الإعلام، واشتغال أغلبهم في المعاهد العليا العمومية والخاصة، إضافة إلى متطلبات هذا المجال المهني البحت، الذي يحتاج لبنية تحتية وأجهزة تقنية لا تتناسب مع طبيعة التدريس في كليات الآداب والعلوم الإنسانية التي تعرف استقطابا عدديا كبيرا للطلاب، عكس الإعلام الذي يتطلب ظروفا وشروطا تعليمية قريبة لشعب الهندسة.

وفي سبيل تقييم هذه التجارب التكوينية الجامعية، تشير إحصائيات 2016/2015، حسب «الطيب بوتبقالت»، أستاذ التاريخ المعاصر وعلوم الإعلام بمدرسة الملك فهد العليا للترجمة بطنجة، إلى «وجود ما لا يقل عن 35 مؤسسة للتعليم العالي تهتم بالتكوين الإعلامي، منها 18 مؤسسة تنتمي للقطاع العام و17 مؤسسة تنتمي للقطاع التعليم العمومي. فهل ذلك ناتج عن عدم اهتمام القطاع الخاص بهذا المجال؟ أم أن حاجة «السوق» آنذاك لم تكن تستدعي المنافسة؟ وما هي المؤسسات التي تصدت للتكوين في هذا المجال؟ وكيف استطاعت تدبير مواردها البشرية من أساتذة جامعيين ومدربين؟

من طرف الأساتذة تبقى اجتهادات فردية.. لهذا، سنحاول مستقبلا هيكلة البحث عبر خلق مركز للبحوث والدراسات وفرق ومختبرات تهتم بالبحث في مجال الإعلام». يضيف محدثنا.

هكذا إذاً نرى أن التكوين (التدريب) الإعلامي بالمغرب ظل إلى نهاية العقد الأخير من الألفية الثانية حكرا على

الخاص». وهي «مؤسسات تتبع في هندستها التطبيقية شكلا ومضمونا للنموذج الفرنسي». يضيف بوتبقالت.

وهو ما انعكس، حسب بوتبقالت، بشكل سلبي على «أهداف تلك المسالك والوحدات التكوينية، ولم تنجح في إعداد باحثين أكاديميين مغاربة متخصصين في الإعلام والاتصال إلا بنسب محتشمة جدا». وهذا معناه «أن كافة المسؤولين عن العرض التكويني في هذا المجال مطالبون ببذل المزيد من المجهودات كمّا وكيفا، وعليهم تقع مسؤولية تدارك الاختلالات التي كانت السبب الرئيسي في تدهور تعليمنا بصفة عامة».

أما «لطيفة لزرق»، الأستاذة الباحثة بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالجديدة، فترى أن تدريس الإعلام يتطلب تصورا قبليا يستحضر مختلف الشركاء، وحينها يمكن «للجامعة الوطنية أن تنجح إلى حد بعيد في تكوين باحثين في مجال الإعلام»، لكن هذا التكوين «لن يكتمل دون الاطلاع على شروط إنتاج الخطاب الإعلامي، وهذا الأمر لا يتحقق دون إسهام قوي وفعال للمؤسسات الإعلامية، عبر عقد اتفاقيات شراكة حقيقية وواضحة وفتح أبواب هذه المؤسسات للباحثين لإطلاعهم على مختلف تقنيات إنتاج الخطاب الإعلامي وظروفه وقيوده». تؤكد منسقة برنامج ماجستير «البلاغة وتحليل الخطاب».

ومن عناصر امتياز كليات الآداب أيضا، حسب «لزرق» دائما، أنها من الجانب البشري، تتوفر على كفاءات مهمة يمكنها أن تسهم إلى حد بعيد في تكوين باحثين متخصصين في الإعلام، مع تسجيل النقص في الإمكانات المادية واللوجستيكية. أما من الجانب الموضوعي، فالخطاب الإعلامي لا تكتمل دراسته دون الرجوع إلى المباحث التقليدية التي هي عماد شعب اللغات والآداب، مثل علوم اللغة، ولسانيات الخطاب والسيميائيات وعلوم التواصل وعلم السرد». على اعتبار أن هذا الحقل «يمكن تناوله من زوايا متعددة: لغوية وسيميائية أو باعتباره خطابا حجاجيا أو بوصفه جنسا من أجناس الخطاب أو من حيث علاقته بالخطاب الأدبي».

البحث العلمي الإعلامي بالمغرب ... غصنٌ من شجرة

أشارت كل الأطراف التي استمعنا إليها في سياق إعدادنا لهذا التقرير إلى استحالة الفصل في المغرب بين وضع البحث العلمي عموما والإعلامي بشكل خاص، على اعتبار أن «البحث العلمي ليس ترفا زائدا»، حسب «محمد عز الدين المنصوري» مسؤول الشؤون البيداغوجية والبحث بالمعهد للإعلام والاتصال بالرباط، معتبرا أنه «لا يخرج عن واقع البحث العلمي بالمغرب عموما»، نافيا أن يكون الحل هو فقط «فتح مركز للدكتوراه»، وإنما «وجب توفير شروطه وإمكانياته وطقوسه المعتمدة دوليا».

وأرجع المنصوري تأخر التحاق المعهد بركب البحث العلمي لسببين: الأول ذاتي والثاني موضوعي، فالأول يتجلى في «افتقار المؤسسة لرصيد من الدراسات والوثائق التطبيقية والتجارب الأكاديمية الداخلية التي عادة يضعها الخبراء في مجال الإعلام، مثلما هو لدى مراكز التدريب التابعة للقنوات والمؤسسات الإعلامية الكبرى كالجزيرة مثلا». أما العامل الموضوعي، فهو الارتهان المالي للمؤسسة بالميزانية المرصودة من طرف الوزارة الوصية، والتي «لا تسمح بالرفع من طموحنا وأملنا أكثر من الواقع، على الرغم من وجود مبادرات رسمية عديدة تحاول جاهدة الرفع من المنتوج الأكاديمي بالمغرب، الشيء الذي ينعكس سلبا على أداء المعهد بشكل كامل». وفق تعبير المنصوري الحاصل على دكتوراه في علوم الإعلام والاتصال من جامعة السوربون بباريس.

ومن زاوية أخرى، اعتبر «بنعيسى عسلون»، منسق برنامج ماجستير «إنتاج المضامين السمعية البصرية والرقمية» بالمعهد ذاته، أن التأخر الحاصل في ميدان إنتاج البحوث والدراسات المُحَكَّمَة بالمعهد ترجع بالدرجة الأولى إلى «حربائية» التخصص في حد ذاته، والذي يتسم بالتحول والتجدد المستمر، مما هو حول قدرة هذا التصور التعليمي على تحقيق أهداف التكوين في مجال الإعلام، وكيف يمكن تخليص الطالب الباحث من هاجس الشغل لفترة معينة، والتفرغ للبحث والدراسة النظرية في ميدان لا يعلو فيه إلا صوت التطبيق العملي، خاصة أمام إغراءات تزايد عدد الطلاب، لا يمنح إمكانية التفاؤل كثيرا، رغم المجهودات التي تقوم بها الجهات الرسمية في السنوات الأخيرة عبر تنظيم مباريات لأساتذة التعليم العالي. ويزداد الأمر إلحاحا بالنسبة للتخصصات التي تُدَرَّسُ بالمعاهد العليا، على غرار شعب الإعلام.

تدريب الطلبة في أستديو التلفزيون بالمعهد العالي للإعلام والاتصال (ISIC)، 31 أكتوبر/تشرين أول 2011. الرباط - المغرب. تصوير توماس كويهلير. غيتي.

«يجعلنا غير قادرين على مواكبة كل المستجدات التقنية والتكنولوجية، في سياق تأطير الطلبة، بما يوافق تطلعات الأساتذة والمؤطِّرين».

لكن يبقى السؤال المطروح الثورة التكنولوجية المتسارعة. الشيء الأكيد هو أن الوضع الحالي للبحث العلمي بالمغرب عموما، بالموازاة مع النقص المُنْتَظَرِ تفاقُمه في الموارد البشرية بالجامعات مقارنة مع ورجوعا لماضي البحث العلمي بالجامعات المغربية، نجد أن الباحثين في العلوم الإنسانية والقانونية قدموا الشيء الكثير للإعلام. ويذكر التاريخ، حسب عسلون، «فضل إغناء مجموعة

من الأساتذة، بكليات الآداب والحقوق، للمكتبات بالمراجع والمؤلفات المهمة، ونعتز بما قدموه لعلوم الإعلام بالمغرب».

ولا يبدو أن «هذا الوضع سيشهد تغييرا في الخمس سنوات المقبلة على الأقل، بالنظر إلى قاعدة الطلبة الباحثين المسجلين في مسالك الدراسات العليا للإعلام بالمغرب»، مما يجعل «حالة استمرار الجامعة في تزويد الخزانة الجامعية بحاجياتها من النصوص الإعلامية النظرية قائما». ويعود السبب في ذلك، حسب وجهة نظر عسلون، إلى «ما تتوفر عليه المختبرات الجامعية من إمكانيات بشرية وهياكل إدارية تساهم في ملء النقص الموجود في هذا الجانب من التعليم».. وما ينقصنا هو «التنسيق مع الجامعات والبحث عن شراكات متنوعة معها، رغم ضبابية العلاقة بيننا، على اعتبار أن الدراسات الإعلامية تتطلب من الذي يتصدى لها أن يكون منفتحا وملمّا بمجالات معرفية متعددة».

مساهمة التعليم الإعلامي الخاص في التكوين

إن رصد واقع وتاريخ التكوين الإعلامي بالمغرب لا يكتمل دون الإشارة إلى مساهمة القطاع الحر/الخاص في تكوين مُحْتَرِفي هذا القطاع، إذ تشير معطيات وزارة الاتصال إلى وجود 17 معهدا ومركزا للتكوين في مهن الإعلام والصحافة، تتوزع بين مدارس ومعاهد عليا وأخرى مؤسسات تندرج في إطار التكوين المهني، لكن انتشارها الجغرافي ينحصر أكثر بين العاصمتين الإدارية والاقتصادية للمملكة.

ويعد المعهد العالي للصحافة والإعلام، المعروف اختصارا بـ (IFJ)، أقدم المؤسسات الخاصة، والتي يعود تاريخ تأسيسها لسنة 1994 بالدار البيضاء، وهو أول معهد (غير عمومي) للتكوين الإعلامي في العالم العربي، حسب إفادة «حسن اليوسفي المغاري»، الكاتب العام ومسؤول الدراسات به.

وتتبع المؤسسة إداريا لقطاعين وزاريين، الأول وهو التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، والثاني لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني. وعليه، فتسجيل الطلبة وتسليم الشواهد يتم تبعا لهذه التراتبية، إذ «يقتصر الأمر في التكوين المهني على قبول المرشحين الذين يملكون مستوى البكالوريا فقط، بينما في التعليم العالي يشترط الحصول على شهادة البكالوريا فما فوق».

أما بالنسبة للماجستير والدكتوراه في القطاع الخاص فالوزارة المعنية ما زالت تحتفظ بهذا المستوى من البحث والتكوين الإعلامي للقطاع العام، مع وجود استثناء وحيد تمنح بموجبه معادلة تينك الشهادتين للحائزين عليها من جامعة «الأخوين» بإفران، بينما يكتفي القطاع الخاص بـ«الاعتراف» فقط. حسب إفادة اليوسفي دائما.

وعلى غرار جلّ مؤسسات التعليم العالي، العمومية والخاصة، يتشكل نسيج المؤطِّرين (المدربين) بالمعاهد الخاصة من الأساتذة الجامعيين والمهنيين العاملين بالمؤسسات الصحفية والإعلامية، نظرا لحاجة طلبة الإعلام للتكوين المزدوج الذي يجمع بين المعرفة النظرية والتجربة العملية.

وختاما، أعتقد أن الإحاطة الموضوعية بواقع البحث والتكوين الإعلامي بالمغرب يستدعي الإشارة إلى مسؤولية أخرى تقع على عاتق الطالب والباحث في مجال الإعلام، إذ لا يكفي النبوغ الدراسي خلال سنوات البكالوريا لقبول المرشح للتسجيل بهذه الشعبة، فلا بد من مراجعة شروط القبول، وإيجاد صيغة تجعل من الموهبة شرطا أساسيا إلى جانب التفوق الدراسي، لأن التجربة أثبتت في حالات كثيرة أن الاستعداد الشخصي أهم من كشوف النقط.

كما لا يجب أن ننسى الدور الأساسي المنوط بمؤسسات التشغيل في عملية التكوين، إذ التواصل بينها وبين المؤسسات التعليمية يُسَهِّل على المُؤَطِّر وضع الأهداف والغايات التي يجب أن تسطر قبل وضع المناهج والتصورات النظرية لمسالك ووحدات التدريب والتكوين.

مجموعة من الصحف المغربية، تصوير المهدي حميش.

دراسة الصحافة في البرازيل.. عقبات ما بعد التخرّج

فيكتوريوس بيان شمس

تتمتع كليات الصحافة بالبرازيل بقدر من المهنية في طرق اختيار طلبتها والموازنة بين النظري والتطبيقي، إلا أن الطالب سيواجه المشاكل بعد التخرج بسبب «فساد الإعلام البرازيلي» المتأثر بتداعيات الحكم الدكتاتوري.

يوجد في البرازيل 300 كلية إعلام خاصة وعامّة في كل ولايات البلاد، يتخرج منها حوالي 6000 طالب سنوياً، 25,2٪ من هؤلاء يُسجّلون في نقابة الصحفيين بحسب دراسة أعدّها «الاتحاد الوطني للصحفيين FENAJ» و نشرها عام 2012، بينما يضطر بقية الخريجين للعمل بعقود عمل فردية، لا تلتزم وسائل الإعلام تجاههم بأي ضمانات، بل تستغلّهم بساعات عمل تمتد بين 10 و12 ساعة يومياً.

تستهدف وسائل الإعلام الطبقات الفقيرة التي تعيش أوضاعاً بائسة، حيث هنالك 12 مليون برازيلي تحت خط الفقر، أي ما نسبته 5,9٪ يعيشون بأقل من 1,25 دولار يومياً، و18٪ يعيشون على خط الفقر أو فوقه بقليل بحسب دراسة أعدّتها مجموعة «Cepal» الاقتصادية الشهيرة على مستوى عموم أميركا اللاتينية، ونشرتها صحيفة «Estadao» الخاصة في منتصف 2015.

بعد سقوط الدكتاتورية العسكرية سقطت الرقابة ووسعت وسائل إعلامية دائرة اهتماماتها كالتركيز على الثقافة والإبداع والحريات والمرأة. الصورة لتلفزيون «كولتورا» (ثقافة). تصوير فيكتوريوس بيان شمس.

جامعة وتلفزيون وراديو وصحيفة «غازيتا»، تصوير فيكتوريوس بيان شمس.

في تلك البيئة يرتفع معدل العنف والجريمة والمخدرات والسطو المسلح، في حين تمتلك ست عائلات متنفّذة وقريبة من السلطة 70٪ من مجمل وسائل الإعلام البرازيلية، في مخالفة واضحة للمادة 220 من دستور البلاد، والتي تنص على: «عدم السماح باحتكار وسائل الإعلام من أي أقلية كانت، بشكل مباشر أو غير مباشر». مخالفة هذه المادّة تتاح جملة من العوامل التي تتشابك مع مشاكل تاريخية أخرى، أنتجت فيما بعد الإعلام البرازيلي بشكله الحالي، وأنتجت أيضاً تعايشاً حذراً بين احتكار هذه العائلات للإعلام، وأغلبية يسارية من الصحفيين البرازيليين الرافضين لهذا الواقع، تتجاوز نسبتهم 49٪ بحسب دراسة أعدها «الاتحاد الوطني للصحفيين» (FENJA) بالتعاون مع «الملتقى الوطني لأساتذة الصحافة» (FNPJ)، فيما تصل نسبة الصحفيين المستقلين إلى 30٪ والباقي للصحفيين المنتمين لتيارات اليمين بمختلف تصنيفاته.

بدايات نشوء وسائل الإعلام

تمتد مسيرة الإعلام البرازيلي إلى أكثر من مئتي عام خلت، بعد أن صدرت صحيفة «correio Braziliense»، أو «بريد البرازيل» عام 1808 كأول صحيفة خارج البلاد، وتحديداً في لندن بسبب معارضة مؤسّسها هيبوليتو خوسيه داكوستا للملك جواو السادس، والذي كان قد نقل مركز حكمه من البرتغال إلى البرازيل خوفاً من أطماع نابليون بونابرت في شبه الجزيرة الأيبيرية. إلا أن حكمه لم يستمر طويلاً، حيث نالت البرازيل استقلالها عن البرتغال عام 1822، لتنتعش الصحافة فيما بعد، وتنطلق العديد من الصحف من داخل البرازيل.

بينما انطلقت أول محطة راديو في البرازيل في 7 سبتمبر/أيلول 1922، أي في الذكرى المئوية الأولى لاستقلال البرازيل في مدينة ريو دي جانيرو بمبادرة من «الأكاديمية البرازيلية للعلوم»، قبل أن ينتشر بعدها بأعوام قليلة في أغلب ولايات البلاد، ابتداء من ولاية باهيا ثم ساوباولو وريو غراندي دي سول وغيرها، في حين أصبحت المؤسسة العامة للبريد والبرق الفدرالية هي المسؤولة عن خدمات البث الإذاعي لإذاعة «EMC» بعد أن أصبحت منذ العام 1940 الإذاعة الرسمية للحكومة البرازيلية.
عام 1950 افتُتحت أول محطّة تلفزيونية بساوباولو «قناة 3»، وبعدها بعام واحد افتتحت «القناة 6» في ريو دي جانيرو، وكانت القناتان تبثان ما بين 18 إلى 22 ساعة يومياً أخباراً منوعة.

وعام 1959، سنّت وزارة العدل أول تشريع ينظم رقابة التلفزيون في البرازيل، إلا أنه بعد سقوط الدكتاتورية العسكرية عام 1985، سقطت الرقابة وأعيد تقييم البرامج التلفزيونية، وبهذا تم تسليط الضوء على قضايا كثيرة لم يكن بالإمكان الحديث عنها فيما مضى، كقضايا السياسة والثقافة والإبداع والحريات والمرأة التي أفردت لها شبكة «غلوبو» قناة خاصة.

حتى هذا التاريخ، لم يكن هنالك أي كليّة للصحافة والإعلام في البرازيل، حيث افتتحت أول كلية حكومية للإعلام عام 1958 بمبادرة من الحكومة الاتحادية في مدينة «جويس دي فورا» (Juiz De Fora) في ولاية ميناس جيرايس، لتتبعها كلية الإعلام في جامعة ساوباولو في العام 1966. أما أول كلية إعلام خاصة، فقد نشأت بعد أن أوصى بها الصحفي كاسبر ليبيرو رئيس تحرير جريدة «غازيتا» والتي كانت أكبر صحيفة في أميركا اللاتينية في أربعينات القرن الماضي، أوصى قبل موته بإنشائها في ساوباولو وهي كلية «آ غازيتا» (A Gazeta)، وتضمنت الوصية وقتها أن تقوم الجامعة بتدريس كل العلوم الإنسانية، كالأدب والفلسفة وغيرها، وأن تكون هذه الجامعة على علاقة مع الصحيفة التي كان يترأس تحريرها بالإضافة للإذاعة التي كان يملكها وتحمل نفس الاسم، والمجلة الرياضية الأسبوعية «gazeta esportiva».

بدأت الجامعة العمل بشكل رسمي عام 1974 بالتعاون والتنسيق مع جامعة خاصة أخرى هي «الجامعة الكاثوليكية» التي لم يكن بها كلية صحافة، وذلك لتجاوز مسألة الترخيص والعقبات البيروقراطية في ذلك الوقت.

الطريق إلى كلية الصحافة

لا يحتاج الطالب الراغب بالانتساب إلى كليات الصحافة، العامّة أو الخاصة، لمجموع محدّد من العلامات بعد إنهاء مرحلة التعليم الثانوي، بل تعتمد هذه الكليات على مسابقات الدخول، وهي عادة ما تكون أصعب في الجامعات الحكومية المجّانية، حيث على الطالب إنهاء الأربع سنوات في ست سنوات كحد أقصى. تنقسم كل سنة دراسية إلى فصلين، مجموع الساعات النظرية التي على الطالب إنجازها طوال فترة الأربع سنوات هي 2370 ساعة من الدراسة النظرية داخل قاعات المحاضرات، و3240 ساعة في التطبيق العملي خارجها. يدرس الطالب فيها النظريات الاقتصادية وتقنيات الطباعة والتصوير والفلسفة والتاريخ واللغة وغيرها.

بينما لا تعتمد الجامعات الخاصة، كجامعة «Faculdade casper libero» الخاصة على نظام الفصول، مع أن المواد متشابهة إلى حد بعيد مع المواد التي تدرّس في الجامعات العامّة، بل على الطالب حضور 2592 محاضرة، مدّة كل محاضرة 50 دقيقة، وهو ما يعادل 2160 ساعة في الأربع سنوات، عدا عن التطبيق العملي 310 ساعات و210 ساعات من التدريب في أي وسيلة إعلام و320 ساعة للاختصاص، أي أن مجموع الساعات يجب أن يقارب الـ3000 ساعة.

يتم تجديد المختبرات وكل التقنيات والاستوديوهات والكاميرات التي يتدرّب عليها الطلاب سنويا، سواء في الجامعات العامّة أو الخاصة. بينما تعتمد كل جامعات البرازيل على مشاريع التخرّج، والتي قد تكون برنامجاً تلفزيونياً أو إذاعياً أو صحيفة أو كتابا لتخريج الطلاب.
يستطيع الطالب بعد إنهاء السنوات الأربع، متابعة دراساته العليا (دبلوم/ ماجستير/ دكتوراه) مباشرة دون أي شروط.

الصعوبات التي تواجه المهنة

وهي تنقسم إلى فترتين:

فترة الحكم الدكتاتوري 1964 - 1983:

كانت بداية التضييق على الصحفيين قد بدأت منذ 13 ديسمبر/كانون أول 1968، عندما أصدرت السلطات العسكرية الحاكمة في البرازيل قانون «الرقابة المسبقة» والذي اشتهر فيما بعد بقانون «AI – 5» للحد من حرية الصحافة، وقد تولّت الشرطة الاتحادية تطبيق هذا القانون، فأصبحت هي الجهة الوحيدة المشرفة على عمليات النشر والبث، فكانت أعلى نسبة اضطهاد تعرض لها الصحفيون في ولايتي ريو دي جانيرو وساو باولو لأنهما مركز النشاط السياسي ضد الحكم الدكتاتوري، حيث وصلت نسب الاضطهاد إلى ما بين 20٪ و34٪ من الصحفيين. حوالي 10٪ من هذه النسبة تعرّضوا لمصادرة حقوقهم السياسية، بينما تعرّض 23٫3٪ للاعتقال و12٪ للتعذيب، وقُتل في هذه الفترة العشرات من الصحفيين، كان أشهرهم «فلاديمير هيرتسوغ» و«جايمي أمورين دي ميراندا»، بحسب التقرير الذي نشره «لوسيانو ناسيمنتو» مراسل وكالة أنباء البرازيل على موقع «agencia brasil» يوم 6 نوفمبر/تشرين الثاني 2014.

ما زال قسم كبير من صحفيي البرازيل الذين لوحقوا في تلك الفترة يعانون إلى اليوم، وهو ما حدث مع الصحفية «لوسيا رودريغوس» التي كانت تعمل في «Radio Brasil Atual»، عندما انتقدت عام 2013 الكولونيل باولو تيليادا، وهو المتهم بقتل حوالي 36 شخصاً في فترة الحكم الدكتاتوري، بعد أن ترشّح لبرلمان ساوباولو، فاتهمته بتوظيف أناس في البرلمان مقابل بعض المال الذي قبضه منهم لدعم حملته الانتخابية، ليقوم برفع دعوى قضائية ضدها، اتهمها فيها بتشويه سمعته. خسر القضية، لكنه استخدم نفوذه لفصلها من عملها، وهو ما سلّط الضوء على استمرار نفوذ رجالات تلك المرحلة وهيمنتهم على وسائل الإعلام إلى اليوم.

المرحلة الثانية وتمتد من العام 1983 إلى اليوم:

تميزت هذه المرحلة بصدور العديد من القرارات التي لاقت سخطاً كبيراً من شريحة واسعة من الصحفيين، فحتى تاريخ 17 يونيو/حزيران 2009 كانت ممارسة مهنة الصحافة تحتاج لشهادة من إحدى كليات الصحافة المنتشرة في البلاد، بالإضافة إلى بطاقة تعريف من نقابة الصحفيين أو إحدى وسائل الإعلام، إلا أن «شركة راديو وتلفزيون الاتحاد» في ولاية ساو باولو تقدّمت بدعوى قضائية تطالب فيها بإلغاء إلزامية الحصول على دبلوم الصحافة لممارسة المهنة وكسبت الدعوى، فأصبح بإمكان أي مواطن برازيلي ممارسة المهنة دون قيود.

وتؤكد المادّة الرابعة من القرار رقم (1) الصادر في 27 سبتمبر/أيلول 2013 عن غرفة التعليم العالي في وزارة التعليم، على ضرورة إعداد الصحفيين وتدريبهم، إلا أن وسائل الإعلام لم تكترث به، وهو ما أثار زوبعة من الاحتجاجات، إذ اعتبر فرانسيسكو خوسيه كرم، أستاذ الصحافة في جامعة سانتا كاتارينا الاتحادية، أنه «ما زال هناك حاجة ملحة للدراسة الأكاديمية كي يفهم الطالب آداب وأخلاق المهنة، ويكتسب الخبرة والقدرة على التمييز والتفريق بين النصوص المكتوبة للتلفزيون والراديو والصحيفة والمجلة أو الإنترنت».

بينما تعطي دنيز أودريسي وهي مراسلة قناة «هيكورد» التلفزيونية «record» الخاصة مثالاً.. «30٪ من الصحفيين العاملين في جريدة «فوليا دي ساوباولو» لم يدرسوا الصحافة.. المسألة صعبة بالنسبة لخريجي الصحافة، لكن ذلك ليس سيئاً بشكل دائم، بمعنى أن هنالك بعض الاقتصاديين الذين يعملون في مجال الصحافة الاقتصادية، وهم الأقدر في الحديث عن الأسعار والضرائب والأموال من غيرهم».

انطلقت أول محطة راديو في البرازيل في 7 سبتمبر/أيلول 2291، ثم انتشر بعدها بأعوام قليلة في أغلب ولايات البلاد. الصورة داخل استوديو براديو «إي بي سي» – ريو دي جانيرو، تصوير فابيو دي ألبوكيركي.

العنف ضد الصحفيين

«تعتبر البرازيل واحدة من أكثر دول أميركا اللاتينية عنفاً وخطورة على الصحفيين في ظل عدم وجود آلية وطنية لحمايتهم في مناخ الإفلات من العقاب الذي يغذيه الفساد في كل مكان».

بهذه الفقرة تفتتح « منظمة مراسلون بلا حدود» شرحها عن واقع الصحافة في البرازيل على موقعها الإلكتروني.

مجموعة «المادّة 19»، منظمة مستقلة لحقوق الإنسان وجزءٌ كبير من أعضائها صحفيون في البرازيل، وهي منتشرة في عدة دول في العالم، اتخذت اسمها من المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يضمن حرية التعبير. وثقت هذه المجموعة نسبة 56٪ من حالات الاعتداء على الصحفيين في عموم البرازيل عام 2013 التي تم الحكم فيها على المعتدين، فيما لم تصدر أي أحكام في النسبة الباقية 54٪. تعزو المجموعة هذه المشكلة إلى العلاقة الوثيقة بين السلطات السياسية والاقتصادية وبعض أعضاء السلطة القضائية وتورّطها بالفساد معاً.

تأثير مستمر لتداعيات الحكم الدكتاتوري

ما زالت تداعيات الحكم الدكتاتوري مؤثّرة وتفرض سطوتها على الإعلام البرازيلي إلى اليوم، هذه هي الصورة العامّة للإعلام في البلاد، وهذا ما يؤكّده جواو براغا، أستاذ التاريخ في كلية بيدرو الثاني في مقال نشره على موقع «capitalismo em desencanto» بتاريخ 1 أبريل/نيسان 2015، إذ اتهم فيه روبيرتو مارينيو، رئيس مجلس إدارة شبكة غلوبو (راديو وصحيفة حتى ذلك الوقت) بـ«مساعدة العسكر على الانقلاب عام 1964، بما أنه يعتبر شخصية نافذة بسبب تشعب علاقاته مع السلطة العسكرية، ولهذا، افتتح روبيرتو مارينيو قناة «غلوبو» التلفزيونية بالتعاون مع مؤسسة «time life» الأميركية في العام التالي للانقلاب العسكري عام 1965، قبل أن تتحول غلوبو إلى إمبراطورية بالغة الضخامة مستفيدة من التقدمات المالية الحكومية في حينها. اكتشف فيما بعد أن هنالك العديد من المخالفات في العقد بين شركتي غلوبو وتايم لايف الأميركية، إلا أن السلطات العسكرية تجاهلت الموضوع بسبب حاجتها لشبكة إعلامية تروج لها وتتجاهل انتهاكاتها».

وقد استخدمت شبكة غلوبو وغيرها من وسائل الإعلام التي كانت على علاقة جيدة بالسلطة العسكرية، للهجوم على المنظمات اليسارية كحزب العمال الذي استلم السلطة فيما بعد «اتحاد نقابات العمال»، وهو ما أثر بالفعل على ترشح لولا دا سيلفا في العام 1989 وأدى لسقوطه في تلك الانتخابات، حيث وصف لولا وقتها على شبكة غلوبو بأشنع الأوصاف كـ «الفاشي» و«هتلر».. وغير ذلك.

بعد سقوط الحكم العسكري، استمرت شبكة غلوبو بنفس القوة، وقد تضخّمت لتمتلك عدّة إذاعات وصحف وقنوات تلفزيونية في الوقت الحاضر.

ما ينطبق على شبكة «غلوبو» العملاقة، ينطبق على العديد غيرها، في مخالفة واضحة للدستور والقوانين المتضاربة أصلاً، وتعارض واضح بين ميل الغالبية العظمى من الصحفيين ووسائل الإعلام التي يعملون بها، والتي لا تكترث في الغالب للمعايير المهنية بقدر ما يعنيها تقديم مواد توجّه المتلقي حسب ما تقتضيه مصالح مالكي وسائل الإعلام.

يمكن القول أيضاً، إن العبور باتجاه إصلاح الإعلام البرازيلي سيقتضي بالضرورة المرور بتغيير اجتماعي كبير، ليعبّر عن واقع البلاد بشكل سليم. هذا ما أكّدته الأحداث بعد الإطاحة بالرئيسة السابقة ديلما روسيف، عندما فُصل العديد من الصحفيين العاملين في القطاع العام من وظائفهم بسبب تضامنهم مع روسيف، أو مهاجمتهم العهد الجديد.

مبنى جريدة «فوليا دي ساوباولو»، حيث 30٪ من الصحفيين العاملين فيها لم يدرسوا الصحافة، تصوير فيكتوريوس بيان شمس.

معهد الجزيرة للإعلام.. ما لا توفّره الجامعات

غدير بسام أبو سنينة

تأسس مركز الجزيرة الإعلامي للتدريب والتطوير عام 2004 ليقلص من حجم فجوة واضحة بين النظري والتطبيقي في تدريس الإعلام بعالمنا العربي، واليوم يتحول لـ«معهد» إعلامي ذي رؤية خاصة ومنهاج جاد.

في الـ24 من فبراير/شباط 2017، يُتم مركز الجزيرة الإعلامي للتدريب والتطوير 13 عاما من الريادة في حقل التدريب الإعلامي العربي. وسيشهد المركز بعض التغييرات التي جاءت حصيلة خبرته الواسعة في مجال التعليم الإعلامي ومواكبةً لما يمرّ به المشهد الصحفي من تطورات.

بدورها، التقت مجلة الصحافة منير الدائمي، مدير معهد الجزيرة للإعلام، بهدف إلقاء الضوء على واحد من أهم الصروح التعليمية الصحفية الذي بات قبلة لكثير من العاملين في الحقل الصحفي والشغوفين به، إضافة لخرّيجي الصحافة، حيث يرى الدائمي أن مجرّد تقدّمهم للتدرّب في المعهد هو دليل على أن مخرجات التعليم الجامعي العربي لا تحقق للطلبة القدرة على التنافس في سوق العمل.. "يمر التعليم الأكاديمي بأزمة نظرا لقلة الإمكانيات وغياب الشغف والتركيز الشديد على الشهادة العلمية واجتياز الاختبارات دون المعرفة العملية، بينما ما نحتاجه هو تكامل بين التعليم الأكاديمي والتدريب العملي الذي تقدمه مراكز متخصصة مثل معهدنا".

ويركز المعهد -بحسب الدائمي- على الجانب التطبيقي بنسبة 80٪ فيما يعطي ما نسبته 20٪ للجانب النظري، حيث "يقدم مدرِّبونا شيئا إضافيا وهو ممارستهم العملية من خلال عملهم اليومي في المؤسسات الإعلامية المختلفة، ما يوفر للمتدربين فرصة الاطلاع على بيئة عمل صحفي حقيقية". تتروح الدورات التدريبية في المعهد من أسبوع لثلاثة أسابيع أو لشهر وهي فترة يعترف الدائمي أنها غير كافية لتخريج صحفيين مؤهلين، لأن "التدريب وحده لا يكفي"، بيد أن المعهد "يضع المتدربين على بداية الطريق ويمكّنهم من المهارات الأساسية.. لذلك نحرص عند لقائنا بالمتدربين على مراجعة سقف توقعاتهم حتى تكون أكثر واقعية.. نخبرهم أنهم إن أرادوا الوصول إلى الاحترافية فعليهم تطبيق ما تعلموه بشكل متكرر".

المنهاج.. دليل تدريبي

يلاحظ المتابع لإصدارات المعهد

خلال إحدى الدورات التي يقدمها معهد الجزيرة للإعلام.

خلال إحدى الدورات التي يقدمها معهد الجزيرة للإعلام.

أنها تُحَدّث دوما بالموازاة مع جديد التقنيات الصحفية. عن ذلك يقول الدائمي إن مناهج التدريب المعتمدة في المعهد حاليا هي أقرب إلى الدليل التدريبي الذي يحتوي معالجة نظرية وتطبيقات لبرنامج الدورة، كما يساهم مدربو الدورات في وضع المناهج. ولأنهم صحفيون ذوو خلفية عملية وليست أكاديمية، فالمناهج تحوي خلاصات الخبرة وعصارات التجربة ونصائح وتوجيهات عملية.

مع هذا -والحديث للدائمي- فالمعهد بصدد مراجعة شاملة لمناهجه مراجعة تعتمد على الكفاءات الخاصة بكل وظيفة وما تتطلبه من مهارات، ثم تصميم الدورات بناء عليها.. "اعتماد الكفاءات سيوحد مقاربتنا لمسألة المضمون، إذ ستغدو المناهج مبنية على تحليل عميق لكل كفاءة وما تتطلبه الوظيفة، وذلك بديلا عن الوضع الحالي الذي تطغى فيه التجربة الشخصية».

ولأن الحديث عن المناهج فقد جاءت إجابة الدائمي على سؤال طرحتُه حول المعايير التي يحتكم إليها المعهد في تقييم احتياجات الصحفيين في العالم العربي بقوله إن هناك اختلافات في تلك الاحتياجات، بعضها متعلق بالإمكانيات المتاحة وبعضها الآخر متعلق بالسياسة ومقدار الحرية المتوفرة، ويتابع «ثمة فرق بين وعي المؤسسات والصحفيين أنفسهم بأهمية التدريب، ولذلك فإن احتياجات الصحفيين في العالم العربي تتحدد بحسب وضعية كل مؤسسة تقريبا.. وفي عموم العالم العربي -للأسف- نحن نتابع ما ينتجه غيرنا.. نتدرب على الاتجاهات الجديدة بعد أن تصبح قديمة في أماكن أخرى.. نقلد ولا نبتكر.. نستهلك ولا ننتج.. أكاد أجزم أن الجزيرة هي الوحيدة بين المؤسسات العربية التي تحاول أن تسبق وتنافس في سوق عالمي سريع التغير».

خبرة الجزيرة

مؤخرا أصبح إنتاج المحتوى الصحفي في المعهد على رأس الأولويات، فمن إصدار الدوريات والكتب وترجمتها لتأسيس مجلة إلكترونية ومطبوعة (مجلة الصحافة)، بات المعهد يشهد غزارة في الإنتاج يعلّق عليه الدائمي بقوله "في السنوات الأربع الأخيرة، بدأنا التفكير في تحويل خبرة الجزيرة المتراكمة إلى معرفة، وركزنا كثيرا على المحتوى.. استفدنا من نضج العديد من الزملاء ومحاولاتهم التدوين، كما استفدنا من اتجاه إدارات في الشبكة إلى فكرة النشر والبحث والدراسة مثل زملائنا في مركز الجزيرة للدراسات وزملائنا في قطاع ضبط الجودة.. أطلقنا مجلة الصحافة وأعدنا النظر في المناهج ونشرنا كتبا عن الصحافة الاستقصائية وترجمنا أخرى بالتعاون مع جهات إعلامية عريقة وبدأنا سلسلة تثقيفية في ما لا يسع الصحفي جهله".

منير الدائمي، مدير معهد الجزيرة للإعلام.

ويوضح الدائمي بأن التدريب ينطلق من أمرين أساسيين: تقييم الأداء الخاص بالموظفين وما ينتج عنه من تحديد للإشكالات وجوانب النقص. إستراتيجية المؤسسة وتوجهاتها المستقبلية وما تحتاجه من تأهيل لكوادرها لتحقيق الإستراتيجية.

فيما يضيف المعهد بعدا ثالثا وهو اتجاهات الإعلام عموما في المستقبل.. "فما له شعبية الآن قد لا يكون كذلك في المستقبل القريب.. ولذلك نبذل جهدا إضافيا في الاستشراف ويختلف جدولنا للدورات اختلافا جذريا كل سنة عن التي قبلها، فيشهد إضافة دورات وحذف أخرى". كما يدعو المعهد المؤسسات والأفراد للتفكير العميق في احتياجاتهم قبل القفز إلى الدورات التدريبية.. "لأننا لسنا مجرد دكانة تبيع التدريب، بل مؤسسة لها رؤية وتسعى للإفادة».

التدريب يخضع لبرنامج جاد يُخضع المدرّبين أنفسهم للتدريب قبل التحاقهم بالعمل، كما يشترط لمن يرغب بالحصول على شهادةٍ حضور ثلثي وقت الدورة على الأقل وإنهاء مشروع التخرج بنجاح. أما المشروع فـ"يختلف باختلاف الدورة.. قد يكون نشرة كاملة في دورات التقديم التلفزيوني الإخباري أو إدارة برنامج حواري أو إنتاج فيلم وثائقي أو إخراج برنامج تلفزيوني".

وبالعودة للمدرّبين، فقد كان المركز (المعهد حاليا) يعتمد عند انطلاقته عام 2004 على المدرب الأجنبي، وخصوصا من المدرستين البريطانية والفرنسية.. «ومع تطور العمل في المعهد وتزايد الطلب من جمهور الجزيرة على الدورات التدريبية، وجد الزملاء المسؤولون وقتها ضروريا أن يتم تأهيل موظفي الجزيرة ليكونوا مدربين معتمدين، إذ أن المتدرب الذي يأتي للمعهد عادة ما يرغب في أن يكون المدرب من الجزيرة، بحكم عامل اللغة ونظرا لتشابه ظروف العمل والتحديات المحيطة بالمؤسسات العربية.. النجومية رغم أهميتها التسويقية لم تكن شرطا في التدريب بل إن بعض أفضل مدربينا هم ممن يعمل في الكواليس».

بيد أن وجود المدربين من شبكة الجزيرة نفسها لم يمنع المعهد من استمرار انفتاحه على تجارب الغير إذ -والكلام للدائمي- «لنا أيضا شراكات مع معاهد من دول مختلفة، بعضها أكاديمي مثل معهد الفيلم في شتوتجارت-ألمانيا ومعهد نيويورك للأفلام في أميركا (New York Film Academy)، وبعضها مهني مثل: مؤسسة طومسون في بريطانيا وأكاديمية فرنسا الدولية (L'Academie) ومعهد إينا (INA) في فرنسا وشركة (AVID)، وغيرها.. التعاون مع هذه المؤسسات يتضمن إقامة الدورات المشتركة وتبادل المدربين والاستفادة من الإمكانيات المتوفرة لدى الطرفين".

بيئة تدريسية غير تقليدية

طرح المعهد فكرة المختبر الإعلامي منذ فترة لتشجيع الشباب على الابتكار، وقد علّق الدائمي بأن لديهم في الشبكة إدارة كاملة معنية بالابتكار الإعلامي يسعى المعهد دوما للاستفادة منها.. "نهتم بالتدريب المباشر في مواقع العمل والاستشارات التطويرية التي نقدمها للمؤسسات الإعلامية وما ننشره من مقالات ودراسات يشارك فيها إعلاميون من داخل الجزيرة وخارجها.. كما أننا نعمل على إطلاق منصة التدريب الإلكتروني خلال النصف الثاني من عام 2017، وقد جاء ذلك بناء على عاملين أساسيين: أصبح الجيل الجديد أكثر استعمالا لوسائل التكنولوجيا الحديثة، وباتت مواقع التدريب الإلكتروني وسيلة لجذب الشباب وإيصال المعلومة.. كما نرغب بتوفير التدريب لأكبر قدر ممكن من الشباب بأسعار منخفضة وبعيدا عن كل المتطلبات الإضافية التي يفرضها التدريب المباشر مثل تكاليف الانتقال والإقامة وقيود الحركة".

والجديد هذا العام (2017) هو أن المركز سيكون تحت مسمّى جديد هو «معهد الجزيرة للإعلام» ابتداء من شهر فبراير/ شباط من نفس العام. وعن هذا التحول يقول الدائمي إن "التغيير ليس فقط في الاسم، بل هو متعلق أساسا بالمحتوى والتوجه، وإذا لخصنا أهم ما سيميز معهد الجزيرة للإعلام عن مركز الجزيرة الإعلامي للتدريب والتطوير فإنه سيكون التالي:

- تحويل الخبرة إلى معرفة: وذلك من خلال تدوين تجربة الجزيرة واستخلاص الدروس منها. وكذا إثارة النقاش حول أهم القضايا المطروحة في الساحة الإعلامية.
- الشراكات مع المؤسسات الأكاديمية ومؤسسات البحث الإعلامي. وذلك عبر إطلاق برامج أكاديمية للإعلاميين واعتماد الشهادات والتعاون في مجال توفير المحتوى والخبراء، وهي شراكات تحقق الاستفادة المتبادلة.
- المساهمة في الارتقاء بثقافة الإعلاميين من خلال نشر الكتب والدوريات وتنظيم الملتقيات والمؤتمرات.
- مبادرات التطوير الإعلامي والتي ستعنى بتنظيم المسؤولية المجتمعية للمعهد، والبحث عن شراكات مع مؤسسات دولية رسمية وغير حكومية للقيام بأنشطة مشتركة .
- تقديم خدمات إنتاجية لأي جهات خارجية تطلبها من خلال وحدة إنتاج خاص.
- التدريب الإلكتروني وهو أمر سيسمح بالوصول إلى جمهور جديد في أماكن بعيدة.
- إعادة النظر في الدورات التدريبية وطرق تقديمها والمدربين بما يتناسب والوضع الجديد».

إشكالية الأسعار

يرفض الدائمي وصف الأسعار التي يطرحها المعهد بالـ«مرتفعة»، وخصوصا عند مقارنتها بأسعار المؤسسات المشابهة، ويؤكد على أن المركز ليس جهة ربحية بالأساس، بل هناك مراجعات مستمرة لأسعار الدورات لتناسب جميع الأطراف، وفي الوقت نفسه يوفر المعهد خصومات خاصة لفئات عديدة (الطلبة، المؤسسات ذات النفع العام، النشء، المؤسسات الإعلامية الناشئة.. إلخ). كما يطلق من حين لآخر مبادرات خدمة مجتمعية، مثل سفراء الجزيرة التي تقوم على التدريب التطوعي أو الدورات المشتركة مع منظمات غير حكومية.

خلال إحدى الدورات التي يقدمها معهد الجزيرة للإعلام.

الصحافة والتعليم الإلكتروني.. ماذا يقدم كلاهما للآخر؟

ياسر درغام

لم يبدأ التعليم الإلكتروني فجأة على الإنترنت، إنما كان له خطوات شقّ بها أصحابها طريقا مختلفا لنشر المعرفة أولا وصقل المهارة ثانيا.

» منحنا التعليم الإلكتروني كصحفيين القدرة على تنمية مهاراتنا الصحفية، وخصوصا لدى المراسلين في مناطق التوتر الذين تصعب تنقّلاتهم لغرض التدريب، كما ساهم في تنمية مهارات مصادرنا في كل مكان وفي أي وقت».

لقد تعامل جميعًا تقريبا مع ما يسمى بالتعليم الإلكتروني، فهذا المصطلح يطلق على كل الأدوات التي يمكن استخدامها لتطوير وتحسين عملية التعلّم بشرط أن تكون هذه الأداة إلكترونية، وبناء عليه فإن كل الأجهزة التي تعاملنا معها مثل الداتا شو والأقراص المدمجة (CD) وأجهزة الكمبيوتر، هي أدوات إلكترونية واستخدامها في عملية التعلم يجعل منها جزءا من التعليم الإلكتروني. إذاً فالتعليم الإلكتروني ليس مرتبطا بظهور الإنترنت بل ارتباطه قائم بالفعل مع كل ما هو إلكتروني.

هناك فرق بين مصطلحي التعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد. فالأول قد تستخدمه الجامعات حتى مع التدريس الحضوري لكن المصطلح الثاني مرتبط بالدراسة بعيدا عن مصدر التعلم، والذي بطبيعة الحال قد يستخدم وسائل إلكترونية عديدة.

بعيدا عن هذين المصطلحين -وإن كان لابد من تقديم عنهما- إلا أن أكثر ما يهمنا في هذا السياق هو ما ظهر في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين وهو ما يعرف بمبدأ «MOOC» اختصارا لـ «Massive Open Online Courses». ويمكن تفسيرها بالتالي:

«Massive»: تعبر عن الضخامة المفترضة من خلال عدد الدورات الهائل وكذلك عدد المشاركين في هذه الدورات.

«Open»: تعبر عن المرونة المتعلقة بهذا النوع من الدورات، إذ ليس لها شروط التحاق ويمكن لأي كان أن يشترك بها. كما تعبر عن مجانيتها، وأحيانا تُضاف أسعار محدودة لبعض الدورات إن رافقها شهادات معتمدة من المؤسسة التي تقدم الخدمة التعليمية.

«Online»: تعبر عن سهولة الوصول لها عبر الإنترنت.

«Courses»: وهي شبيهة بالمواد الخاصة بالجامعة، إلا أنها لا تعتمد نظام الوحدات المعمول به في الجامعات، وغالبا ما يتم دراسة كلّ مادة بشكل منفصل دون متطلبات سابقة.

يُقدَّم هذا المحتوى الضخم من الدورات التدريبية عن طريق منصات إلكترونية تختلف باختلاف المجالات والتخصصات التي تغطيها. ويلاحظ المتتبع للخط الزمني لتطور التعليم الإلكتروني أن البدايات كانت مع التخصصات النظرية والجوانب الأكاديمية، وذلك بسبب محدودية الأدوات في ذلك الوقت. لكن خلال السنوات الأخيرة ومع وجود الكثير من الأدوات التفاعلية والمحاكية للواقع أصبح تقديم دورات عملية متخصصة أمرا أكثر سهولة، وهو ما جعل كثيرا من رواد الصحافة والإعلام في العالم يتساءلون عن إمكانية الاستفادة من هذه الوسائل والأدوات في التدريب والتعليم الصحفي الذي أثمر العديد من المنصات التعليمية التي تُعنى بالصحافة.

جدير بالذكر أن التعليم الإلكتروني قد قدم خدمة عظيمة لنا كصحفيين في كل مكان في العالم حين مَنحنا القدرة على تنمية مهاراتنا الصحفية، خصوصا لدى المراسلين الصحفيين في مناطق التوتر والذين تصعب أحيانا عملية نقلهم لغرض التدريب، كذلك أعطانا القدرة على تنمية مهارات مصادرنا في كل مكان وفي أي وقت.

تهتم منصة «Lynda.com» بالتدريب على المهارات المتعلقة بالتشغيل الفني مثل التصوير والمونتاج والإبداع الإعلامي. شاترستوك.

ضمن برنامج التعليم الإلكتروني (MOOC)، يحضِّر آدم فان آرسدالي، الأستاذ في معهد ويليسلي، دروسا في العلوم لطلابه. تصوير سوزان كريتر. غيتي

يعطي «MOOC» الفرصة لكل من لديه علم بالصحافة، فما يتعلمه الصحفي من ممارسته اليومية يمكن أن يقدمه لغيره من الصحفيين عبر منصات التعليم الإلكتروني المفتوحة. حينما تبدأ تجربة تَعلُم مهارة صحفية جديدة عن طريق التعليم الإلكتروني، ستكتشف أن كل صحفي سيتعامل مع الأمر بشكل مختلف وبأسلوب مغاير، لكن دعني أفاجئك لأنك ستجد التعليم الإلكتروني يتسع لأساليب تعليمهم المختلفة. ابحث أيضا عن التفاعل وهو أحد أهم المميزات التي أصبحت جزءا من فكرة التعليم الإلكتروني، فوجود بيئة اجتماعية للنقاش والتفاعل هو أمر هام حتى وإن كانت افتراضية عبر الإنترنت.

ولأن بيئة التعلم هذه غاية في الأهمية لذا عليك دوما استثمارها والتساؤل عن كل ما لا تعرفه سواء في مجال دراستك أو حتى عن طريقة تعاملك مع المنصة، فالسؤال بالتأكيد ليس عيبا.

لكن رغم كل ذلك -وكصحفي- فإنك تعلم أن القصة المنقوصة هي قصة غير واضحة وبالتأكيد هي قصة مزعجة للجمهور، كذلك إن لم يكن التعليم الإلكتروني واضح الأهداف، فسيكون كارثة تعليمية. لذا احرص على البحث عن المنصات التي تقدم مهارات محددة والتي لا تعدك بتعلم كل شيء.

تذكَّر أن التعليم الإلكتروني هو عملية ذاتية الاعتماد، أي أنها تحتاج إلى اعتماد المتدرب على نفسه للتعلم واكتساب مهارة جديدة وألّا يركن تماما إلى المدرِّبين والمحاضرات.

ورغم انتشار المنصات المختصة بالتعليم الإلكتروني بشكل كبير واعتماد الكثير من الجامعات عليه كجزء من أدوات التعليم للطلبة، لكن ما زالت التخصصات العملية والنوعية تمثل تحديا أمام رواد صناعة التعليم الإلكتروني.

مع هذا، فهناك محاولات مختلفة لإيصال المهارات والتخصصات الإعلامية والتدريب عليها من خلال العديد من المنصات مثل:

«Coursera»: أقرب لتقديم جوانب أكاديمية منها إلى مهارات عملية.

«Udemy» و «Lynda»: منصتان تهتمان بالتدريب على المهارات المتعلقة بالتشغيل الفني مثل التصوير والمونتاج والإبداع الإعلامي.

أما فيما يتعلق بمهارات العمل الصحفي، فمعظم المنصات التي تقدم تدريبا في هذا المجال هي منصات مرتبطة بجامعات أو مؤسسات تعليم صحفية مثل «Poynter News University». وتكمن أهمية مثل هذه المنصة أنها متخصصة بشكل رئيسي بمهارات العمل الصحفي.

ما زال مجال التعليم الإلكتروني في تطور مستمر خاصة مع ظهور تقنيات مثل التصوير 360 درجة وأدوات محاكاة الواقع. رويترز.

جدير بالذكر أيضا أن معهد الجزيرة للإعلام يعمل على مشروع نوعي للتدريب الإلكتروني باللغتين العربية والإنجليزية يختص بالصحافة والإعلام بمفهومهما الواسع. ويعتمد المشروع على الكثير من الأدوات التقنية والتفاعل بين المدربين والمتدربين وخلق بيئة تدريب تفاعلية عبر الإنترنت، تتيح للصحفيين والمهتمين بالإعلام والصحافة التواصل معاً في أي مكان بالعالم.

تقدِّم معظم منصات التعليم الإلكتروني دورات في الكثير من المجالات ومنها بلا شك الصحافة، لذا يكفيك فقط أن تبحث عن الدورات التي تتعلق بالصحافة في هذه المنصات وإليك أفضلها:

udemy.com
alison.com
lynda.com
coursera.com
skilledup.com
futurelearn.com

ختاما ما زال هذا المجال في تطور مستمر خاصة مع ظهور تقنيات مثل التصوير 360 درجة، وأيضا أدوات محاكاة الواقع التي تقدم لك تمارين حقيقية مشابهة جدا لما يمكن أن تفعله كصحفي في عملك اليومي.. ومن يدري ما قد يحمله لنا المستقبل في هذا المجال؟

وإن كان من جواب فهو أن الصحافة تمثل تحديا حقيقيا لصناع التعليم الإلكتروني ودافعا لهم في ذات الوقت لإنتاج منصات تخدم الصحافة والصحفيين في كل مكان وتصنع لهم عالما تدريبيا يمثل لهم بقعة الضوء التي ينيرون بها طريق الحقيقة أمام جمهور عريض باتت الحقيقة عنده غاية يصعب الوصول إليها.

التجديد في كليات الإعلام الأردنية

محمد خالد

"الصحافة ملكة كالشعر والموسيقى، لكن الدراسة الأكاديمية يمكن أن تهيئ طلبة الإعلام النابهين والجادين في التعلم للانخراط بسوق العمل والتدرج صعودا حسب قدرة كل خريج"

تخضع العلوم الصحفية لرؤية ومهارات المعد أو المنتج في تكوين المادة أو الرسالة، ولذا فإن الصحافة والإعلام هما من أكثر التخصصات الجامعية صعوبة فيما يتعلق بتحديد مراجعها ومصنفاتها العلمية. وهي لا تستند كغيرها من العلوم إلى قوانين ثابتة ومعايير مسلَّم بها. وهنا تبرز أهمية الخلفية أو الإطار المرجعي لكل من يعمل في هذا المجال سواء أكان مبتدئا أم محترفا.

تعاني المؤسسات الإعلامية اليوم من فرط الجدل حول أهمية أن يكون العامل في الإعلام من الدارسين لهذا التخصص أم لا.

وهنا تجدر العودة إلى ما يتعلمه الطلبة في أقسام وكليات الإعلام في مختلف الجامعات العربية وما يطبق في المؤسسات الإعلامية.

دورات تدريبية في معهد الإعلام الأردني. الجزيرة

لقد عكفت الجامعات في إعداد خططها الدراسية لطلبة الإعلام في تخصصات الإذاعة والتلفزيون والصحافة والعلاقات العامة، على الجوانب النظرية والأساسيات من المهارات الصحفية.. فهل تلبي هذه الخطط وما تحتويه متطلبات سوق العمل؟ وهل تعمل على إعداد مخرجات قادرة على التعامل مع واقع وطبيعة هذا السوق؟

لكليات الإعلام الأردنية أهمية في حقل التكوين الصحفي، بيد أنها هي الأخرى تعاني مما تعانيه نظيراتها في العالم العربي ما بين النظري والتطبيقي. وللتعرف أكثر على بانوراما التعليم والتطبيق فيها، فقد سألنا بعض خرّيجيها عن مدى مواكبة المناهج المدرّسة للسوق ومدى الاستفادة من العلوم التي تلقوها على مدار أربع سنوات في الجامعات؟

اليرموك.. الدوران والعودة لنفس النقطة

في كلية الإعلام بجامعة اليرموك الأردنية، يوجد أربعة وعشرون مدرسا لمختلف التخصصات، هم في غالبيتهم من الأكاديميين وبعض من عملوا في حقل الإعلام منذ سنين طويلة تطور فيها مفهوم الرسالة الإعلامية وتطورت معها الوسائل والأدوات في سوق العمل.

يجد عبد الجبار حسين، خريج صحافة من جامعة اليرموك، أن تطوير الأستديوهات والتقنيات في جامعته وفّر له فرصة للتدرب على معدات حديثة وأن محاولات الجامعة في جلب بعض العاملين في حقل الإعلام لإعطاء محاضرات للطلبة أكسبته قدرا جيدا من ملامسة الواقع، إلا أنها ليست كافية في تبيان الصورة الحقيقية.. فلا تكفي محاضرة أو اثنتان في تهيئة الطلبة للواقع الذي ينتظرهم. لكن إتاحة الفرصة للطلبة للتدرّب في المؤسسات الإعلامية خلال فترة الدراسة، من شأنه أن يخلق توازنا بين النظرية والتطبيق.

يتطلب العمل الأكاديمي من المدرسين إعداد رسائل بحثية بشكل دوري، وهو ما يعكف عليه الأساتذة والمدرسون، لكن فائدة هذه البحوث تقتصر على معد البحث ولا تُنقَل إلى الطلبة.

وهنا يبرز تساؤل يطرحه أكاديمي انضم حديثا إلى طواقم التدريس في جامعة اليرموك بقسم الصحافة والإعلام حول ضرورة تفريغ مدرسي الإعلام في فترات متفاوتة للعمل في المؤسسات الإعلامية ليكتسبوا مزيدا من الخبرات التطبيقية والعملية التي يمكن أن تكون مصدرا مهما في سلك التعليم ونقل تجارب واقعية لطلبتهم تضعهم على بداية الطريق للانخراط في سوق العمل وتذلل الكثير من الصعاب التي قد يواجهونها مستقبلا.

التجديد في كلية الإعلام بجامعة اليرموك كان في الكادر الذي ضمت إليه الجامعةُ خرّيجيها دون أن تتفطّن لمسألة نقص الممارسة، الأمر يعيد الجدل إلى الدائرة الأولى وهي عدم ممارسة المدرّس للمهنة.

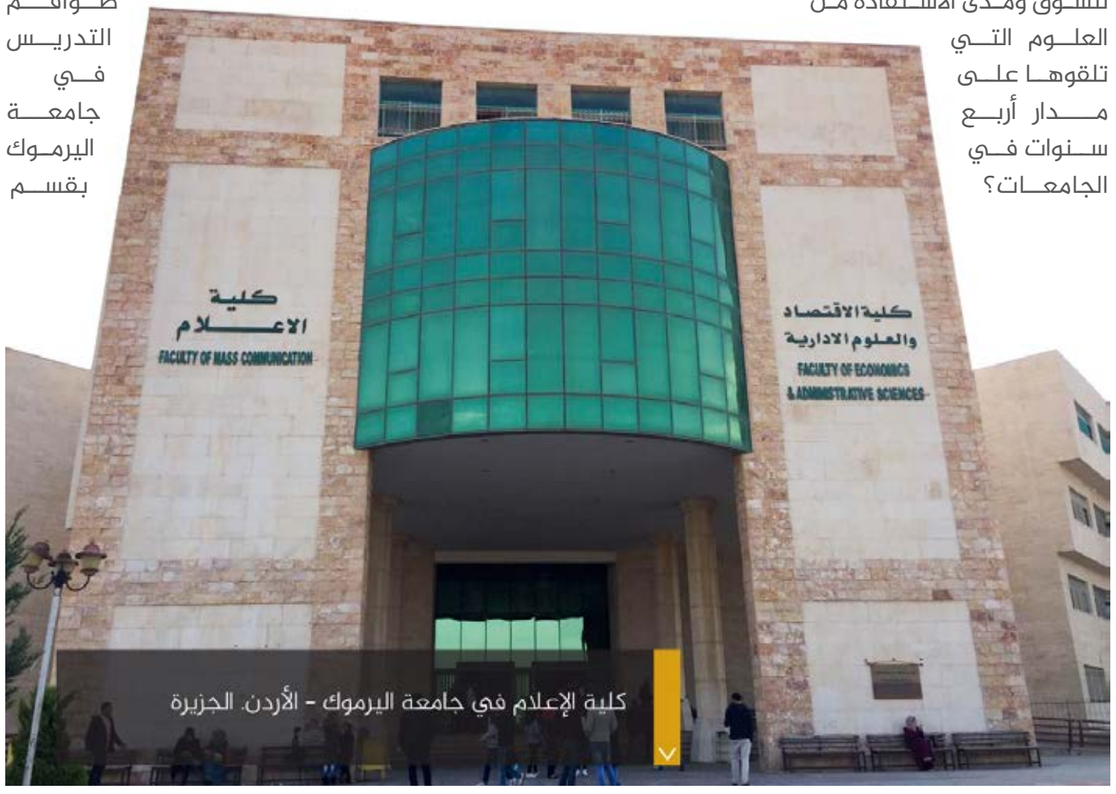

كلية الإعلام في جامعة اليرموك - الأردن. الجزيرة

الزرقاء الأهلية.. تحديثات شكلية

كلية الإعلام في جامعة الزرقاء الأهلية الأردنية لا تزال تدرِّسه (الإعلام) دون فرز للتخصصات، بحيث يدرس الطالب المواد مجتمعة فينهل من كل تخصص الشيء اليسير لكنه لا يستطيع تكوين فكرة واضحة عن أي من فروع الإعلام ساعة تخرجه. كما أن عشرة من المدرسين الذين يعكفون على تعليم الطلبة هم بجلهم من الأكاديميين الذين لم يمارسوا العمل الصحفي بشكل دائم، ما يعني عجزا واضحا في مواكبة ثورة الإعلام لاسيما في عالم التواصل الاجتماعي المفتوح.

يقول فراس صلاحات، وهو

مذيعة الجزيرة خديجة بن قنة خلال دورة تدريبية في معهد الإعلام الأردني. الجزيرة

دورات تدريبية في معهد الإعلام الأردني. الجزيرة

صحفي تخرج منذ عام ونصف، إنه بإمكان الجامعات توفير تدريبات من خلال اتفاقيات تبرمها مع المؤسسات الإعلامية، إذ تنحصر تجارب المدرسين على العمل في الصحافة المكتوبة التي يتقلص فيها هامش الحرية في ظل بروز العمل الإعلامي الإلكتروني والسرعة في تداول الأخبار ونقلها وارتفاع هامش الحرية في مواقع التواصل الاجتماعي.

وتظل القوانين والتشريعات وأخلاقيات العمل المهني واحدة من الثوابت التي يمكن أن يرتكز عليها العامل في الإعلام مهما تغيرت الظروف والتقنيات وهي برأي صلاحات، تصلح لكل زمان ومكان .

أما عن قدرة كليات الإعلام على تهيئة الخريجين لسوق العمل فيرى علاء عواد، المدرس السابق في جامعة الزرقاء الأهلية الأردنية أن المناهج الأكاديمية لا تخلق صحفيين لأن الصحافة ملكة كالشعر والموسيقى ولكن الدراسة الأكاديمية يمكن أن تهيىء طلبة الإعلام النابهين والجادين في التعلم للانخراط بسوق العمل والتدرج صعودا حسب قدرة كل خريج...»

أما أمجد عمر صفوري، عضو هيئة تدريس في كلية الصحافة والإعلام بذات الجامعة، فيقول "إن المناهج الأكاديمية في كليات الإعلام وأقسامه في المملكة تشهد تحديثات مستمرة حتى تواكب التطورات في مجال الإعلام بمختلف فروعه، إلا أن هذه التحديثات قد تكون شكلية لا تلامس المضمون الحقيقي الذي يحتاجه الطالب الذي يشهد تطور الإعلام ويلمسه في حياته العادية، بينما بعض الخطط الدراسية بعيدة بعض الشيء عن مجاراة هذا التطور، لاعتمادها بالدرجة الأولى على المضمون التقليدي في التدريس وليس على التدريب العملي المصاحب للتدريس".

المعهد الأردني للإعلام.. المفاتيح في الأيادي

وعلى عكس التجارب السابقة في محدودية المقدار العملي في الخطط الدراسية جاءت تجربة معهد الإعلام الأردني الذي بدأ تدريس الماجستير بالإعلام في الأردن بالتعاون مع الجامعة الأردنية.

اعتمد المعهد على برامج عملية في تطوير أداء الطلبة واستند إلى مناهج تطوِّر مهارات البحث والكتابة الصحفية وإرساء المعايير الأخلاقية للصحافة لدى الطلبة.

عن تجربته في المعهد يقول معتز نعواش، أحد خريجي المعهد عام 2015 "إن التدريس في معهد الإعلام الأردني يركز في جزء كبير منه على التعليم العملي أكثر من النظري الأكاديمي، والتركيز أكثر على أدوات الإعلام الرقمي بوجود مادتين أساسيتين لهذا الغرض تحتوي على الأدوات الأساسية للتصوير والمونتاج ووضع المحتوى على الإنترنت.. مناهج المعهد بشكل عام تعطي كل مفاتيح العمل الإعلامي إن كان مكتوبا أو إذاعيا، وهي لا تصنع إعلاميا إنما تصنع مشروع إعلامي يمتلك مفاتيح الأدوات الإعلامية كاملة وعليه تطويرها للعمل في سوق الإعلام".

أما عبير الكالوتي، إحدى خرّيجات الدفعة الأولى من المعهد عام 2011، فقالت إن المناهج اعتمدت على الجانب التطبيقي مباشرة دون الالتفات إلى التعريفات والنظريات، وهو ما يحتاجه الطالب في مرحلة ما بعد البكالوريس حيث وضعتهم المواد في المعهد على الطريق العملي منذ اليوم الأول.. رغم أن الأمر يبدو كسيف ذي حدين، فهو من جهة يضع الطلبة من خريجي التخصصات الأخرى أمام عالم مجهول، ومن جهة أخرى يستطيع دارسو الصحافة مواكبة المناهج بسهولة.

استقطب المعهد شخصيات إعلامية مرموقة على مستوى العالم من مناطق مختلفة وبشكل دوري لينقلوا خبراتهم للطلبة بين الحين والآخر وهو ما ساهم في إثراء تجربة الدارسين. تضيف الكالوتي أن الجانب النظري ركز على مفصليات العمل المهني وما قد يواجه الصحفي في الميدان خاصة تلك الأمور المتعلقة بالجانب التشريعي والأخلاقي لمهنة الصحافة.

استخدمت المناهج النظرية في المعهد أسلوبا محاكيا للواقع بحيث وضعت الطالب في العوامل التي تحيط بإنتاج المادة الصحفية ليلمس الطالب تجربة تشبه إلى حد كبير التجربة في سوق العمل.

وتدلل الكالوتي على تلك المحاكاة بعامل الوقت، حيث كانت تطلب من الطلبة مواد صحفية في إطار زمني محدد ويجب الالتزام بهذا الإطار، بالإضافة إلى مراعاة خط التحرير في المؤسسة الصحفية ومحاولة الطالب أن ينهي المطلوب منه في ظل هذه العوامل لينال الدرجة وفقا لالتزامه بتحقيق الشروط والإيفاء بمتطلبات المنتج الصحفي".

دورات تدريبية في معهد الإعلام الأردني. الجزيرة

تدريس الإعلام في أفريقيا والخروج من المركزية الأوروبية

غاريث فان نيكرك

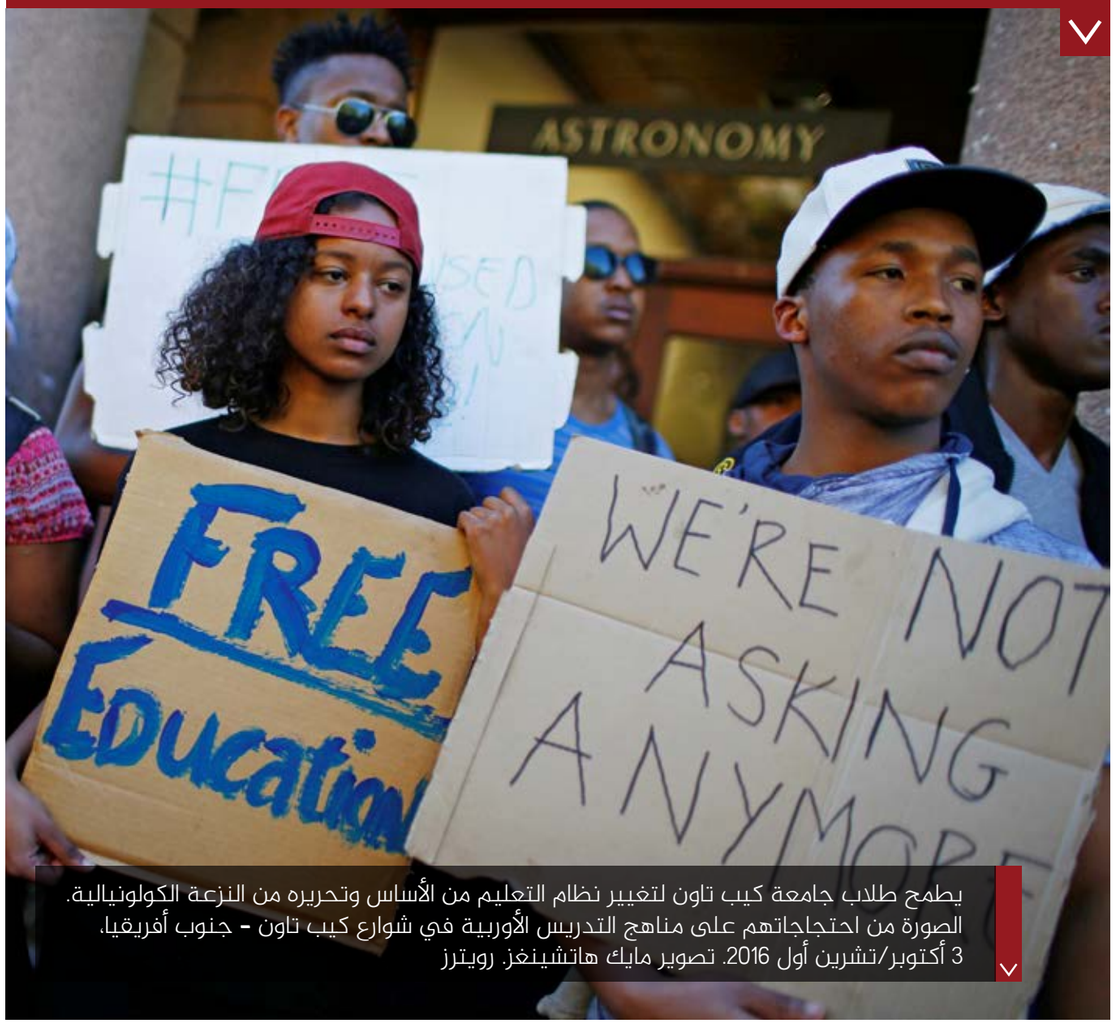

يطمح طلاب جامعة كيب تاون لتغيير نظام التعليم من الأساس وتحريره من النزعة الكولونيالية. الصورة من احتجاجاتهم على مناهج التدريس الأوربية في شوارع كيب تاون - جنوب أفريقيا، 3 أكتوبر/تشرين أول 2016. تصوير مايك هاتشينغز. رويترز

يبدو أنّ تدريس الإعلام في أفريقيا لا يزال عالقا في مناهج النظام الكولونيالي الأوروبيّ، ونكاد لا نعرف سوى القليل عن الإنجازات المهمّة الهادفة إلى التخلّص من النزعة الكولونياليّة في نظم التدريس في مختلف الجامعات في القارة السمراء. ويمكن في الواقع لأي متابع لوتيرة الحراكات الطلابيّة في جنوب أفريقيا أن يدرك أنّ التعليم قد وصل إلى نقطة تحوّل مهمّة ستشهد أفول تلك الأنظمة التي تسعى للحفاظ على سياسات التعليم البائدة التي رسّختها الثقافات الأوروبية السائدة.

يشير وينستون مانو في دراسة أعدّها بعنوان «إعادة النظر في تدريس تخصصات الصحافة والإعلام في أفريقيا» أنّ المناهج الدراسيّة القديمة كانت «تُقحَم» إقحاما في معاهد التدريب، وأنّ معظم المدرسين كانوا قد تلقّوا تعليمهم في الغرب أو وفق المناهج الغربيّة أيضا، وقد ترافق هذا مع ضعف كبير في التجهيزات والمرافق والتمويل ونقص في عدد المدرسين والمدربين. لكن وبعد انقضاء عقود على هذه الحال فليس هناك توافق بعدُ على الكيفيّة التي يجب اتباعها لتدريس الإعلام، وقد نشأ عن هذا اختلاف التوجّهات ونقاط التركيز في برامج تدريس الصحافة والتواصل والإعلام.

ولا يزال الخلاف حول ما يمكن اعتباره أفريقيا عاملا أساسيًا فيما يجب إدراجه أو تجنّبه في برامج تدريس الصحافة الأفريقيّة ما بعد-الكولونياليّة. ولا يقتصر هذا الجدال على تناول مسائل تتعلّق بتحديد ما يجب أن يتمتّع به المدرّس في مجال الصحافة في هذا الوقت، أو مفهوم الصحفي الناشط في القارة الأفريقية، بل إنّ هذا الجدال يعود إلى تحديد جوهر أن يكون المرء أفريقيا في المقام الأول.

هل يمكن مثلا أن تُصنّف أعمال الأفارقة البيض الذي وُلدوا ونشأوا في أفريقيا على أنّها أفريقيّة؟ وماذا عن أعمال الأفارقة في المهجر؟ وهل يجدر إدراج بعض أعمال السود في أميركا في المناهج المحليّة في أفريقيا؟ هل تسهم اللغة الإنجليزيّة في تعزيز الأجندة الكولونياليّة في هذه القارّة التي تمتاز بتنوّع لغويّ هائل؟

لقد كانت هذه الأسئلة بالغة الحساسيّة موضوعَ دراسة أجريت مؤخّرا شارك فيها 31 أكاديميًّا يعملون في تخصّصات الإعلام والصحافة في أفريقيا الجنوبيّة، وقد أشرفت عليها بيفلين دوب، الأستاذة في جامعة فيندا (University of Venda). كان العديد من الأسئلة المطروحة والإجابات التي تم الحصول عليها يستحقّ في الواقع دراسة أكبر حجما بكثير من هذه الدراسة، ومع ذلك فإنّ ما ورد فيها يكشف ولا ريب عن أزمة حقيقيّة في التعليم في أفريقيا الجنوبيّة وجامعاتها، وهذه الأزمة تدور حول سؤال: الأفرقة أم نزع الطابع الغربي؟ وتشير نتائج الدراسة إلى أنّ الباحثين في تخصّص الصحافة لا يفسّرون «نزع الطابع الغربيّ» أو (De-Westernization) على أنّه التخلّص الكامل من الفلسفات ونظريّات المعرفة الغربيّة من مناهج تدريس الصحافة، كما أنّهم لا ينظرون إلى عمليّة «الأفرقة» (Africanization) على أنّها الاكتفاء باعتناق القيم والأعراف الثقافيّة لشعوب القارّة الأفريقيّة. وتشير النتائج إلى أنّ عمليّة الأفرقة تأخذ بالاعتبار ذلك التنوّع الواسع في أفريقيا على مستوى الثقافة واللغات والعادات.

أمّا الآراء العنصريّة التي تدعو إلى أن تكون أفريقيا منغلقة على نفسها فقد كانت محلّ رفض الجميع في الدراسة، وهذا ما دعا الباحثة دوب إلى أن ترى أنّ الثقافة الأفريقيّة «ليست جامدة، بل إنّ الثقافات الأفريقية مزيج غنيّ من التأثيرات من داخل القارّة وخارجها». وهذا الاعتراف بالعولمة وتأثيرها الذي لا يمكن إنكاره على أفريقيا ينطبق كذلك على اللغات، إذ أشار الكثير من الأكاديميين المشاركين في الدراسة إلى ضرورة استخدام اللغات التي ورثها الأفارقة عن الحقبة الكولونيالية وذلك لأنّ هذه اللغات قد باتت جزءًا أساسيًا ومن الهويّة الأفريقيّة ما بعد الكولونياليّة.

أمّا الفلسفة الأفريقيّة، ذلك الحقل الذي يدور جدلٌ كبيرٌ حتّى على اسمه، فقد احتلّ الحديث عنها أولويّة بارزة في إجابات جميع المشاركين في الدراسة تقريبا، إذ أكّدوا على أنّ الأعمال التي أنجزها أولئك المعنيّون بحقل الفلسفة الأفريقيّة وتدريسها هو الدليل الأكثر أهميّة في الوقت الحاضر والذي يجدر أن يتمّ الاعتماد عليه في تحديد المسار الذي يجب أن يسلكه تعليم الصحافة والإعلام في القارّة الأفريقيّة.

وقد نظرت شخصيًا إلى الخطّة الدراسيّة كطالب للفلسفة الأفريقيّة في جامعة جنوب أفريقيا (UNISA)، وتعرّفت إلى المشروع الذي يعمل عليه مختصّو الفلسفة الأفريقية. هذا المشروع الفلسفيّ ضخمٌ بالفعل، ويتعرّض لتحدّيات وانتقادات من قبل الأقران ذوي التوجّهات الغربيّة في كلّ مرحلة من مراحل تطوّره، ولكنّ هذا المشروع الذي يسعى إلى تحديد الشكل الذي يجب أن يصل إليه التعليم في أفريقيا يدلّ على منهجيّة تقدّمية غير مسبوقة فيما يتعلّق بالتعليم.

ولكن ما الذي يحدث حقًّا بخلاف هذا الجدال؟ إنّ صفة «الأفريقيّ» بذاتها، أمر إشكاليّ، وهذه حقيقة لا يمكن إنكارها، ولكنّ هل حان الوقت الآن للتوقّف عن الجدال والتركيز بدل ذلك على الكفاح من أجل التخلّص من بقايا الاستعمار، وذلك عن طريق رفض السماح للقوى الاستعماريّة السابقة بالاستمرار بفرض هيمنتها على قطاع التعليم؟

قد يرى الطلبة الناشطون في حراك «فلتسقط الرسوم الجامعيّة» (#Feesmustfall) أنّه لا يمكن تضييع المزيد من الوقت. ولقد شهدنا مطلع هذه السنة، كيف أثار آلاف المتظاهرين في العديد من الجامعات الرعبَ حين قاموا بإشعال النيران في مكتبات الجامعات، مطالبين بتغيير المناهج والتخلّص من النزعة الكولونياليّة فيها.

لا شكّ أنّ ما قام به أولئك الطلّاب قد جنح إلى التطرّف، ولكن من المفروض أن يسترعي هذا التصرّف الانتباه، وقد كان لهم ذلك، على الصعيد العالميّ. يرى أولئك الطلبة ضرورة تنقية المكتبات من المصادر الكولونياليّة كي تكون الظروف البحثيّة مناسبة لجيل جديد من المفكّرين. وقد يتساءل البعض منّا قائلًا: «لكن وماذا عن المعلومات التي ستضيع وتلتهمها النيران أمام أعيننا؟، وقد يقول بعض الانهزاميين: «ليس بالإمكان أن نمحو الماضي»، وقد يرى آخرون أنّ هذه الجهود عبثيّة وطفوليّة وليست سوى ردود فعل عابرة.

إنّ ما حصل هو استجابة تنمّ عن حالة من الإحباط والغضب حيال الوضع القائم الذي قد يجهض سنوات من الجهد والعمل الذي بذلته المدارس والجامعات لإعادة كتابة الخطط الدراسيّة والمناهج. لكن ثمّة أمر آخر قد يكون مقلقًا أكثر، فالطلبة على حقّ، والكارثة حقيقيّة. ولتوضيح حجم المشكلة يكفي أن نشير (وفق دراسة لموكاسا وبيكر عام 1992) إلى أنّ 20 بحثا أكاديميًّا اختيرت عشوائيًّا من مؤتمر للتواصل والإعلام عقد في نيجيريا عام 1987، قد كانت الاقتباسات من مصادر غربيّة تشكّل 87 بالمئة من مجمل النقول الواردة فيها.

ولقد حاولت منظّمات دولية مثل اليونسكو أن تعالج المشكلة عن طريق تقديم «مناهج أنموذجيّة»، حيث يبقى السؤال هو كيف يمكن لتعليم الصحافة والإعلام في القارّة الأفريقيّة وخارجها أن يستمر في تجديد نفسه. وقد سعى المؤتمر التدريبيّ الأخير، والذي جاء بعنوان «الورشة الأفريقيّة للإنتاج الإعلاميّ المهنيّ» والذي دعي إليه المشتغلون في تعليم الصحافة والطلبة والصحفيّون الصاعدون، إلى التفكير بحلّ هذه المشاكل عبر حلول بنّاءة يقدّمها أفضل المختصّين في هذا القطاع.

ورغم ما يظهره البعض من رفض لمحاولات «عولمة» المناهج أمام التحرّكات الكبرى الساعية للتوطين، أو تعزيز الهويّة المحليّة، إلا أنّه من الضروري أن تشهد القارّة الأفريقيّة المزيد من مثل هذه المؤتمرات والورش، لتكون فرصة للنقاش في بيئة آمنة ومفتوحة حول القضايا والخلافات، والتي يمكن أن يشارك فيها الشباب للنقاش مع الأساتذة والخبراء، من أجل التوصّل لبناء حالة جديدة، تكون أفريقيّة بامتياز، على افتراض إمكانيّة وجود أمر كذلك.

من الطبيعي أن يكون هناك ردود فعل محلية تطالب بتغيير المناهج والتخلص من النزعة الكولونيالية فيها، نظرا لما عاناه سكان القارة الأفريقية من ممارسات عنصرية على مدى عقود. شاترستوك.

مؤسّسات الأخبار العريقة في أوروبا.. أفكار جديدة وإجابات قليلة في عصر التشويش الإلكترونيّ

مقر صحيفة لوموند الفرنسية بباريس. 25 يونيو/حزيران 2010. تصوير فيليب ووجازير، رويترز.

تشان وانغ

صحيحُ أنّ الأمر بات ممجوجًا من كثرة التكرار، ولكن لا مفرَّ من تكرار هذه الحقيقة من جديد هنا: لقد أعلنت ثورة الإعلام الرقميّ الانقلاب على كلّ ما يمثّله كبار الناشرين أصحاب العراقة في هذا المجال لعقود عديدة: الإنتاج القويّ المطبوعات، وعائدات الإعلانات، وقاعدة من القرّاء المخلصين الذين يفضّلون الحصول على أخبارهم مباشرة من مؤسّسة الأنباء المفضلة لديهم، وحتّى الكلمة المكتوبة التي كانت صاحبة الحضور الساحر في الأيام الخالية.

صدر تقرير جديد عن معهد رويترز فيه تفصيل لهذه التغيّرات التي طرأت على 25 مؤسسة من مؤسسات الأنباء الخاصّة العريقة في ست دول أوروبيّة، إذ يؤكّد هذا التقرير تلك التوجّهات المألوفة في عالم النشر الرقميّ. ومن خلال عشرات المقابلات التي أجريت مع كبار المدراء والمحررين ومسؤولي الإستراتيجيات، فإنّ التقرير يلقي الضوء على مبادرات جديدة قد أقدمت عليها العديد من هذه المؤسسات بهدف وضع عمليّاتهم المتعلقة بالأخبار في المسار الرقميّ الصحيح، رغمَ أنّه ليس ثمّة إجماع، بطبيعة الحال، على ماهيّة هذا المسار «الصحيح» وما يجب أن يكون عليه. (وقد حاول المؤلفون التركيز بشكل متوازن بين الصحف الرسميّة وقنوات البثّ التجاريّة والصحف الإقليميّة، وعليه فإنّ التحدّيات تتباين من قطاع إلى آخر).

ففي فنلندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وبولندا والمملكة المتحدة كانت الصحف وقنوات البثّ التجاريّة مجتمعةً تصل إلى عدد أكبر من الناس عبر الإنترنت مقارنة بوسائل الإعلام العامّة حين يتعلّق الأمر بالأخبار، وإنّ عددا كبيرا من النّاس لا يزالون يحصلون على الأنباء من

هذه المصادر عبر الإنترنت لا عبر وسائل الإعلام الاجتماعيّ. كما أنّ النماذج المدفوعة تحظى بالمزيد من الشهرة، وهنالك المزيد من التركيز على الوصول إلى جماهير أصغر حجما، ولكن أكثر ولاء، عبر الإنترنت.

بالنسبة لمعظم مؤسّسات الأنباء التي تناولها التقرير فإنّ 10 إلى 20 بالمئة من عائداتها آتية من الوسائل الرقميّة- وهي نسبة متدنّية بشكل عام لقنوات البثّ. يقول أحد العاملين في إحدى القنوات، والذي فضّل عدم ذكر اسمه: «إنّ التلفاز لم يشهد بعدُ نفس التراجع الذي شهدته الصحف.. وهذا يشكّل تحدّيا من عدّة أوجه لأنّ الحاجة ليست طارئة الآن، والفترة الزمنيّة أطول بكثير، وليس لدينا الآن حالة تفرض علينا أن نصل إلى حلّ عاجل.»

إنّ مؤسسات الأخبار مشغولة بإعادة ترتيب مواقعها الإلكترونيّة لتكون مناسبة للتصفّح بالهواتف المحمولة. وتبقى مسألة الاستفادة الماليّة من تصفّح الموقع على الهواتف المحمولة أمرا لم يتمّ البتّ به حتّى الآن. يقول أنتي هارالا، رئيس قسم الخدمات الرقميّة في صحيفة (Iltalehti) الفنلنديّة في حديث مع رويترز "إنّ أعداد الناس الذي يستخدمون الهواتف المحمولة في تزايد ولكنّنا لا نحقّق من ذلك العائدات التي نودّ الحصول عليها». ويقول شخص آخر في مقابلة مع رويترز، مفضّلاً عدم الكشف عن هويته: «أعتقد بكلّ صراحة أنّه ليس هنالك نموذج أعمال في هذا المجال»، وهذا رأي ينمّ عن إحباط وتشاؤم كبيرين.

وفيما يلي بعض الحالات المثيرة للاهتمام من خمس مؤسّسات أوروبيّة دخلت في الدراسة، ويمكن الاطّلاع عليها هنا.

توسيع قاعدة الجمهور الرقميّة، وتعزيز فرص الدعاية

أقدمت صحيفة لوموند الفرنسيّة على مشروعين رقميّين مهمّين: الأوّل هو مشروع Pixels التقنيّ والخاصّ بالألعاب في عام 2015، والثاني هو موقع (Les Décodeurs)، والذي أطلق بداية في عام 2014 وشهد توسعة وتطويرا عام 2016. يساعد الموقعان في توسيع قاعدة قرّاء الصحيفة بهدف تعزيز فرصها في الحصول على المزيد من عروض الدعاية. يقول نبيل واكيم، مدير قسم الابتكار التحريري في الصحيفة (وهو زميل سابق في موقع نيمان):

قمنا في موقع (Les Décodeurs) بتعديل نمط صحافتنا ليناسب قسما أكبر من الجمهور. ولا يعني هذا أنّنا عمدنا إلى التركيز على مواضيع سخيفة، وإنّما يعني أنّنا بدأنا باستخدام نماذج جديدة موجّهة للعرض على الإنترنت بشكل أساسيّ، لتوضيح مواضيع معقّدة بأبسط طريقة ممكنة. وأثناء عملنا على تطوير المشروع فإنّنا وصفناه مازحين بأنّه «النسخة الجدّية من BuzzFeed". كما ساهم فريق (Les Décodeurs) في العمل على مشروع «وثائق بنما» وحققوا نجاحا في توضيح هذا الشأن المعقّد بطريقة مفهومة. وقد كان تجاوب الجمهور مع هذه الجهود جيّدا جدا، إذ ولّد بين 10 إلى 15 بالمئة من الحركة على موقع صحيفة لوموند. أمّا صحيفة (Iltalehti) الفنلندية فقد أطلقت تطبيقا إخباريا مبسّطا اسمه (IL Pika) تعرض فيه 25 قصّة إخباريّة منتقاة بعناية، ويعدّ هذا التطبيق بديلاً للتطبيق الرئيسي للصحيفة :

تعدّ طريقة «إعادة التقديم» من الفرص المهمّة لمؤسّسات الأخبار لتستفيد من محتواها بطريقة فعّالة. ويقصد بهذه الإستراتيجيّة التي ذكرت كذلك في تقرير الابتكار الصادر عن النيويورك تايمز أن يتمّ إعادة تقديم المحتوى المتوفّر، على شكل تقارير خاصّة مثلاً، من أجل تلبية احتياجات وتفضيلات مجموعات مختلفة من المستخدمين. وهذا يتيح لمؤسسات الأخبار كذلك فرصة الاستفادة المادّية من المحتوى المتوفّر لديها أصلاً دون تكاليف إضافيّة تذكر.

يقدّم تطبيق (IL Pika) نظرة على أهمّ الأخبار خلال اليوم وأحدث القصص الإخباريّة، ويعرض التطبيق الأخبار في عدّة أقسام، فهنالك المواضيع الأساسية: الأخبار، الرياضة، الترفيه، ومنوّعات. وبوسع المستخدم الراغب في الاطلاع على المزيد من الموضوعات والمقالات أن يستخدم التطبيق الأساسي لصحيفة (Iltalehti)، علمًا أنّ المحتوى في كلا التطبيقين مجّانيّ.

تعامل بحذر مع منصّات التواصل الاجتماعيّ (وبالأخصّ فيسبوك وغوغل)

تشعر المؤسّسات الإخباريّة بشكل عام بأنّه ليس من الممكن التغيّب عن فيسبوك

بائع صحف يعرض صحيفة لاريبوبليكا الإيطالية التي ضمت مؤخرا فريقا مختصا بالإعلام الرقميّ يتألف من 30 شخصا. 25 يونيو/ حزيران 2016. تصوير لاورا ليزا. غيتي.

مثلًا، أو عدم التفاعل مع تلك المبادرات والخدمات التي تقدّمها غوغل، مثل صفحات الموبايل المسرّعة (Accelerated Mobile Pages)، ولكنّها متردّدة في الوقت نفسه خشيةَ أن تفقد سيطرتها على علاماتها التجاريّة وقدرتها على توليد الأرباح. وقد رفضت بعض المؤسسات بشكل قاطع أن تنشر قصصها الإخبارية من خلال خدمة المقالات الفورية على الفيسبوك أو أن تنشئ صفحات خاصّة بها على صفحات الموبايل المسرعة من غوغل. يقول جين-لوك بريس، نائب المدير العام لمجموعة لا فيغارو:

ما من شكّ بأنّ هنالك مخاطرة بأنه حين تكون الغالبية العظمى من جمهور المؤسسات الإعلاميّة تتشكّل عبر منصّات وسائل الإعلام الاجتماعيّ ذات الحضور الطاغي -وهذه هي الحال بالفعل في عدد من البلدان- فإنّ قدرتنا على الاستفادة من هذا الجمهور ستتضاءل. إنّها مخاطرة، وخاصّة أنّ منصّات وسائل الإعلام الاجتماعي هذه لديها سجلّ حافل في التغيّر المستمرّ والجذريّ في كثير من الأحيان على سياسات ترويج المحتوى فيها.

خدمة المقالات الفوريّة مثلًا لا تستوعب الناشرين أصحاب الاشتراكات الإلكترونيّة، وحول هذا يقول ستيفان بلوشنغر من صحيفة Süddeutsche Zeitung الألمانية:

نحن لا نشعر بأنّنا نلقى معاملة سيّئة، ولكنّك سرعان ما ستشعر بالإحباط حين تدرك أنّ مشروعا مثل المقالات الفوريّة على الفيسبوك لا يبذل أيّ مجهود على سبيل المثال ليمكّن من وجود نموذج للمواقع التي تفرض اشتراكا على مستخدميها. ولذلك فإنّنا لن نكون جزءا من هذه الخدمة، لأنّ الاشتراك جزء ضروري من نموذج الأعمال لدينا.. ونحن ندرك أنّ التواصل معهم يتوقّف مباشرة حين نرغب في مناقشة نماذج الأعمال المجدية بالنسبة لنا.

كما ترفض قناة RTL الألمانيّة التعامل مع خدمة المقالات الفوريّة، وبدلًا من ذلك فإنهم يستخدمون منصّات وسائل الإعلام الاجتماعيّ لعرض ملخّصات تشويقيّة للمحتوى من أجل تسويقه وتحقيق العائد المالي المرجوّ. كما قرّرت صحيفة لوموند التوقّف عن الاعتماد على خدمة المقالات الفوريّة وصفحات الموبايل المسرّعة من غوغل، وقررت الاستفادة من سنابشات ديسكفر (Snapchat Discover) وذلك لأنّها ترى في سنابشات "فرصة للوصول إلى جماهير جديدة وليس منافسا آخر في عالم التسويق".

تحقيق العائد المالي على مقاطع الفيديو الرقميّة

تبيّن أنّه في كلّ الدول التي شملتها رويترز في تقريرها أنّ «عائدات إعلانات الفيديو تنمو بشكل متسارع يفوق عائدات الإعلانات الإلكترونيّة». وقنوات البثّ لديها الأفضليّة هنا بالتأكيد، ولكن من لديه يا ترى إستراتيجيّة ثابتة لتحقيق العائد المالي على مقاطع الفيديو الرقميّة؟

لدى صحيفة لاريبوبليكا الإيطالية فريق مختص بالإعلام الرقميّ يتألف من 30 شخصا مسؤولين عن نشر 130 إلى 150 مقطع فيديو يوميّا (تكون خليطا من مقاطع يتمّ إنتاجها داخل الوحدة، ومقاطع يتمّ شراؤها من الوكالات، ومقاطع فيديو تحصل عليها من شبكة منتجي الفيديو العاملين مع الصحيفة). وفيما يلي وصف لإستراتيجية الصحيفة كما يوضّحها بيير باولو سيرفي، المدير العام لقسم الإعلام الرقمي في مجموعة (Gruppo L'Espresso) وهي المجموعة المالكة للصحيفة، يقول:

في المرحلة الأولى من تطوير محتوى الفيديو عبر الإنترنت عمدت الصحيفة إلى الانتقال من الأخبار التي تدور حول النص إلى الأخبار التي تدور حول مقاطع الفيديو، أمّا في المرحلة الثانية فإنّ الصحيفة قد سعت إلى توسيع ما تقدمه من مقاطع فيديو عبر الإنترنت محاولة أن تتناول مواضيع تتعلق بالترفيه والمنوّعات المتعلقة بالحياة اليوميّة. وضمن هذه الإستراتيجية قامت الصحيفة الإيطالية مؤخرا بإطلاق برنامج Webnotte، وهو برنامج موسيقي أسبوعيّ يستضيف أشهر المغنين وفرق الغناء الإيطاليّة. وتعرض حلقات هذا البرنامج عبر خدمة البثّ المباشر كما يتّم تقديمها على شكل «مقاطع حسب الطلب» (VOD) تُوزّع وتُنشر عبر فيسبوك بالتحديد. وكل حلقة يشاهدها عادة من 300.000 إلى 400.000 زائر. وهكذا فإنّ الاستثمار في أشكال جديدة من المحتوى الذي لا يتعلق كثيرا بالأخبار قد أتاح لصحيفة لاريبوبليكا أن تصل إلى جماهير جديدة وأن تحصل على عروض رعاية جديدة.

وتطمح لا فيغارو إلى إطلاق قناة تلفزيونيّة تبثّ عبر الإنترنت نهاية هذا العام، ووفق ما يقول مديرها العام بريسي فإنّ هذه القناة:

لن تكون قناة أخبار تقليديّة تبثّ الأخبار على مدار الساعة. ستحمل القناة بصمة «لا فيغارو» فيما يتعلق بالموقف السياسيّ واللهجة والإطار العام، وذلك من خلال التحليلات والتعليقات على الشؤون الجارية، ولكن على شكل بثّ مباشر، بالإضافة إلى مقاطع الفيديو حسب الطلب. كما لن تحصر القناة تركيزها على المواضيع السياسيّة والاقتصادية وحسب، بل ستتناول قضايا ترفيهية ومتنوّعة.

وهنالك إستراتيجية أخرى تتعلق بتلقيم المحتوى (Content Syndication). قامت صحيفة (La Voix du Nord) الفرنسيّة اليوميّة الإقليميّة ببناء منصّة لعرض مقاطع فيديو تركّز على شؤون المنطقة تدعى (My Video Place):

يشارك في إنتاج مقاطع الفيديو أيضًا صحف وقنوات إقليميّة أخرى ضمن المشروع، وبإمكان المؤسّسات الإخباريّة الأخرى استضافة مقاطع الفيديو على منصّاتها ويتم تقاسم عائدات الإعلانات بين الأطراف الثلاثة: المستضيف، والمنتج، ومنصّة My Video Place. ويوضّح بيير ماوتشامب، نائب رئيس تحرير الصحيفة أنّ هذه المنصّة تزداد أهمّية كأحد مصادر الدخل للصحيفة لأنّ مؤسسات الأخبار المحليّة كثيرا ما تكون لديها الحاجة للحصول على مقاطع فيديو حين تقع بعض الأحداث المهمّة على المستوى المحلّي.

واجهة مجموعة لا فيغارو في باريس. وتطمح المجموعة إلى إطلاق قناة تلفزيونيّة تبثّ عبر الإنترنت نهاية هذا العام. تصوير باسكال لو سوغروتان، غيتي.

وفاة كاسترو.. أكثر من مسودة

محمد زيدان

مع محاولات اغتياله المتكررة وحتى بلوغه الـ90 عاما، كان التحضير المسبق لخبر وفاة زعيم مثل كاسترو أمرا بالغ الأهمية في الوسائل الإعلامية العالمية نظرا لتأثيره الكبير على محبِّيه ومبغضيه.

الزعيم الكوبي الراحل فيدل كاسترو في خطاب له بعد إعلان الحصار على كوبا من قبل الولايات المتحدة. 29 أكتوبر/تشرين الأول 1962. غيتي

الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك ملوّحاً لوسائل الإعلام بجانب الطبيب مايكل ماير عقب مغادرته (مبارك) مركزا طبيا للعلاج في ميونيخ، ألمانيا. 7 يوليو/تموز 2004. تصوير مايكل ريهليه، رويترز.

في مكتبة صغيرة في زاوية غرفة الأخبار، وُضع على الرف شريط عن سيرة حياة الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك للبث في حالة وفاته مباشرة. ولكن لماذا تعدّ قناة الجزيرة تقريرا عن وفاة شخص عام 2004 وهو لا يزال على قيد الحياة؟ هل هي عادة الصحافة في التشاؤم والانكفاء على أخبار الموت وترقّبها؟ بالطبع لا، فقد درجت العادة في غرف الأخبار على التحضير والاستعداد للأحداث المهمة، دون تركها فريسة للتخبط والارتجال سيما وأن بعض الأحداث يمكن التنبؤ بها والاستعداد لها. ففي عام 2004، اعتلّت صحة الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك في بلد أنهكه الفساد والقمع، وتراجعت أهمّيته السياسية في المنطقة. وهو ذات العام الذي تأسست فيه حركة «كفاية» ضد استمرار الرئيس المصري في السلطة، وتوريث نجله جمال مبارك سنوات الحكم والاستبداد. في هكذا مشهد متوتّر سيكون خبر وفاة الرئيس له ما بعده. ولأن «الخبر العاجل» عمره قصير، فإن ما يميز أيّ تغطية صحفية عن أخرى هو القدرة على تقديم الصورة الكاملة. وقد انطبق هذا السيناريو على زعماء وشخصيّات مشهورة أخرى مثل حافظ الأسد وصدام حسين وآخرين، كانت فرق الإعداد في قناة الجزيرة متأهّبة للتعامل مع خبر وفاتها أو اغتيالها في أيّ وقت من خلال إعداد مسودات تقارير عن سير حياتهم تكون شبه جاهزة للبثّ حرصا على تقديم صورة متكاملة للحدث، خاصة حين يتعلّق الأمر بشخصيّات أثارت الجدل ولا تزال من الزعماء والساسة في العالم العربي وحول العالم.

غرف الأخبار حول العالم تشهد ضغطا متزايدا. فلم يعد من الممكن اليوم الحديث عن «الخبر العاجل»، فكل الأخبار باتت عاجلة وسريعة، وهذا الشريط الأحمر الذي يظهر على الشّاشات أمام المشاهدين لم يعد يعني الكثير كما كان الحال في الماضي. ولذا صار التحدّي اليوم بنشر الأخبار «البطيئة» بطريقة أكثر جذبا وتأثيرا بالمشاهدين. وعندما يتعلّق الأمر مثلا بخبر وفاة شخص مثل حسني مبارك أو عبد العزيز بوتفليقة (وكلاهما مريضٌ وتدور تكهّنات بين الفينة والأخرى عن حالتهما الصحيّة) فإن النجاح في تغطية هذا الخبر سيكون من خلال قوة وجاذبية المواد التي تعدّها القناة إبّان الحدث نفسه، وهذا يتطلّب بطبيعة الحال استعدادا مسبقا وبحثا جادًا لتجنّب الوقوع في الارتباك والتخبّط لحظة وقوع الحدث، والذي يؤدّي غالبا إلى الوقوع في العديد من الأخطاء.

حين توفّي نيلسون مانديلا بعد صراع مع المرض في 5 ديسمبر/كانون أول 2013، كان لدى الجزيرة ملفّ متكامل عن الزعيم الراحل مكّنها من توفير ملفّ تفاعليّ متميّز على موقعها الإلكتروني بالإضافة إلى المواد الأخرى التي عرضتها عن مسيرة مانديلا والمراحل الأساسيّة في نضاله ضدّ نظام الفصل العنصريّ في بلده. وربما كان استعداد الجزيرة حينها لتغطية هذا الحدث أكبر من استعداد معظم القنوات في جنوب أفريقيا، وإن كان هذا الأمر يعود لأسباب ثقافيّة إلى حدّ كبير. فقد كان النّاس في جنوب أفريقيا يجدون حرجا كبيرا في الحديث عن وفاة زعيمهم مانديلا، وكان الأمر أشبه بتابوه يمنع الحديث عنه، عداك عن الاستعداد له وكأنّه أمر واقعٌ أو مأمول. أمّا القنوات العالميّة الكبرى مثل الجزيرة وسي أن أن وغيرها، فقد كانت لديها خططٌ واضحة عمّا كانت ستقدّمه للجمهور لحظة الإعلان عن وفاة هذا الزعيم.

أمّا الزعيم الكوبيّ الراحل فيدل كاسترو، فيبدو أنّ جميع الموادّ التي أعدت وكتبت بشأن وفاته أو اغتياله منذ عقود تشهد على الأهمّية الكبيرة التي يتمتّع بها، سواء عند محبّيه أو مبغضيه. وهذا ما جعل غرف الأخبار تتأنّى دوما في التعامل مع أيّ خبر يتعلّق بوفاته، فقد حدث وأن نُشرت بعض التقارير الخاطئة عبر السنوات الماضية عن وفاته. وربّما كانت هذه الإشاعات أو التقارير هي التي دفعت العديد من القنوات والصحف لتكون على استعداد لتغطية خبر وفاة كاسترو بالشكل اللائق. ففي صحيفة ميامي هيرالد مثلا يقول مدير التحرير ريك هيرش (1): «تجاوز عمر المسوّدات التي كتبناها عن وفاة كاسترو أعمار بعض العاملين الذين غطّوا خبر وفاته».

أما في النيويورك تايمز، فكانت المسودة الأولى التي كُتبت ترقُّبا لوفاة كاسترو (أو مقتله بالأحرى) قد أعدّت منذ العام 1959، وتناوب العديد من المحرّرين على تعديلها والإضافة إليها على مدار عشرات السنوات. تقول سوزان شيرا (2)، وهي مراسلة ومحرّرة أولى في النيويورك تايمز، وكانت قد شغلت منصب محرّر الشؤون الخارجيّة ما بين عامي 2004 و2011 في الصحيفة: «أذكر أنّنا هرعنا إلى غرفة الأخبار في أوقات متأخرة بعد منتصف الليل أو عطلة نهاية الأسبوع كلّما سمعنا إشاعة عن وفاة كاسترو، كي نعيد قراءة وتحرير نعيه ونرتّب الصفحات التي تتحدّث عنه ونتأكّد من جاهزيّة خطط تغطية خبر وفاته، وكنا نكتشف في كل مرة أن الخبر غير صحيح.. أما هذه المرّة فقد كان الخبر حقيقيًّا، وقد استفدنا كثيرا من هذه السنوات الطويلة التي قضيناها نحضّر لتغطية هذا الخبر».

ومع تراجع إغراء الأخبار العاجلة وظهور التطوّرات التقنية والرقمية التي تتقاطع اليوم مع عرض القصص الإخباريّة على شاشة التلفاز أو الهاتف أو على شبكات التواصل الاجتماعي، وتفضيل الجمهور المتزايد للمواد التفاعلية والبصرية في سرد القصص والأخبار، فإنّ التحضير لتغطية بعض الأخبار الكبيرة والحسّاسة قد بات أكثر أهمية من مجرد الاكتفاء بالسبق إليها.

هوامش

(1)https://www.poynter.org/2016/years-of-planning-pay-off-for-cnn-and-miami-herald-coverage-of-castros-death/440265/

(2)https://www.nytimes.com/interactive/2016/11/29/insider/fidel-castros-obituary.html?_r=1

فنّ التعليق الصوتيّ للفيلم الوثائقي

فدوى حلمي

الصوت في الفيلم الوثائقيّ لا يقلّ أهمية عن الصورة، فمن خلال توظيف الصوت بالشكل المناسب تُعزَّز الصورة، وفي كثير من الأحيان يمكن للصوت أن يرفع من قيمة التأثير البصريّ للفيلم الوثائقي. وهناك ستّة أنواع للأصوات الموظّفة في الفيلم الوثائقيّ (1)، يأتي في مقدمتها ما يُعرف بـ»التعليق الصوتيّ" أو "التعليق السردي"، وهو أحد الأنواع الصوتيّة الاختيارية في الفيلم الوثائقي، ونستطيع القول بأنّ الأفلام الوثائقيّة التي تستعين بالتعليق الصوتيّ هي الأكثر شيوعاً (2). ويقع في ظنّي بأنّ التعليق الصوتيّ يعتمد على عوامل أربعة تساهم في تحديد هويته ومستوى فعاليته في الفيلم الوثائقيّ:

1- صياغة نصّ التعليق الصوتي: يستطيع المخرج أو مساعد المخرج أو الباحث والمعدّ الرئيسيّ للفيلم صياغة التعليق الصوتيّ، ويُراعى في كتابة التعليق جانب إثراء الصورة وليس الوقوف على وصفها أو تكرار ما جاء على ألسنة المتحدثين في الفيلم، بالإضافة إلى استخدام اللغة المناسبة لطبيعة الفيلم.. وكلما كانت اللغة سلسة ولا تعاني من ثقل في معناها أو في لفظها، كان استقبال المشاهد لها أسرع وفهمه لمضمونها أدقّ، كما أن النص المكتوب للتعليق الصوتيّ ليس نصّاً أدبيّاً بحتاً كما الشعر والرواية، فجانب رصد الواقع هو الطاغي في تعليق الفيلم الوثائقي. من المهم ألّا تُصاغ فقرات التعليق كأجزاء منفصلة وكأنّ المشاهد يتنقّل بين عدّة «كليبات»، بل إنّ طبيعة تعليق الفيلم الوثائقي تعتمد على خاصيّة الاستلام والتسليم ضمن منظومة واحدة، حتى وإن كانت هناك عدّة ملفات يناقشها الفيلم لابدّ من إيجاد مسار واحد أو خيط يربطها جميعاً لتحقيق التّناسق. ومن الأسباب الرئيسيّة لفقدان التّناسق في صياغة التعليق هو استخدام الكاتب لأسلوب أينما وُجد الفراغ وُجد التعليق.. هذه الطريقة تجعل مهمّة التعليق هي الحشو، إذ يجب أن يأتي التعليق لو كان هناك حاجة له فقط. وفيما يتعلق بصياغة التعليق للأفلام الوثائقيّة التحقيقيّة، نلحظ مشكلتين تعاني منها بعض نصوص هذه الأفلام.. الأولى، هي كشف النّص لنتيجة التحقيق مبكراً وحرق الفيلم. والمشكلة الثانية، هي تكثيف استخدام عبارات التهويل للعمل التحقيقيّ وخلق حالة اضطراب دائمة في الفيلم من خلال تلك العبارات.. فلا يعني أنّ الفيلم تحقيقيّ ضرورة ملازمة الفيلم لوضعية «الآكشن» ففي النهاية هذا فيلم وثائقيّ وعليه إيصال المشاهد بتلقائية مُنسجمة مع القيمة الحقيقيّة للمعلومة التي يقدّمها الفيلم إلى نتيجة التحقيق.

2- تدقيق ومراجعة النّص: وهنا ليس المقصود فقط ضبط الجانب النّحويّ وسلامة اللّغة، بل يتعداه إلى المساهمة في إعادة صياغة بعض الجمل التي قد تكون طويلة فيتمّ اختصارها، أو يكون تركيبها ثقيلا ويمكن الاستعاضة عنها بجمل أكثر أريحيّة لِسَمع المشاهد، كما أنّ مِن مهام المدقّق لنصّ الفيلم الوثائقي حذف الأفكار المكرّرة، وإعادة لملمة النّص بحيث يصبح جسداً واحداً لا نشاز فيها.

3- أداء المعلّق الصوتي: قد يكون راوي التعليق الصوتي هو مخرج الفيلم أو أحد أعضاء فريق صناعة الفيلم كالمحقّق في الفيلم الوثائقي التحقيقي، وقد يكون أحد متحدثي الفيلم الرئيسيين ممّن تجتمع عنده أبرز محاور الفيلم، وقد يكون أحد معلقي الأفلام الوثائقيّة.. وهنا يجب مراعاة خامة الصوت والقدرة على التقمّص الصوتي لحالة النص المقروء، بحيث لا تكون كافة فقرات النص بذات النَّفَسْ ودرجة الانفعال، والموازنة بين الوصل والوقف في الجملة الواحدة، والاعتناء بالنّطق السليم لمخارج الحروف وعدم إضمار بعض الحروف خاصة في نهاية الكلمات.

وفي الفيلم الوثائقي، قد ترفض الأذنُ الفيلمَ قبل العين أحياناً لعدم استساغة صوت المعلّق، أو في بعض الحالات لكثرة تكرار اللجوء لمعلّق بعينه، الأمر الذي يصيب المشاهد بالملل. ولضمان أداء عال للمعلّق، يُستحسن حضور كاتب النّص لجلسة التسجيل لمساعدة المعلّق على الشعور بروح النّص وشرح بعض التفاصيل المتعلقة بمغزى هذه الجمل ليعطيها المعلّق حقّها، كما يُفترض أن يتجنّب الراوي الأداء الدعائي أو الأداء الشعري في قراءة النّص.

4- توزيع التعليق الصوتي على الفيلم أو العكس: يرى البعض بأنّ نص التعليق الصوتي هو المرشد للفيلم وهو الذي يدير عملية ظهور المتحدثين والأرشيف وكذلك توظيف الموسيقى الخلفية للفيلم، والبعض الآخر يرى أنّ نص التعليق الصوتيّ هو عنصر مُتضمَّن داخل الفيلم بحسب الحاجة، وأنّ جسد الفيلم هو المقابلات، أمّا الأرشيف والغرافيك والوثائق والتعليق وغيرها، فهي عناصر مكمّلة تسير وفقاً لتلك المقابلات. وفي كلا الحالتين توزيع التعليق يجب أن ينسكب داخل الفيلم متلائماً مع المقابلات، وألّا تطول المساحات التي يُترك فيها الكلام للراوي.

الصوت في الفيلم الوثائقي لا يقلُّ أهمية عن الصورة.

هوامش

1) Das,Trisha, How to write a documentary script, New Delhi : Public Service Broadcasting Trust, (2007).
2) Sheila Curran Bernard. “Documentary Storytelling for Video and Filmmakers”Focal Press Publications (2004).

معهد الجزيـرة للإعلام
ALJAZEERA MEDIA INSTITUTE